تقرير

دولة الامارات العربية المتحدة عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين 2024

المقدمة

- **تلتزم دولة الإمارات العربية المتحدة بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين على المستوى الوطني، وينعكس هذا الالتزام في الجهود التي بذلتها الدولة والإنجازات التي حققتها على صعيد تعزيز وحماية حقوق المرأة وتمكينها على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.**
- **لقد شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى جانب الدول الأخرى في الإعلان السياسي الذي اعتمدته لجنة وضع المرأة في دورتها 64 في شهر مارس 2020، والذي تعهدت خلاله الدول الأعضاء بتعزيز الجهود الممكنة من أجل التنفيذ الكامل لإعلان الخطة العالمية الأكثر شمولية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. يؤمن الاتحاد النسائي العام بدوره الراسخ باعتباره الآلية الوطنية التي تقود وترعى مسيرة تمكين المرأة من خلال العمل الجاد والدؤوب مع كافة الجهات المعنية لتقليص فجوة النوع، الذي ينعكس على المرتبة العالمية لتنافسية الدولة بهذا المجال وفي أهم القطاعات المحورية الخاصة بتقدم أية دولة وهي الصحة والتعليم والاقتصاد والسياسة، الأمر الذي تنبع معه أهمية السياسة الوطنية لتمكين المرأة. ويعي الاتحاد النسائي العام ضرورة ربط كل ذلك بخطط تنفيذية وطنية بمؤشرات أداء محددة قابلة للقياس والتقييم مع كافة المؤسسات لتؤطر وترسخ لصنع القرار والتشريع والإجراءات والممارسات والمبادرات والبرامج والأنشطة الدائمة الممنهجة والداعمة للمساواة بين الجنسين بكافة المجالات وعلى كافة المستويات داخل الدولة، مما سيضمن تنفيذ الأهداف الرئيسية والأهداف الفرعية لهذه السياسة مع ربط كل ذلك بخطط تفصيلية لمتابعتها وتقييمها.**
- **يعد الاتحاد النسائي العام وبالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء، والأمانة العامة للمجالس التنفيذية في كل إمارة أو من ينوب عنها، الشركاء الرئيسيون في متابعة تنفيذ السياسة الوطنية لتمكين المرأة، فيما يتضمن الشركاء الداعمون، كافة الوزارات والهيئات والمؤسسات الاتحادية والمحلية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني.**

القسم الأول العناصر الأساسية لعملية المراجعة التقدم والتحديات مثالين التركيز على التدابير المجالات التي تحتاج إلى الدعم

- **تمت عملية المراجعة على الخطة الإستراتيجية الثانية لتمكين وريادة المرأة 2015-2021 وهي من أبرز المبادرات التي أطلقها الاتحاد النسائي العام تحت رعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك أم الامارات ورئيسة الاتحاد النسائي العام، وتم تقيم هذه الاستراتيجية للارتقاء بوضع المرأة الإماراتية. ولقد كشفت المراجعة الشاملة للإستراتيجية الثانية 2015- 2021 ان الإنجازات التي تحققت على كافة الصعد فاقت التوقعات ولم تشكل التحديات أية إعاقة بل تم الوصول لمستويات جعلت العالم ينبهر بما تحقق للمرأة الإمارتية من مكاسب وإنجازات في فترة قصيرة من عمر الدول ،كما يظل الاتحاد النسائي العام ملتزم بتحقيق رؤيته في تحقيق المبادئ العشرة لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الخمسين عاماً والأهداف الإستراتيجية، وتعزيز الشراكات مع المؤسسات الحكومية الاتحادية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية لتساهم في جعل دولة الإمارات العربية المتحدة في مصاف الدول المتقدمة في مجال تمكين المرأة.**
- **حققت دولة الإمارات إنجازاً بتقدمها إلى المرتبة السابعة على مستوى العالم واحتفاظها بالمركز الأول إقليمياً في مؤشر المساواة بين الجنسين 2024، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، محققة نقلة نوعية في ترتيبها بهذا المؤشر الهام صعوداً من المركز 49 عام 2015، والمركز 11 عالمياً في نسخة عام 2022.**

القسم الثاني - الأولويات والإنجازات والتحديات والعوائق.

السؤال الأول - ماهي أهم الإنجازات والتحديات والعثرات في التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مدى السنوات الخمس الماضية

- تولي حكومة دولة الامارات العربية المتحدة اهتمام خاص بقضايا المرأة وتضعها ضمن أولوياتها الوطنية، وتسعى إلى تطوير تشريعاتها وسياساتها ووضع استراتيجيات قابلة للتطبيق والقياس والتطوير. لقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها على يد المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان تحولات كبرى وسريعة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لا سيما في مجال النهوض بقضايا المرأة ومشاركتها المجتمعية وحظى تمكين المرأة أيضاً باهتمام خاص من قبل القيادة في الدولة ، وتبوأت المرأة الإماراتية مكانة فريدة ومرموقة في كافة قطاعات المجتمع ومفاصل الدولة ، ومن أهم الإنجازات أضحت دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً يحتذى به في مجال التنمية البشرية ومؤشرات التنافسية العالمية وخاصة مؤشرات ردم فجوة النوع والتي تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة بفضل السياسات المراعية لتمكين المرأة من أن تحتل المرتبة الأولى بين الدول العربية والمرتبة 68 بين دول العالم في مؤشرات التنافسية العالمية في عام 2022
- ومتابعة لإنجازات الدولة وخلال الخمس سنوات الماضية أصدرت الدولة أكثر عن 20 تشريعاً جديداً وتعديلاً قانونياً، تهدف الى تعزيز حقوق المرأة وتمكينها، وشملت بعض التحسينات التشريعية: المساواة بين الجنسين وعدم التمييز في المعاملات المصرفية والحصول على الائتمان، وإلزام الشركات المدرجة في أسواق المال بإتاحة الفرصة لتمثيل ا للمرأة في مجالس الإدارة. كما تم تعديل قانون تنظيم علاقات العمل في عام 2021، وإزالة جميع القيود المفروضة على عمل النساء خلال الفترة المسائية، أو في قطاعات ومهن كانت مقيدة في السابق. كما تم إدخال تعديلات على قانون الأحوال الشخصية لصالح المرأة، تضمنت منح المرأة الحق في مغادرة البيت بغرض العمل دون أي اذن، كما انه لا توجد أي قيود في قوانين الدولة بسفرها وحركتها.
- ووفرت الاستراتيجية الوطنية2015-2021 إطار عمل للقطاع الحكومي، والخاص، ومؤسسات المجتمع المدني لوضع خطط وبرامج عمل، تسهم في جعل دولة الإمارات في مصاف الدول الأكثر تقدماً في مجال تمكين المرأة وريادتها. كما تتضمن الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2015-2021 أربع أولويات أساسية هي:

1. الحفاظ على استدامة الإنجازات التي تحققت للمرأة الإماراتية، والاستمرار في تحقيق المزيد من المكتسبات لها
2. الحفاظ على النسيج الاجتماعي، وتماسكه من خلال تكامل الأدوار بين الرجل والمرأة، لبناء مجتمع قوي ومتماسك قادر على مواكبة التغيرات المستجدة
3. توفير مقومات الحياة الكريمة والآمنة والرفاه الاجتماعي بأسس عالية الجودة للمرأة
4. تنمية روح الريادة والمسؤولية، وتعزيز مكانة المرأة الإماراتية في المحافل الإقليمية والدولية.

السؤال الثاني - ما الأولويات الخمس الرئيسية للدولة لتسريع تقدم النساء والفتيات على مدى السنوات الخمس الماضية من خلال القوانين والسياسات

المساواة وعدم التمييز بموجب القانون والوصول إلى العدالة

- كفل دستور دولة الإمارات العربية المتحدة مسألة حماية وصون المرأة وحقوقها، وأقر مبدأ المساواة بين الجنسين في العديد من الحقوق، وأهمها التعليم والعمل والحصول على المزايا الاجتماعية والصحية والمساعدات، وشغل الوظائف الحكومية والارتقاء في المناصب. وللتدليل على ذلك نستعرض جانب تهيئة البيئة التشريعية بما يخدم تحقيق المساواة بين الجنسين في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما هو موضح من مواد الدستور: مادة (14)، مادة (19)، مادة (20)، مادة (25)، مادة (26)، مادة (30)، مادة (32)، مادة (34)، مادة (35)، كما تم تعديل قانون مكافحة التمييز والكراهية عام 2019 بإضافة التمييز على أساس (الأصل أو النوع) الي تعريف التمييز في هذا القانون، كما تم تعديل المادة 56 والمادة 70، 71 بقانون الأحوال الشخصية. وتم كذلك تعديل قانون العقوبات الاتحادي في عام 2021.
- التزمت دولة الامارات العربية المتحدة وفقاً للمادة 18 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء (السيداو) منذ انضمامها لها بتقديم تقاريرها الوطنية لهذه الاتفاقية التي اسهمت على تحسين وتعزيز التزامات وتعهدات الدولة وفقا لأحكام الاتفاقية، حيث أن الاتفاقيات الدولية والمعاهدات التي تصادق عليها الدولة تصبح ملزمة لكافة الجهات بالدولة وذلك بنص

المادة 125 من الدستور التي أوجبت على السلطات جميعا اتخاذ التدابير لتنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يبرمها الاتحاد بما في ذلك اصدار القوانين واللوائح والقرارات اللازمة وقد أصدرت دولة الامارات مجموعة من القوانين المنفذة للاتفاقيات الدولية.

- كما لا يوجد ما يمنع النساء من الاحتكام الى القضاء وخاصة انه يوجد بالمجتمع حاليا نسبة كبيرة من المحاميات تصل إلى 50%، إضافة الي وجود قنوات الكترونية لتقديم الشكاوى أو لتسجيل القضايا بالمحاكم مما يسهل وصول المرأة للقضاء.
- تقوم وزارة العدل بإطلاق ندوات تعريفية حول القوانين للعامة، ويحضرها عامة الجمهور من النساء والمحاميات والمهتمين .
- كما يوجد لدى وزارة العدل مبادرة الاستشارات القانونية المجانية وتتم عبر رابط إلكتروني متوفر على الموقع الالكتروني لوزارة العدل تستطيع من خلاله النساء تقديم أي سؤال أو استفسار قانوني أو إجرائي أو معرفة أي قانون، ويتم الرد على جميع الاستفسارات، وتم إجراء تسويق للموقع عبر وسائل الإعلام ومن خلال معرض جيتكس وعلى الموقع الرسمي لوزارة العدل في الانستغرام ووسائل التواص الاجتماعي .
- كما يتم اصدار الأحكام دون تمييز وتصدر أحكام التعويض وفق الطلبات التي تقدم في مذكرات رافع الدعوى ووفق أسس عامة مجردة لا تفرق بين المرأة أو الرجل أو الوطني أو الأجنبي.
- كما صدر قانون اتحادي رقم 10 لسنة 2019 لمكافحة العنف الأسري ، وكذلك نص قانون العقوبات الاتحادي في نصوص عديدة على تجريم الاعتداء الجسماني أو اللفظي أو التهديد أو الاستغلال لأي غرض غير مشروع، و ينظم قانون الإجراءات المدنية والإجراءات الجزائية الإجراءات المتعلقة بالمحاكمات أمام المحاكم بنوعيها (وتوفرالترجمة بكل اللغات) ، وينص القانون سالف الذكر صراحة على وجوب حضور مترجم لمن لا يجيد اللغة العربية أمام القاضي ، ويوجد لدى وزارة العدل إدارة مختصة بالترجمة ، تضم أعداد من المترجمين المؤهلين من جنسيات متعددة وبعدة لغات إضافة الي مركز الترجمة عن طريق الاتصال المرئي عن بعد.
- جاءت الإمارات في المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمرتبة 24 على مستوى العالم في مجال شمول المرأة والعدالة والأمن (WPS index 2021)،
- ساهمت التشريعات الوطنية في الوقاية وحماية حقوق ضحايا العنف المنزلي من خلال توفر قنوات وممارسات واقعية تؤكد على سهولة وصول الضحية إلى الانصاف والعدالة ، ويتضح ذلك من خلال إنشاء وزارة الداخلية الوحدات التنظيمية ذات الصلة بمكافحة العنف المنزلي ومنها إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية والتي خصصت فرع حماية شؤون النساء والأطفال لرصدها وإعداد تقارير عنها، بالإضافة لمركز وزارة الداخلية لحماية الطفل وإدارة حماية المرأة والطفل بالإدارة العامة لحقوق الإنسان التابعة لشرطة دبي وإدارة مراكز الدعم الاجتماعي الإتحادية والتي تتبعها مراكز للدعم الاجتماعي على مستوى القيادات العامة للشرطة بالدولة ومراكز الشرطة بالقيادات الشرطية والتي تقوم بالتعامل مع هذه الحالات والاستجابة الفورية والسريعة لطلب المساعدة. نجحت دولة الإمارات في إيجاد منظومة تشريعية متكاملة، تهدف إلى تأمين أكبر قدر ممكن من الحماية لكافة أفراد الأسرة، ولا سيما المرأة، وقد أسهمت هذه المنظومة في خلق إطار مرجعي موحد لآليات الحماية والتدخل والوقاية من كل أنواع العنف الأسري، حيث كان لتلك التشريعات الأثر البالغ في محاصرة أوجه العنف الأسري بشتى أشكاله، وتضم قائمة التشريعات:

- المرسوم بقانون اتحادي (10) لسنة 2019 في شأن الحماية من العنف الأسري.
- القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2019 بشأن حقوق كبار المواطنين، واللائحة التنفيذية خاصته.

جودة التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة للنساء والفتيات

- **أولت حكومة الامارات العربية المتحدة أولوية قصوى للتعليم ،حيث نص القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2016 بشأن حقوق الطفل "المعروف بقانون وديمه" بأن لكل طفل في الدولة (حتى بلوغ سن 18 عام) الحق في التعليم دون تمييز على أساس الجنس أو الجنسية أو الإعاقة، كما أصدر مجلس الوزراء قرار رقم 3/3 لسنة 2022 بشأن السياسة الوطنية لحماية الطفل في المؤسسات التعليمية، بما يدعم جهود الدولة في تحقيق تساوي الفرص لجميع الأطفال ومنع التسرب من المدارس وتجريم ذلك في القانون، ووضع برامج وخطوط اتصال مخصصة للإبلاغ والشكوى بهدف تأمين التحقيق في الأفعال والتجاوزات المخالفة للحقوق التعليمية. وفرض عقوبات رادعة تضمن عدم الإخلال بإلزامية التعليم.**
- **وضعت وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات استراتيجية التعليم 2020، وهي عبارة عن سلسلة خطط طموحة مدتها خمسة أعوام، بهدف تحقيق تحسن نوعي كبير في نظام التعليم، ولاسيما في طريقة تدريس المعلمين، وكذلك طريقة تعلم الطلاب. وتعتبر برامج التعلم الذكية، والقوانين الجديدة الخاصة بالمعلمين، ونظم منح التراخيص والتقييم، وكذلك تنقيح المناهج الدراسية، بما في ذلك تدريس الرياضيات والعلوم باللغة الإنجليزية، جزء من هذه الاستراتيجية. وتم توجيه عناية خاصة نحو تغيير برامج التعليم الأساسي K-12 (نظام التعليم من الروضة حتى الثانوية العامة) لضمان جاهزية الطلاب للالتحاق بمختلف الجامعات حول العالم، وقدرتهم على المنافسة في السوق العالمية.**
- **وقد بلغ عدد الإناث في المدارس على مستوى الدولة للعام الأكاديمي 2022/2021 عدد 512,277 طالبة بنسبة 49.2% من إجمالي الطلبة منهن عدد 7119 طالبة من ذوات الإعاقة .**
- **وبلغ عدد الإناث في التعليم العالي على مستوى الدولة للعام الأكاديمي 2022/2021 عدد 86,521 طالبة بنسبة 63% من إجمالي الطلبة منهن عدد 7326 طالبة من ذوات الإعاقة.**
- **وقد انطلق برنامج محمد بن راشد للتعلم الذكي بهدف خلق بيئة تعليمية وثقافية جديدة في المدارس الحكومية في دبي والإمارات الشمالية.**
- **وقامت الحكومة بتشجيع التكنولوجيا في المدارس، لتعزيز فرص العمل للشباب في القرن ال 21، وذلك بالتوافق مع استراتيجيتها التي تهدف إلى إدخال الكمبيوتر، والأجهزة اللوحية في جميع المدارس.**

<u>تطوير المناهج</u>

- **وفق خطة تطوير التعليم 2015-2021 تم تطوير المناهج الدراسية لكل المراحل خلال ثلاث سنوات، على أن يتم في كل سنة تطوير المناهج لأربعة صفوف دراسية. كما ركزت الخطة على تعزيز معايير التعليم الوطنية، وإدخال برامج تفاعلية لخدمة المناهج المطورة وتطوير مناهج رياض الأطفال، والتركيز على مواد العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لتحقيق التكامل المعرفي للطلبة، وقبل ذلك التركيز على تطوير مناهج التربية الإسلامية، والتربية الوطنية واللغة العربية.**
- **كما حرصت وزارة التربية والتعليم على تضمين حقوق المرأة ومفهوم المساواة والتوازن بين الجنسين ودور المرأة في تنمية الفكر والثقافة والعلوم وبناء الحضارة من خلال الإطار العام للمناهج، وخاصة مناهج المواد الإنسانية واللغات مثل: مواد اللغة العربية والتربية الإسلامية واللغة الإنجليزية والدراسات الاجتماعية والتربية الأخلاقية والعلوم الصحية. كما عملت على توحيد المواد والخطط الدراسية المطبقة في مدارس الذكور والإناث وراعت التوازن في إيراد الأمثلة أثناء اختيار الرسومات والصور المعبرة عن الجنسين -دون تمييز- مع عرض المحتوى التعليمي بمكوناته المعرفية والقيمية والمهارية بين الجنسين دون تغليب جنس على آخر أو إبراز الصور النمطية لأدوار المرأة في المجتمع. كما عملت على تعميق فهم الطلبة لقضايا المساواة والتوازن بين الجنسين في المجالات كافة عبر التالي:**
  1. **التأكيد على حقوق الإناث في التعليم كمبدأ وأداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.**
  2. **الاعتراف بحق المرأة في ممارسة حقوقها السياسية والاجتماعية .**

3. إبراز مكانة الدولة في تقرير "التوازن بين الجنسين " الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
4. التأكيد على حماية المرأة من كافة أنواع التعنيف والاستغلال.
5. التوعية بيوم المرأة الإماراتية الذي تحتفل به الدولة سنوياً بتاريخ 28 أغسطس.
6. تضمين المناهج القرارات والقوانين التي تعزز وتبرز دور المرأة الإماراتية وتمكينها اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا وبرلمانيًا.
7. تضمين الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2015 -2021 والمرسوم بقانون اتحادي رقم (6) لسنة 2020 في شأن تنظيم علاقات العمل، والذي يتضمن مساواة أجور النساء بالرجال في القطاع الخاص في مناهج العلوم الإنسانية واللغات.

<u>تعليم الكبار</u>

- تعليم الكبار هو تعليم موازٍ للتعليم العام والتعليم التقني ويتم على مستوى الدولة، ويستهدف الفئات التي تبحث عن فرصة أخرى للالتحاق بالتعليم الرسمي، أو تطوير مهاراتهم خارج المهنة. ويتوفر تعليم الكبار في أبو ظبي من خلال مراكز تعليم الكبار التابعة لمؤسسة التنمية الأسرية، بالإضافة إلى ذلك، تقدم الإمارة التعليم المنزلي في 77 موقعاً مختلفا.

<u>مركز التعليم المستمر</u>

- مراكز التعليم المستمر منشرة على المستوى الوطني في جميع إمارات الدولة. كما قامت جامعة الإمارات العربية المتحدة بإنشاء مركز التعليم المستمر في عام 1998، لتلبية احتياجات المؤسسات والأفراد وقطاعات المجتمع المختلفة للنمو، سواء كان ذلك من خلال تطوير المهارات، أو تعلم معارف جديدة، أو استكشاف الإمكانات. يوفر المركز دورات تدريبية وورش عمل وندوات ومؤتمرات متخصصة من خلال وحدات متخصصة في مختلف المجالات الإدارية والعلمية والتقنية واللغوية والمجتمعية.

<u>القضاء على العنف ضد النساء والفتيات</u>

- اتخذت الدولة عدد من التدابير لإنهاء جميع أشكال العنف ضد المرأة ، حيث اعتمدت حكومة الإمارات سياسة حماية الأسرة التي تهدف إلى مساندة وتقوية المنظومة الاجتماعية التي من شأنها تحقيق الحماية لأفراد الأسرة بشكل عام والمرأة والطفل بشكل خاص، والتي تضمنت عدداً من المحاور الأساسية: تطوير التشريعات والقوانين، آليات الحماية والتدخل، الوقاية والتوعية المجتمعية، آليات التدريب النوعي للعاملين ورفع الكفاءات الوظيفية، الدراسات والبحوث والإحصائيات، كما تضمنت السياسة إجراءات وآليات العمل في المؤسسات العاملة في مجال العنف الأسري، وتعزز من تكامل الأدوار بين المؤسسات بين قطاعات الدولة، كما تعمل على توحيد المفاهيم الخاصة به وأشكاله وعناصره، بما يساهم في وجود إطار مرجعي يعزز النتائج والمبادرات الخاصة بمعالجة القضايا المرتبطة بالعنف الأسري .
- أطلقت الدولة السياسة الوطنية لجودة الحياة الرقمية، وتعمل هذه السياسة على تطوير علاقة صحية مع التكنولوجيا والتفاعل مع العالم الرقمي بشكل متوازن وسليم ورفع الوعي بالمخاطر المحتملة وسبل الحماية منها، وقد تناولت السياسة عدد من المبادرات تقع في أربعة محاور رئيسية:
  1. القدرات الرقمية: ويشمل ذلك التوعية والتثقيف ورفع مستوى المعرفة الرقمية لفئات المجتمع المختلفة.
  2. السلوك الرقمي: يتضمن نشر قيم وسلوكيات التعامل الحميدة في العالم الرقمي، وعدم التعرض لسمعة الأشخاص أو التحريض. إضافة إلى إدارة الوقت على الشبكة وموازنة الحياة الرقمية والحياة الواقعية.

3. **العلاقات والسلامة الرقمية (الاتصال الرقمي): من خلال تطوير واستحداث التشريعات التي تتناسب مع المتغيرات في العالم الرقمي لحماية المستخدمين من المخاطر الرقمية المحتملة.**
4. **المحتوى الرقمي: من خلال التشجيع على الاستخدام الصحيح للعالم الرقمي والمحتوى الإيجابي والمعلومات المفيدة والصحيحة للحد من التعرض للمحتوى المضلل أو الذي يحرض على العنف أو الكراهية بواسطة التشريع أو الوسائل التكنولوجية.**

- **نجحت دولة الإمارات في إيجاد منظومة تشريعية متكاملة، تهدف إلى تأمين أكبر قدر ممكن من الحماية لكافة أفراد الأسرة، ولا سيما المرأة، وقد أسهمت هذه المنظومة في خلق إطار مرجعي موحد لآليات الحماية والتدخل والوقاية من كل أنواع العنف الأسري، حيث كان لتلك التشريعات الأثر البالغ في محاصرة أوجه العنف الأسري بشتى أشكاله، ومن أحدثها:**
- **كما تم الغاء النصوص التي تشير الي عقوبات مثل الجلد والرجم.**
- **المرسوم بقانون اتحادي (10) لسنة 2019 في شأن الحماية من العنف الأسري.**
- **القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2019 بشأن حقوق كبار المواطنين، واللائحة التنفيذية .**
- **ويعد العنف جريمة يُعاقب عليها في الإمارات، فعلى سبيل المثال تنص المادة (9) بند 1 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 10 لسنة 2019 في شأن الحماية من العنف الأسري على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر، وبالغرامة التي لا تزيد على خمسة آلاف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب أياً من أفعال العنف الأسري المنصوص عليها بالمادة (5)؛ وذلك دون الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في قانون آخر.**
- **نصوص قانون العقوبات الاتحادي تجرم في نصوص عديدة الاعتداء الجسماني أو اللفظي أو التهديد أو الاستغلال لأي غرض غير مشروع، كما ينظم قانون الإجراءات المدنية والإجراءات الجزائية الإجراءات أمام المحاكم بنوعيها (توفر الترجمة بكل اللغات) وينص القانون صراحة على وجوب حضور مترجم لمن لا يجيد اللغة العربية أمام القاضي ، ويوجد لدى وزارة العدل إدارة مختصة بالترجمة ، تضم أعداد من المترجمين المؤهلين من جنسيات متعددة وبعدة لغات إضافة الي مركز الترجمة عن طريق الاتصال المرئي عن بعد.**
- **حماية لحقوق العاملات المنزليات المهاجرات، أقرت الدولة عام 2017 القانون الاتحادي رقم 10 والذي ينص على حظر ممارسة أي شكل من أشكال التمييز أو العنف او التحرش ضدهن، وينظم إجراءات تقديمهم الشكاوى ضد أصحاب الاعمال في حال التعرض للعنف او التمييز او اي شكل من أشكال الاعتداء، كما يمنح مفتشي العمل بما لهم من سلطة الضبطية القضائية بالدخول الى بيوت أصحاب العمل وأماكن إقامة العمال إذا استدعت الحاجة ذلك وفق شروط محددة.**

<u>حماية ضحايا العنف</u>

- **ساهمت التشريعات الوطنية في الوقاية وحماية حقوق ضحايا العنف المنزلي من خلال توفر قنوات وممارسات واقعية تؤكد على سهولة وصول الضحية إلى الانصاف والعدالة، كما حرصت دولة الإمارات على توفير آليات إبلاغ منوعة كالخطوط الساخنة، والتطبيقات الإلكترونية، ووسائل التواصل المختلفة للإبلاغ عن الشكاوى لكافة أفراد المجتمع، وتولي اعتبارات خاصة لبلاغات العنف التي يتم استلامها من المرأة والطفل وإتاحة الوصول الآمن إليها في كافة الأوقات.**
- **أنشأت وزارة الداخلية الوحدات التنظيمية ذات الصلة بمكافحة العنف المنزلي ومنها إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية والتي خصصت فرع حماية شؤون النساء والأطفال لرصدها وإعداد تقارير عنها، بالإضافة لمركز وزارة الداخلية لحماية الطفل وإدارة حماية المرأة والطفل بالإدارة العامة لحقوق الإنسان التابعة لشرطة دبي وإدارة مراكز الدعم الاجتماعي الإتحادية والتي تتبعها مراكز للدعم الاجتماعي على مستوى القيادات العامة للشرطة بالدولة ومراكز الشرطة بالقيادات الشرطية والتي تقوم بالتعامل مع هذه الحالات والاستجابة الفورية والسريعة لطلب المساعدة.**

- خصصت وزارة الداخلية أرقام وهواتف مجانية وأنظمة وتطبيقات إلكترونية باللغة العربية والإنجليزية لتلقي الشكاوى والبلاغات بهدف تسهيل الإجراءات على الجمهور وخدمة الرسائل النصية، فضلاً عن المواقع الإلكترونية الخاصة بالوزارة والقيادات الشرطية والإدارات العامة.
- كما يمكن لأي شخص رفع الشكوى عن طريق قنوات تقديم الشكاوى (صندوق الشكاوى – تقرير خطي – البريد الالكتروني).
- إضافة إلى إنشاء وحدات اجتماعية لحماية الطفل تعمل على وضع وتنفيذ آليات وتدابير حماية الطفل المنصوص عليها في القانون بلغ عددها (7) وحدات على مستوي الدولة، ويعمل بها فرق عمل متخصصة في مجال حماية الطفل(اختصاصي حماية الطفل) يبلغ عددهم (158 اختصاصي حماية) للتعامل مع البلاغات الواردة حول الإساءات التي قد يتعرض لها الأطفال، أو المخاطر، أو المشكلات، سواء كانت جسدية، أو جنسية، أو عاطفية، أو استغلال الأطفال مادياً أو تجارياً، ويتم تقييم البلاغ من خلال مصفوفة مقننة على البيئة الإماراتية لتقييم الضرر الواقع على الطفل ومدى الخطورة، ومعالجتها بالتعاون مع الجهات المعنية.
- كما عملت الدولة على الاستباقية فيما يخص حماية المرأة والطفل فأطلقت لذلك نظام صون الإلكتروني للكشف المبكر عن حالات الإساءة المحتمل حدوثها لأي من أفراد الأسرة، وبخاصة المرأة والطفل لدعم جودة الحياة لكافة أفرادها، حيث يحقق التوعية والوقاية والعلاج في آن معا من خلال (4) محتويات :

1. المحتوى الأول: عبارة عن حزمة من الأسئلة التي بالإجابة عنها يتم الكشف عن الإساءة المحتملة بحق الشخص، حيث يقوم النظام من خلال العمليات التحليلية التقنية المتضمنة به بإشعار الشخص بالحالة التي هو عليها، بالاعتماد على ثلاثة ألوان (الأخضر – البرتقالي – الأحمر) حيث يعطي كل منهم مدلولا على حالة المفحوص
2. المحتوى الثاني: ويشمل التشريعات والقوانين ذات الصلة بالشأن الأسري.. قانون حماية الأسرة من العنف . قانون حقوق الطفل . قانون حقوق المعاقين . قانون حقوق كبار المواطنين، ذلك أن معرفة الناس بحقوقهم وواجباتهم تؤدي إلى تراجع الأفعال المسيئة، وحماية المستهدفين كهدف أساس .
3. المحتوى الثالث: يتضمن فيديوهات توعوية تمنح المعلومات الهامة المتعلقة بتجنب العنف الأسري.
4. المحتوى الرابع: دليل حماية الأسرة الذي يشتمل على عدد من المحاور الهامة تأتي في إطار التوعية بأبعادها العميقة بالحقوق والالتزامات الأسرية ورفع الوعي والتشجيع على عدم قبول الإساءة.

<u>ومن آليات تسهيل الوصول للعدالة للنساء والفتيات تم إنشاء آليات الإبلاغ:</u>

- الخط الساخن، وسائل التواصل الاجتماعي، الإحالة من الجهات المختصة (جهات إنفاذ القانون)، السفارات، المستشفيات، دور العبادة.
- إجراءات التحقيق الشامل: عند وصول ضحية الاتجار بالبشر للمركز يتم التحقيق معها في المركز من قبل الشرطة وباللباس المدني مراعاة لنفسية الضحية
- ملاحقة الجناة: يقوم المركز بتوفير معلومات تساعد في ملاحقة الجناة بحكم وجود الضحايا في دار الإيواء والادلاء بمعلومات إضافية ولا يقوم بملاحقة الجناة رسميا حيث أنه عمل جهات إنفاذ القانون .
- الجبر: بالنسبة لضحايا الاتجار بالبشر وبموجب التعديل في القانون 2015/1 أعطي الضحايا الحق بالمطالبة بالحق المدني من المتاجرين إن تم القبض عليهم. وفيما يختص بضحايا العنف حصول الضحايا على الدعم النفسي والاجتماعي، المساعدة القانونية، والإيواء. كما يتم تخصيص مسكن ، نفقة وأية متطلبات أخرى (سيارة، سائق، خادمة) .

<u>الحصول على الرعاية الصحية بما في ذلك حقوق الصحة الجنسية والانجابية وحقوق الانجاب</u>

- إن دولة الامارات العربية المتحدة تضع حق المرأة في التمتع بأعلى المعايير الصحية وجودة الحياة ضمن الأجندة والأولويات الوطنية وتعتبر إستراتيجيات وسياسات الدولة بشكل عام وسياسات الصحة العامة بشكل خاص إن تعزيز صحة المرأة يمثل ضمان لصحة الأسرة

والطريق إلى مجتمع معافي وسليم وناجح اقتصادياً و من هذا المنظور أعطت الدولة جل اهتمامها لرعاية المرأة في مختلف مراحل حياتها النساء والأمهات وذلك من خلال نظام صحي مستجيب لاحتياجات المرأة من خلال السياسات و التشريعات الصحية التي من شانها ضمان توفر الخدمات الصحية ذات الجودة العالية وفقاً لأفضل المعايير و الممارسات العالمية وفى هذا الإطار جهود مكثفة في تزويد المعلومات الصحية وتقديم أعلى درجات الرعاية الصحية وتحقيق أفضل مستوى صحي لهن. حيث تم إصدار العديد من السياسات والخطط الوطنية أبرزها الآتي:

1. **السياسة الوطنية لتعزيز صحة المرأة.**
2. **السياسة الوطنية لتعزيز أنماط الحياة الصحية والخطة التنفيذية لها.**
3. **السياسة الوطنية لتعزيز الصحة النفسية والخطة التنفيذية لها.**
4. **السياسة الوطنية للتحصينات والخطة التنفيذية لها.**
5. **الخطة الوطنية للأمومة والطفولة 2017-2021**

- **ومن أحدث التشريعات الصحية القانونية التي تم إصدارها في دولة الامارات العربية المتحدة سنت على مدى الخمس سنوات الماضية والتي من شأنها تعزيز صحة المرأة وضمان تمتعها بالحق في الصحة الخاصة بصحة المرأة هي الآتي:**

- **القانون الاتحادي رقم ((13 لسنة 2020 في شأن الصحة العامة**
- **القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2019 في شأن المساعدة الطبية على وتعديلاته مرسوم بقانون اتحادي رقم 4 لسنة 2016 بشأن المسؤولية الطبية وتعديلاته**
- **قرار مجلس الوزراء رقم (40) لسنة 2019 في شان اللائحة التنفيذية لمرسوم بقانون بشأن المسؤولية الطبية.**
- **قرار مجلس الوزراء رقم (64) لسنة 2020 بشأن اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2019 في شأن المساعدة الطبية على الإنجاب**
- **قرار مجلس الوزراء رقم (21) لسنة 2018 في شأن نظام حماية الرضاعة الطبيعية وتنظيم تسويق الأغذية والمنتجات ذات العلاقة بالرضع وصغار الأطفال .**
- **قرار مجلس الوزراء رقم (28)لسنة 2020 في شأن السجل الوطني للسرطان**
- **أيضاً في إطار تعزيز صحة المرأة هناك العديد من البرامج و الخدمات المقدمة والأنشطة المنفذة ومنها على سبيل المثال:**

1. **خدمات الرعاية ما قبل الحمل.**
2. **خدمات الرعاية أثناء الحمل.**
3. **خدمات الرعاية ما بعد الولادة.**
4. **أنشطة ومبادرات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.**
5. **مبادرات وأنشطة تعزيز الرضاعة الطبيعية ومبادرة مستشفيات صديقة الطفل.**
6. **برنامج رصد وفيات الأمهات وما حول الولادة.**

7. برامج الصحة المدرسية وصحة اليافعين.
8. مبادرات وأنشطة تعزيز الصحة و التثقيف الصحي و رفع الوعي حول مختلف المواضيع و المجالات التي ترتبط بصحة المرأة في مختلف مراحل حياتها بما في التوعية حول مرحلة البلوغ و التغيرات التي تحدث لهن و التوعية باحتياجاتهم الصحية و كيفية الاهتمام بصحتهم في مختلف مراحل حياتهم
9. تقديم المشورة و الارشاد النفسي للفتيات المقبلات على الزواج بشأن الامراض الوراثية و الصحة الإنجابية و الجنسية وغيرها حيث تم تقديم التوعية و المشورة الى ما يفوق 3000 ألف شاب ضمن برامج التوعية التي يتم تنفيذها من قبل الجهات المعنية مثل وزارة تنمية المجتمع و الجهات الصحية.
10. تم تعزيز خدمات التطبيب عن بعد لتسهيل عملية الوصول الى الخدمات بما في ذلك خدمات صحة الأمومة والطفولة وذلك عبر العيادات الالكترونية و التي كان لها دور كبير في تعزيز الاستجابة الصحية لجائحة كوفيد- 19
11. كما عملت وزارة الصحة ووقاية المجتمع و الجهات الصحية على توفير مزاولي المهن الصحية و غير الصحية المؤهلين و المدربين لضمان تقديم خدمات صحة الام و الطفل و صحة المرأة في مختلف مراحل عمرها المختلفة وفقاً لأفضل الممارسات و المعايير الوطنية و العالمية.
12. أيضا عملت وزارة الصحة وقاية المجتمع على ضمان توفير البيانات ومتابعة المؤشرات الصحية المرتبطة بصحة المرأة من خلال نظام متكامل فعال يتم فيه التنسيق مع جميع الشركاء من الجهات الصحية والقطاع الخاص و كذلك مع الجهات ذات الصلة بما يساهم بشكل فاعل في اتخاذ قرارات سليمة و التخطيط و وضع السياسات القائم على الأدلة و البراهين

- جميع المجهودات التي تم الإشارة اليها أعلاه انعكست إيجابياً على المؤشرات المرتبطة بصحة المرأة في مختلف المراحل من حياتها حيث حرزت الدولة مراكز تنافسية في العديد من المؤشرات المرتبطة بصحة المرأة مثل مؤشر تغطية الرعاية السابقة للولادة حيث تعتبر الدولة في المركز الأول حسب حصر مؤشرات منظمة الصحة العالمية كما أحرزت المركز الأول عربياً وخليجياً في مؤشر قلة وفيات الأمهات ومؤشر الصحة الإنجابية.

<u>ريادة المرأة في مجال الأعمال ومشاريع المرأة</u>

- خلال الخمس سنوات الماضية أصدرت الدولة أكثر عن 20 تشريعاً جديداً وتعديلاً قانونياً، تم ذكرها فيما سبق ، تهدف الى تعزيز حقوق المرأة وتمكينها، وشملت بعض التحسينات التشريعية: المساواة بين الجنسين وعدم التمييز في المعاملات المصرفية والحصول على الائتمان، وإلزام الشركات المدرجة في أسواق المال بإتاحة الفرصة لتمثيل ا للمرأة في مجالس الإدارة. كما تم تعديل قانون تنظيم علاقات العمل في عام 2021، وإزالة جميع القيود المفروضة على عمل النساء خلال الفترة المسائية، أو في قطاعات ومهن كانت مقيدة في السابق. كما تم إدخال تعديلات على قانون الأحوال الشخصية لصالح المرأة، تضمنت منح المرأة الحق في مغادرة البيت بغرض العمل دون أي أذن، كما انه لا توجد أي قيود في قوانين الدولة فيما يتعلق بسفرها وحركتها. وألغت التعديلات القانونية الأخيرة، جميع القيود المفروضة التي كانت مفروضة على النساء العاملات بموجب القانون السابق

سواء ما يتعلق بحظر العمل خلال ساعات الليل أو العمل في الوظائف الشاقة وكلف الوزير المختص بإصدار قرارات تضمن حماية المرأة في هذه المهن.

- أسهمت التشريعات الوطنية بشكل كبير في تمكين المرأة خاصة في المجال الاقتصادي من خلال مراعاة ظروف المرأة والتي تسهل انخراطها الكامل في ريادة الأعمال وفي غيرها من الأنشطة كما تتولى النساء في الدولة إدارة نصف الأعمال التجارية في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسط. وبلغت عدد الشركات المرخصة والمملوكة من نساء بلغت 80 ألفاً و25 شركة، فيما بلغ عدد سيدات الأعمال في الإمارات 32 ألف سيدة أعمال إماراتية يدرن مشاريع تقدّر قيمتها بحوالي 40 مليار درهم أي ما يعادل أكثر من 10 مليار دولار أمريكي، وترجمة لهذا التمكين حققت دولة الإمارات المركز الأول على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تقرير "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2021" الصادر عن البنك الدولي، حيث أشار التقرير إلى أن الإمارات واحدة من أفضل الدول على مستوى العالم في التحسينات التي وثقها البنك في مجال تمكين المرأة اقتصادياً وفقاً لمؤشرات هذا التقرير الذي يُعد من أهم المراجع العالمية المعنية برصد جهود الحكومات حول العالم فيما يتعلق بوضع القوانين والتشريعات الرامية إلى حماية وتمكين المرأة اقتصادياً، من خلال 8 محاور هي: حرية التنقل، مكان العمل، الأجر، الزواج، الوالدية، ريادة الأعمال، الممتلكات، والمعاش التقاعدي.
- اعتمدت دولة الامارات سياسات واستراتيجيات هامة معنية بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، وتصب تلك السياسات في تعزيز وتطوير منظومة الحماية الاجتماعية والخدمة العامة والبنية التحتية المستدامة التي تساهم في تمكين المرأة أهمها : الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة وريادتها والتي تم تحديثها مؤخرا عبر اطلاق السياسة الوطنية لتمكين المرأة في دولة الامارات 2023-2031، كما اعتمد مجلس الوزراء استراتيجية التوازن بين الجنسين 2026، والتي تهدف إلى سد الفجوة في التوازن بين الجنسين عبر 4 ركائز استراتيجية رئيسية وهي: المشاركة الاقتصادية وريادة الأعمال والشمول المالي، والرفاهية وجودة الحياة، والحماية، والقيادة والشراكات العالمية.
- كما حظيت المرأة في دولة الإمارات بثقة المجتمع وتأييده باعتبارها عنصراً مهماً في عملية التنمية وتتوافر لديها جميع المعطيات الأساسية التي تمكنها من المساهمة الإيجابية في حركة التنمية وتوجيهها. ويعتبر عمل المرأة في مؤسسات المجتمع المدني تدعيم لقدرتها على المشاركة الحقيقية في الحراك الاجتماعي ويعطي مؤشراً واضحاً على تفهم المرأة لدورها في بناء المجتمع. حيث بلغ عدد المنتسبات والعاملات في الجمعيات ذات النفع العام والمؤسسات الأهلية 37,340 بنسبة 26% من العاملين في هذا القطاع.
- أما بخصوص سهولة حصول وصول المرأة للتكنولوجيا فقد بلغت نسبة النساء اللاتي يملكون الهاتف المحمول 100%. وفي مجال دعم جهود ريادة الاعمال العالمية فقد ساهمت دولة الامارات ب 50 مليون دولار لمبادرة تمويل رائدات الاعمال WeFi وتعتبر من أعلى المساهمات العالمية للمبادرة
- يعمل الاتحاد النسائي العام على بناء قدرات المرأة و تمكين وريادة المرأة ، واستثماراً لطاقات الأسر المنتجة وتنمية مهاراتها وتمكينها من المشاركة الفاعلة في التنمية المستدامة من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة لخلق فرص استثمارية تواكب الظروف الراهنة لاسيما خلال فترة كوفيد-19 تم إطلاق (سوق متجري الافتراضي) عام 2020 ويأتي استكمالاً لمشروع (متجري) المعني بدعم الأسر الوطنية المنتجة، ويعمل المشروع الجديد على تشجيع الإنتاج المحلي ورفع مستوى الاقتصاد وخلق فرص استثمارية متساوية تسلط الضوء على الإنتاج الوطني للأسر المنتجة وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، كما تشارك في السوق الافتراضي مؤسسة زايد العليا لأصحاب الهمم بعرض منتجات ومشاريع أصحاب الهمم، بهدف تمكينهم ودمجهم في المجتمع، وتوسيع دائرة انتشار منتجاتهم وتحفيزهم على مزيد من العطاء التنموي والاقتصادي.

السؤال الثالث - ما الإجراءات المحددة في الدولة التي اتخذت لمنع التمييز وتعزيز حقوق الفئات المهمشة من النساء والفتيات على مدة السنوات الخمس الماضية.

النساء والفتيات ذوات الإعاقة

- **تولي الدولة اهتماماً خاصاً بفئة ذوي الإعاقة بالتركيز على النساء والفتيات إيماناً منها بالقدرات والإمكانات التي تملكها تلك الفئة، فاعتمدت الدولة حزمة من السياسات والاستراتيجيات الخاصة بهم مثل السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم، وسياسة التعليم الدامج، وسياسة دعم عملهم، سياسة حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من الإساءة وبهدف توفير نظام رقابي على مقدمي الخدمات لضمان الكشف المبكر عن حالات الإساءة التي يتعرض لها أصحاب الهمم في مختلف المؤسسات والمرافق، خُصصت إحدى المبادرات الواردة في السياسة لحماية الفتيات والنساء أصحاب الهمم.**
- **تم تطوير التشريعات المنظمة لعلاقات العمل في 2022، حيث صدر القانون ليعرف التمييز ويحظر التمييز الذي من شأنه إضعاف تكافؤ الفرص أو المساس بالمساواة في الحصول على الوظيفة أو الاستمرار فيها أو التمتع بحقوقها، بما في ذلك التمييز على أساس الجنس أو العرق او اللون أو الدين أو الاصل الوطني أو الأصل الاجتماعي أو بسبب الاعاقة. (قانون اتحادي رقم 33 لعام 2022/ مادة 4) .**
- **تم اعتماد سياسات العمل من المنزل خلال فترة جائحة كوفيد_19 مع إعطاء الأولوية للفئات السكانية الهشة بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة ، ومع صدور قرار مجلس الوزراء رقم 27 لسنة 2020 اتسع نطاق العمل عن بعد للمرأة حيث أجاز هذا القرار للأمهات العاملات ممن لديهن أطفالا في الصف السادس وما دون أو أن أطفالهن من المعاقين أن يعملن من المنزل حتى تتاح لهن فرصة متابعة ورعاية أطفالهن أثناء تعلمهم الإلكتروني.**
- **كما أتاحت الدولة للأشخاص ذوي الإعاقة الفرص اللازمة لتمثيل أنفسهم في المجلس الاستشاري للأشخاص ذوي الإعاقة (أصحاب الهمم)، الذي من إحدى مهامه مناقشة السياسات والبرامج والاستراتيجيات المتعلقة بذوي الإعاقة في الدولة ، إضافة إلى عضوية المرأة من ذوي الإعاقة في الهيئة الوطنية لحقوق الانسان في الدولة الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته وفقا لأحكام الدستور والقوانين والتشريعات السارية في الدولة والمواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ويتم تمثيل المرأة من ذوي الإعاقة في مجالس الشباب ، وتحرص المجالس العاملة في ذات المجال على دعوة ممثلي للنساء والفتيات من ذوي الاعاقة في النقاشات والحوارات التي تعقدها تلك المجالس.**
- **وقد أصدر مجلس الوزراء القرار رقم 43 لسنة 2018 الذي يقضي بدعم عمل الأشخاص ذوي الاعاقة بمن فيهم النساء والفتيات، من خلال تمكينهم من الوصول إلى الفرص المتاحة في سوق العمل لدعم استقرارهم ونموهم الوظيفي دون تميز.**
- **تصرف المساعدة الاجتماعية لفئات محددة، بزيادة الفئات التي تخص المرأة عن الرجل وخاصة للمرأة من ذوي الإعاقة وذلك ضماناً لحقوقها وتعزيزاً لدورها في الأسرة والمجتمع، بالإضافة الى الفئات المشتركة مع الرجل في صرف نفس مبالغ المساعدة الاجتماعية المخصصة للعجز الصحي والإعاقة واليتم.**
- **حرصت وزارة التربية والتعليم على دمج ذوي الإعاقة من كلا الجنسين في مؤسسات التعليم العام عبر إصدارها سياسة التعليم الدامج بالقرار الوزاري رقم (647) لسنة 2020 بهدف تحقيق تعليم دامج عالي الجودة للطلبة من ذوي الإعاقة، كما تم تطوير معايير للرقابة على المؤسسات التعليمية بكافة أشكالها ومستوياتها وتنفيذ زيارات مستمرة لها للتحقق من تلبيتها لمتطلبات التعليم الدامج.**
- **وقد بلغ عدد الإناث في المدارس على مستوى الدولة للعام الاكاديمي 2022/2021 عدد 512,277 طالبة بنسبة 49.2% من إجمالي الطلبة منهن عدد 7119 طالبة من ذوات الإعاقة.**
- **وبلغ عدد الإناث في التعليم العالي على مستوى الدولة للعام الاكاديمي 2022/2021 عدد 86,521 طالبة بنسبة 63% من إجمالي الطلبة منهن عدد 7326 طالبة من ذوات الإعاقة.**

النساء الأصغر سنا والنساء الأكبر سناً.

- نجحت دولة الإمارات في إيجاد منظومة تشريعية متكاملة، تهدف إلى تأمين أكبر قدر ممكن من الحماية لكافة أفراد الأسرة، ولا سيما المرأة ،وقد أسهمت هذه المنظومة في خلق إطار مرجعي موحد لآليات الحماية والتدخل والوقاية من كل أنواع العنف الأسري، حيث كان لتلك التشريعات الأثر البالغ في محاصرة أوجه العنف الأسري بشتى أشكاله، وتضم قائمة التشريعات :

1. المرسوم بقانون اتحادي (10) لسنة 2019 في شأن الحماية من العنف الأسري.
2. القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2019 بشأن حقوق كبار المواطنين، واللائحة التنفيذية خاصته.

- يتمتع الأطفال بنين وبنات بكامل حقهم الواردة في القانون الاتحادي رقم 3 لسنة 2016 بشأن قانون حقوق الطفل، حيث لم يميز القانون سالف الذكر بين الطفل الذكر او الانثى، كما عرف القانون الطفل بأنه (كل إنسان ولد حياً ولم يتم الثامنة عشرة ميلادية من عمره). على سبيل المثال نصت المادة 17 على أن للطفل الحق في الحضانة والرضاعة والنفقة، كما نصت المادة 18 على حق الطفل في الحصول على الخدمات الصحية. وأيضا نصت المادة 31 على لكل طفل الحق في التعليم.
- المرأة الأكبر سناً :تقدم حكومة الإمارات خدمات مخصصة تراعي احتياجات كبار المواطنين والمقيمين. تشمل هذه الخدمات مرافق الرعاية الدائمة، والرعاية في المنازل، وتوفير وحدات إعادة التأهيل والخدمة المتنقلة، وتقديم المساعدات الاجتماعية، ووسائل النقل ومواقف السيارات المخفضة أو المجانية، وإصدار بطاقات الخصم لاستخدامها في متاجر البيع بالتجزئة والمطاعم. تستخدم المواقع الحكومية والخدمات المصممة لكبار السن لغة بسيطة، وتتضمن ميزات مثل خيار زيادة حجم النص، واستخدام الألوان الزاهية، وبرامج تحويل النص إلى كلام، ونصوص بديلة (ALT text) لتسهيل استخدامها من قبلهم.
- كما توفر حكومة الدولة خدمات أخرى منها:

1. طلب تسجيل كبار المواطنين في دار الرعاية (برامج العلاج الصحي والترفيهي والعلاج الطبيعي والنفسي والاجتماعي في دار رعاية المسنين في عجمان) – وزارة تنمية المجتمع
2. طلب تسجيل كبار المواطنين في الوحدة المتنقلة (تقديم رعاية صحية أولية و اجتماعية ونفسية وعلاج طبيعي لكبار المواطنين في منازلهم (إمارة عجمان).
3. يمكن الحصول أيضا على خدمة الرعاية المنزلية لكبار المواطنين من خلال تقديم طلب يدوي للخدمة في مقر مركز سعادة كبار المواطنين بعجمان. لغاية 2020، بلغ عدد الحالات المسجلة في الرعاية المنزلية منذ اطلاقها 454 حالة.
4. خدمات كبار المواطنين – هيئة تنمية المجتمع
5. تسجيل كبار المواطنين في الوحدة المتنقلة – بوابة حكومة عجمان.

- وفقاً للسياسة الوطنية لكبار المواطنين، قررت حكومة دولة الإمارات تغيير تسمية كبار السن لتصبح "كبار المواطنين" باعتبارهم كبار في الخبرة، وفي إخلاصهم وعطائهم الذي لا ينضب للوطن.
- تم اصدار عدد من التشريعات والسياسات منها القانون الاتحادي رقم 9 لسنة 2019 بشأن حقوق كبار المواطنين. وفقاً للقانون ينطبق مصطلح كبار المواطنين على كل من يحمل جنسية دولة الإمارات وبلغ الستين عاماً. و يهدف القانون إلى ضمان تمتع كبار المواطنين بالحقوق والحريات الأساسية التي كفلها الدستور، والمعلومات والخدمات المتعلقة بحقوقهم وتوفير الرعاية والاستقرار النفسي والاجتماعي والصحي لهم.
- ويضمن القانون عدد من الحقوق لكبار المواطنين ومنها :

1. الحق في الاستقلالية والخصوصية بما يشمل حقهم في اتخاذ القرارات الخاصة بممتلكاتهم وأموالهم ومكان إقامتهم، وغيرها
2. الحق في الحماية من التعرض للعنف والإساءة والإهمال
3. الحق في البيئة المؤهلة والسكن والتعليم والعمل، وتعزيز الاستفادة من قدراتهم وإدماجهم مع المجتمع بكافة فئاته العمرية

4. الحق في الحصول على الخدمات الاجتماعية من خلال مؤسسات كبار المواطنين والأندية والمراكز المجتمعية ووحدات الرعاية المتنقلة
5. الحق في الرعاية الصحية من خلال توفير الرعاية الصحية والوقائية، وتوفير التأمين الصحي، والتمريض المنزلي، والأجهزة المساندة
6. الحق في الحفاظ على سرية معلوماتهم وبياناتهم، وعدم الإفصاح عنها إلا وفقاً للقانون
7. الحق في المعاملة التفضيلية، ويشمل ذلك جعل مصلحة كبار المواطنين ذات أولوية مها كانت مصالح الأطراف الأخرى فيما كل ما يتعلق بطلبات السكن، وإنجاز المعاملات الحكومية، الحصول على المساعدات، والخدمات الصحية وغيرها.

- نص القانون على عقوبات تشمل الحبس أو الغرامة أو كليهما على كل من أنشأ أو شغّل أو أدار مؤسسة لكبار المواطنين بالمخالفة لأحكام هذا القانون، أو أي مزود خدمة أهمل واجباته وارتكب ضد كبار المواطنين عنفاً أو إساءة، كذلك يُعاقب كل من علم بوقوع أي من الجرائم المشار إليها في القانون ولم يبلغ فوراً الوزارة أو الجهة المختصة أو أقرب مركز شرطة.
- السياسة الوطنية لكبار المواطنين: تهدف السياسة الوطنية لكبار المواطنين إلى الارتقاء بجودة حياتهم، وضمان مشاركتهم الفاعلة والمستمرة ضمن النسيج المجتمعي في الدولة. وتتضمن السياسة سبعة محاور أساسية هي:

1. الرعاية الصحية
2. التواصل المجتمعي والحياة النشطة
3. استثمار الطاقات والمشاركة المدنية
4. البنية التحتية والنقل
5. الاستقرار المالي
6. الأمن والسلامة
7. جودة الحياة المستقبلية

- الدعم الاجتماعي: بناءً على القانون الاتحادي رقم (2) لعام 2001، يتم تقديم المساعدات الشهرية لكبار السن من مواطني دولة الإمارات المقيمين داخل الدولة وفقاً للقوانين النافذة.
- توفر حكومة الإمارات مراكز لإيواء كبار المواطنين ورعايتهم. و تشرف على هذه المراكز وزارة تنمية المجتمع، وتقدم خدمات رعاية صحية أولية، واجتماعية، ونفسية، وعلاج طبيعي لكبار المواطنين من خلال تسجيل كبار المواطنين في دار الرعاية، والتي تقدم خدماتها في دار رعاية المسنين في عجمان أو من خلال تسجيل المواطنين في الوحدة المتنقلة، التي تتمثل في تقديم رعاية صحية أولية و اجتماعية ونفسية وعلاج طبيعي لكبار المواطنين في منازلهم.
- وسائل النقل العامة لكبار السن: تمنح دبي كبار المواطنين والمقيمين الذين تزيد أعمارهم على 60 سنة خصومات على وسائل النقل العام .يمنح تصريح الوقوف المجاني في المناطق العاملة لمواطني الدولة من ذوي الإعاقة وكبار السن الذين تزيد أعمارهم على 60 سنة.
- كما وفرت حكومة دولة الامارات العربية المتحدة أدلة توعوية للتواصل والتعامل مع كبار المواطنين.

<u>رابعا - كيف أثر حدوث الازمات المختلفة معا على مدى الخمس سنوات الماضية على تنفيذ منهاج عمل بيجين في بلدك وما التدابير التي اتخذتها لمنع أثرها السلبي على التقدم المتعلق بالنساء والفتيات</u>

كوفيد-19 وغيرها من الجوائح

- **لقد كرست دولة الإمارات ومنذ بداية تفشي الجائحة جهودها لوضع الإنسان على رأس أولوياتها. فمنذ اليوم الأول لتفشي جائحة «كوفيد-19»، وللحد من انتشارها وحماية أفراد المجتمع ولمواجهة تداعيات الجائحة على قطاع الصحة والاقتصاد والخدمات الاجتماعية ومختلف المجالات الحيوية حشدت الدولة مواردها وإمكاناتها واتخذت حزمة من القرارات والإجراءات والتدابير الوقائية والعلاجية والتوعوية الفورية والحاسمة منها على سبيل المثال لا الحصر : تعقيم المرافق العامة، ووسائل النقل العام، والشوارع مرات عدة في اليوم الواحد، في إطار برنامج التعقيم الوطني الذي اعتمدته، كما شددت السلطات المختصة على ضرورة الالتزام بالإجراءات الوقائية، ومراعاة التباعد الاجتماعي، وتطوير إجراءات رصد الحالات عند نقاط الدخول إلى أراضي الدولة، وتعزيز اكتشاف الحالات استباقياً من خلال توسيع نطاق الفحوص المخبرية، وتوفير أماكن الحجر الصحي المتخصصة والملائمة وبروتوكولات العلاج المناسب للحالات، حيث تم تقديم خدمات العلاج المجاني لجميع المصابين دون أي تمييز على أساس الجنس أو الجنسية أو وضع الإقامة، كما تم وضع نظام للتتبع النشط للمخالطين.**
- **لقد تبوأت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثانية عالمياً في سباق التطعيم بعدما أطلقت الحكومة حملة لتلقيح جميع أفراد المجتمع المواطنين والمقيمين ضد الفيروس مجاناً مع تقديم كافة التسهيلات فيما يخص أخذ جرعات التطعيم، ولم تقتصر جهود دولة الإمارات العربية المتحدة عند حدود الإمارات لمكافحة كوفيد – 19 ، بل تعدتها لتشمل العديد من الدول الأخرى لتسريع عملية احتواء جائحة كوفيد – 19 و توزيع اللقاحات وخاصة لصالح الدول الشقيقة والنامية، إلى جانب إطلاق العديد من المبادرات الإنسانية لتعزيز الجهود العالمية لمجابهة كوفيد -19.**
- **وعلى الرغم من حدة الجائحة فإن الحكومة وضعت في اعتبارها عدم تعطيل حياة الناس الطبيعية؛ فبالرغم من تطبيق إجراءات "التباعد الاجتماعي" وإطلاق حملة "خلك بالبيت"، التي تحث الناس على البقاء في منازلهم، إلا أن الدولة أخذت في الحسبان الصحة النفسية للأفراد، واتبعت الأسلوب التدريجي في إجراءات الحد من حركة الناس، فيما شكلت الكوادر العاملة في القطاع الصحي بالدولة وخاصة النساء «خط الدفاع الأول»، نماذج رائعة في العطاء الإنساني، خلال تصديهم لتداعيات فيروس كورونا المستجد، والتضحية من أجل صون سلامة وصحة أفراد المجتمع.**
- **ولعب تطوُّر البنية التحتية في الدولة، وشبكة الاتصالات والإنترنت؛ دوراً في إتاحة الفرصة أمام المدارس والجامعات للتحول نحو التعليم عن بُعد، وكذلك تحول كثير من المؤسسات في القطاعين الحكومي والخاص إلى العمل عن بُعد، وسهل تقدم الحكومة الرقمية لجوء الأفراد بشكل شبه كامل إلى الخدمات الرقمية دون الحاجة إلى الذهاب إلى مقرات الوزارات والهيئات الحكومية، كما لجأت الحكومة إلى توظيف الحلول الذكية والمبتكرة في مواجهة الوباء وإدارة الأزمة، مثل استخدام الطائرات من دون طيار "درونز" في تعقيم المدن، وتطوير خدمة الصيدلية المتنقلة "دوائي" التي تقوم بتوصيل الأدوية إلى المنازل، لتجنيب أصحاب الأمراض المزمنة وكبار السن الذهاب إلى المشافي.**
- **لحماية المرأة والحفاظ على صحتها وتمكينها من أداء واجباتها العملية والعائلية بشكل متوازن أثناء الجائحة فقد حظيت المرأة الحامل العاملة في البدايات الأولى للجائحة بالأولوية والتشجيع لمزاولة العمل من بعد، وفي مرحلة لاحقة تم اعتماد سياسات العمل من المنزل بشكل أوسع مع إعطاء الأولوية للفئات السكانية الهشة بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة ، ومع صدور قرار مجلس الوزراء رقم 27 لسنة 2020 اتسع نطاق العمل عن بعد للمرأة حيث أجاز هذا القرار للأمهات العاملات ممن لديهن أطفالا في الصف السادس وما دون أو أن أطفالهن من المعاقين أو ممن يتولين رعاية أفراد الأسرة من كبار السن و المسنين أن يعملن من المنزل حتى تتاح لهن فرصة متابعة ورعاية أطفالهن أثناء تَعَلُّمِهم الإلكتروني، وبعد اعتماد نظام التعليم والعمل من بعد بشكل شمولي كان على الخدمات الحكومية أن تستمر بطريقة آمنة وهذا ما قاد القطاع الحكومي إلى ابتكار الحلول التكنولوجية وتنفيذها بسرعة حيث تُشكل النساء ما نسبته 66% من العاملين.**

- أطلقت دولة الامارات العربية المتحدة عدة مبادرات على المستوى الإقليمي والدولي، فكانت الإمارات من أوائل الدول الداعمة للمبادرات الإنسانية خلال جائحة كوفيد-19، حيث شكلت المساعدات التي قدمتها الدولة 80% من حجم الاستجابة الدولية للدول المتضررة خلال الجائحة، فمنذ بدء الجائحة في 2020 وحتى يوليو 2021، بلغ إجمالي عدد المساعدات الطبية، والأجهزة التنفسية، وأجهزة الفحص ومعدات الحماية الشخصية، والإمدادات 2,154 طن تم توجيهها إلى 135 دولة حول العالم، كما بلغ إجمالي رحلات المساعدات الطبية المرسلة 196 رحلة، وتم إنشاء 6 مستشفيات ميدانية في السودان، وغينيا، كوناكري، وموريتانيا ،وسيراليون، ولبنان، والأردن، وتجهيز عيادة متنقلة في تركمانستان، وتم إرسال مساعدات إلى 117 دولة من مخازن المنظمات الدولية المتواجدة في المدينة العالمية للخدمات الإنسانية بدبي، وتم أيضا التبرع بمبلغ 10 مليون دولار أمريكي كمساعدات عينية من دولة الإمارات إلى منظمة الصحة العالمية.
- كما ساهم صندوق أبوظبي للتنمية ضمن تعهد "مجموعة التنسيق العربية" بتخصيص 10 مليارات دولار أمريكي لمساعدة الدول النامية على التعافي من الركود الناجم عن تداعيات الجائحة وتأثيراتها السلبية على القطاعات الاقتصادية المتنوعة، إضافة إلى إطلاق مبادرة ريادية تم بموجبها السماح بتأجيل سداد الديون المستحقة على الدول النامية المستفيدة من قروض الصندوق خلال عام 2020، حيث تتوافق المبادرة مع موقف حكومة دولة الإمارات الداعم لقرار مجموعة العشرين "G20" والرامية إلى تعليق مدفوعات الديون المستحقة على البلدان النامية لمساعدتها على تلبية احتياجاتها التنموية، وتخفيف أعباء ديونها وتمكينها من معالجة تأثيرات الجائحة دون ضغوط مالية.
- خلال الجائحة تم تقديم كافة الخدمات التشخصية والعلاجية للجائحة لجميع أفراد وفئات المجتمع من المنشآت الصحية الحكومية دون التمييز بين الجنسين.
- مراكز الفحص في كافة أنحاء الدولة والمستشفيات الميدانية ومراكز الفحص المنتشرة.
- تقديم خدمات صحة المرأة والطفل من خلال العيادات الالكترونية.
- اعداد سياسة خاصة عن خدمات الامومة والطفولة اثناء الجائحة) Maternal & child health services policy during emergency (COVID 19).
- قامت الجهات المعنية بالمرأة ومنها وزارة الصحة ووقاية المجتمع باعتماد اجراءات وآلية لمتابعة الحوامل والامهات الرضع المصابات ب COVID 19 في مباني العزل.
- تمكين المرأة من العمل عن بعد خلال الجائحة: أطلق البرنامج الوطني للسعادة وجودة الحياة خط الدعم النفسي في إطار المبادرات الهادفة لدعم الحملة الوطنية "الإمارات تتطوع"؛ التي تمثل أولى مبادرات اللجنة الوطنية العليا لتنظيم التطوع خلال الأزمات.
- ويسعى خط الدعم النفسي إلى تمكين أفراد المجتمع من مواجهة التحديات النفسية التي يحملها فيروس "كورونا المستجد" (كوفيد -19) وآثارها على الحياة، من خلال قنوات اتصال هاتفي وإلكتروني تحفظ خصوصية الأفراد وأمنهم، بالتعاون مع مجموعة من المتطوعين المؤهلين الذين يضمون نخبة الخبراء والاستشاريين والمتخصصين في مجالات الصحة النفسية.

خامسا - ما الأولويات لتسريع تقدم المرأة والفتاة في الدولة على مدى السنوات الخمس المقبلة من خلال القوانين أو السياسات أو البرامج أو جميعها.

- أطلقت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك (أم الإمارات) ، رئيسة الإتحاد النسائي العام، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية ، السياسة الوطنية لتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة 2023 –2031، بناءً على قرار مجلس الوزراء، بمناسبة يوم المرأة الإماراتية لعام 2023 تحت شعار "نتشارك للغد". وجاءت السياسة ترجمة لرؤية سموها في تحقيق مشاركة المرأة العادلة والشاملة للتأثير في جميع المجالات وتعزيز جودة الحياة في المجتمع لتقدم

إطار عام ومرجعي وإرشادي لمتخذي القرار في مؤسسات الحكومة الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بما يضمن تعزيز جهود تمكين وريادة المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

- استراتيجية التوازن بين الجنسين 2026: تهدف استراتيجية التوازن بين الجنسين لدولة الإمارات 2026 إلى سد الفجوة في التوازن بين الجنسين في جميع القطاعات، بالإضافة إلى تحسين تصنيف دولة الإمارات في تقارير التنافسية العالمية المرتبطة بالتوازن بين الجنسين. كما تهدف الاستراتيجية إلى تعزيز التوازن بين الجنسين في مواقع صناعة القرار وترسيخ مكانة الدولة وريادتها في تشريعات التوازن بين الجنسين.

<u>الحق في الحصول على العمل والحقوق في مكان العمل (مثل الفجوة في الأجور بين الجنسين والتفرقة المهنية والتقدم الوظيفي وايجاد فرص عمل)</u>

- ركزت السياسة الوطنية لتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة 2023-2031 على إدماج المرأة في سوق العمل والقطاعات المستقبلية بصورة متوازنة تراعي أدوارها واحتياجاتها، والذي تتفرع منه 4 توجهات هي: "زيادة فرص العمل القائمة على أنظمة عمل تتواءم مع الأدوار المختلفة للمرأة، وتطوير وتطبيق أنظمة ومعايير وممارسات استرشادية لبيئة العمل المثالية للمرأة، وضمان تفعيلها وتشجيع سوق العمل على تبنيها ودعم تأسيس المرأة مشاريع مبتكرة ضمن القطاعات المستقبلية واستدامة تلك المشاريع بما يتناسب مع طبيعة التحديات التي تواجهها في سوق العمل ودورها الحالي، وبناء ثقافة مجتمعية تثق بإمكانيات المرأة وتدعمها وتمكنها للقيام بدورها السياسي والاقتصادي.

<u>ريادة المرأة في مجال الاعمال ومشاريع المرأة</u>

- ركزت السياسة الوطنية لتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة 2023 –2031على تطوير القدرات وتعزيز المهارات المستقبلية لدى المرأة، والذي تفرع منه 4 توجهات هي: تطوير مهارات ريادة الأعمال لدى الفتيات وربات المنازل والعاملات الراغبات في ذلك، وتوفير التعليم المستمر واكتساب المهارات المستقبلية والتدريب المهني والتقني للمرأة، وتشجيع ودعم تطوير مؤهلات وبرامج أكاديمية للتجارة والتقنيات الرقمية تستهدف المرأة، وتطوير وتوفير برامج لمختلف المهارات الحياتية الداعمة للمرأة وتعزيز جودة حياتها.
- عملت دولة الإمارات على دعم الدور الاقتصادي للمرأة من خلال العديد من التشريعات والسياسات. حيث اصدرت الدولة تشريعا ملزماً بقرار صادر عن مجلس الوزراء بضرورة تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة المدرجة بأسواق المال في الدولة بنسبة 20 في المائة. انطلاقاً من المردود الإيجابي في أداء هذه الشركات الذي أكدته الدراسات العالمية، وتعمل الدولة حالياً على تطوير ميزانية لتعزيز التوازن بين الجنسين، وتطوير سياسة وطنية بشأن ريادة الأعمال للمرأة الإماراتية، تأكيداً على دور المرأة كشريك رئيسي في التنمية وفي المجال الاقتصادي على وجه الخصوص في مسيرة الدولة وتوجهاتها المستقبلية. وفي مجال الاستقلال المالي، فقد عمم مصرف الإمارات المركزي في أيلول/سبتمبر 2019 بخصوص المساواة بين الجنسين وعدم التمييز في المعاملات المصرفية، والحصول على الائتمان، وطالب البنوك والمؤسسات المالية بأن تقدم خدماتها لعملائها من الأفراد وأصحاب الأعمال من الجنسين بشكل متساوٍ ومن دون أي تمييز.
- فيما يتعلق بالمعاملات المصرفية تم التعميم على جميع البنوك وشركات التمويل والصرافة العاملة في الدولة بشأن المساواة بين الجنسين وعدم التمييز في المعاملات المصرفية والحصول على الائتمان. وفيما يتعلق بالنسبة المئوية للعمال التجارية التي تديرها النساء: هناك نحو 25 ألف سيدة أعمال يدرن استثمارات بقيمة تتجاوز 60 مليار درهم داخل الدولة وفقا لإحصائيات عام 2020.
- كفلت التشريعات الوطنية حقوقاً متساوية للرجل والمرأة فيما يتعلق بالأهلية القانونية وخاصة فيما يتعلق بإبرام العقود.

- وفي مجال التمكين الاقتصادي، تشارك المرأة في دولة الإمارات بنشاط في القطاع الخاص في مختلف الأدوار. ولها حقوق متساوية في الموارد الاقتصادية، فضلاً عن إمكانية الحصول على ملكية الأراضي وغيرها من أشكال الملكية والخدمات المالية، والميراث، والموارد الطبيعية، وفقا للقوانين الوطنية.
- المرأة الإماراتية تتمتع بكامل الأهلية في إبرام العقود التجارية وتتمتع باستقلالية مالية.
- للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الممتلكات والتصرف فيها. وفيما يتعلق بنظام الملكية الزوجية، يحتفظ كل طرف بأصوله وممتلكاته بموجب أحكام الشريعة الإسلامية.
- لا تُفرض أي قيود على المرأة في إنشاء وتأسيس الشركات أو تسجيل الأعمال التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي تتمتع بكامل الأهلية في إبرام العقود التجارية.

القسم الثالث: التقدم المحرز عبر مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر

التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق

السؤال السادس: الإجراءات التي اتخذتها الدولة لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال العمل (بما في ذلك العمل النظامي وغير التقليدي وريادة الاعمال على مدى الخمس سنوات الماضية)

تعزيز انفاذ القوانين وما يتعلق بسياسات وممارسات في أماكن العمل التي تحظر التمييز في توظيف النساء والاحتفاظ بهن وترقيتهن في القطاعين العام والخاص والتشريعات المتعلقة بالمساواة في الأجور:

- تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة أهداف التنمية المستدامة على وجه الخصوص الهدف رقم 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وهي أيضاً طرف منذ عام 2004 في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تعزز على وجه الخصوص المادة 11 (د) المساواة. وبالنسبة للأجور والمساواة في المعاملة بين الرجل والمرأة. وفي هذا الصدد، تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة سياسة تمكين المرأة التي تراعي المشاركة الكاملة للمرأة في صنع القرار وسوق العمل والجوانب التي تهمها. علاوة على ذلك أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة مجلس التوازن بين الجنسين بهدف إزالة الحواجز أمام تمكين المرأة.
- وتم بالفعل تحقيق بعض محاور الهدف ال خامس من أهداف التنمية المستدامة مثل تحقيق المساواة الكاملة في التمثيل البرلماني للمرأة والرجل، كما تم رفع نسبة تمثيل المرأة في مجالس ادارات الجهات الحكومية إلى 24% بقرار الزامي لتمثيل المرأة في مجالس الادارة، كما تم اتخاذ بعض الاجراءات التصحيحية في مجال حماية المرأة وازالة كافة اشكال التمييز مثل التعديلات التشريعية في قانون العقوبات والعمل والاحوال الشخصية وقانون التمييز والكراهية.
- ومن الممارسات التي تحظر التمييز هي سعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تعزيز المساواة بين النساء والرجال لإقامة شراكة فاعلة بينهم ولتحقيق هذه الغاية تقوم الدولة باتخاذ بعض التدابير المؤقتة لحماية النساء و لمكافحة التمييز ضد المرأة والرجل في جميع المجالات ومنها: تطبيق نظام «العمل عن بُعد» منذ عام 2020 (فترة جائحة كوفيد) حيث إنه بإمكان الموظف أن يقوم بإتمام المهام الموكلة له في منزله وفقاً لضوابط ومعايير محددة، ، خصوصاً على الموظفات اللاتي أصبح لديهن مرونة في العمل وبات من السهل عليهن متابعة شؤون منازلهن وابنائهن ضمن نظام التعلم عن بعد.توفير حضانة للموظفات الأمهات في الوزارة لرعاية ابنائهن خلال ساعات عملهن . كما تقوم بعض الوزارات والمؤسسات بمنح الموظفات ساعتين السعادة في يوم الام ويوم المرأة كتقدير لدورها في المجتمع. إلغاء النص المتعلق بمسئولية من له الوصاية على النساء من أزواجهن أو أوليائهن أو الاوصياء عليهن إذا كن قصرا، مسئولية جزئية عن تنفيذ أحكام النصوص المتعلقة بتشغيل النساء في قانون العمل، وذلك بموجب

المرسوم الاتحادي بقانون رقم (6) لعام 2019 .تماشيا مع المعايير الدولية المعنية بتشغيل النساء لا سيما اتفاقيتي العمل الدوليتين رقم 100 و111 في شأن التمييز في المهنة والاستخدام، اتخذت الدولة التدابير التالية بهدف القضاء على التمييز ضد المرأة في مجال العمل وتغيير الانماط الثقافية والاجتماعية المتعلقة بتشغيلها.

- تقوم دولة الامارات بجهود حثيثة لسد الفجوة بين الجنسين في جميع المجالات وقامت بإدخال تعديلات على قانون الأحوال الشخصية لصالح المرأة ، مثل منح المرأة الحق في مغادرة البيت بغرض العمل دون أي اذن كما انه لا توجد أي قيود في قوانين دولة الامارات العربية المتحدة فيما يتعلق بسفرها وحدها دوليا. كما أن للمرأة الحق في استصدار جواز سفر منفصل دون موافقة الزوج. كما تمت ازالة جميع القيود القانونية لعمل المرأة في ساعات الليل وفئة واسعة من الاعمال الشاقة والخطرة كما اقرت الدولة تشريع المساواة في الاجور للعمل المتماثل، وتم حظر جميع أنواع التمييز ضد المرأة في مقر العمل سواء في التعيينات أو الترقيات، وحظر انهاء خدمة المرأة الحامل، وعكست هذه الجهود تقدم لدولة في تقرير المرأة والاعمال والقانون الصادر من البنك الدولي من 62% إلى 82% .
- وفي إطار تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة ودعم مشاركتها في سوق العمل : تم اقرار المرسوم بقانون اتحادي رقم (33) لعام 2022 ، والذي حظر جميع أشكال التمييز في مجال العمل ليس فقط على أساس النوع االجتماعي بل على أساس العرق و اللون و الأصل الوطني أيضا، كما أقر بحق المرأة في الحصول على أجر مساو لأجر الرجل عن العمل ذي القيمة المتساوية وكلف مجلس الوزراء بإصدار قرار يحدد معايير و ضوابط تحدي العمل ذي القيمة المتساوية، نص القانون كذلك على شمول النساء في جميع أحكامة بالمساوة للذكور .
- تقديراً للوظيفة الاجتماعية التي تؤديها النساء خدمة لمجتمعاتها من حمل و أنجاب و رعاية أطفال، تضمن القانون مجموعه من المواد التي تضمن حماية الأمومة من ضمنها حق المرأة في الحصول على إجازة الوضع وعلى اجازات اضافية في حال اصابتها لأي مرض يتعلق بالحمل أو الولادة كما حظر على صاحب العمل انهاء علاقة العمل بسبب أو اثناء فترة الحمل أو الولادة، أخيرا منح القانون للأب إجازة والدية مدفوعة الأجر لرعاية طفله، لتكون بذلك دولة الإمارات أول دولة عربية تمنح إجازة الوالدية للعامل في القطاع الخاص، كما أصدرت الإمارات قراراً في عام 2019 بالمساواة في الرواتب والأجور بين الجنسين في الجهات الحكومية، لتكون الإمارات بذلك أول دولة في المنطقة تصدر تشريعاً من هذا النوع.

<u>تعزيز حقوق الملكية وتحسين الخدمات المالية والحصول على الائتمان وتحسين الوصول للتقنيات:</u>

- يمثل النساء 24% في عضويات مجالس الإدارات في الجهات الاتحادية والمحلية أما بخصوص سهولة حصول وصول المرأة للتكنولوجيا فقد بلغت نسبة النساء اللاتي يملكون الهاتف المحمول 100%.
- تشكل النساء 43% من المستثمرين في سوق أبو ظبي للأوراق المالية التي تم تأسيسها منذ تسع سنوات، بينما يضم مجلس سيدات أعمال أبوظبي في عضويته 14,000سيدة.
- تدير 23,000سيدة أعمال مشاريع تفوق قيمتها 50 مليار درهم إماراتي، وتشغل 15% من المناصب في مجالس الإدارة بغرف التجارة والصناعة في الدولة.

<u>وضع آليات لمشاركة المرأة المتساوية في هيئات صنع القرار الاقتصادي</u>

- حققت الامارات في 2020 ال 18 عالمياً في التقرير. ومن اهم محاور الاستراتيجية محور رفع تمثيل المرأة في مراكز صنع القرار ومن أهم مبادراتها مبادرة المرأة في مجالس الادارة، والتي عملت على تدريب اكثر من 200 قيادة نسائية على حوكمة مجالس الادارة واصدار دليل توعوي للنساء في مجالس الادارة كما تم استصدار تشريع الزامي لتمثيل المرأة في مجالس ادارات شركات الاسواق المالية والمؤسسات الحكومية. وارتفعت النسبة من 1.2% إلى ما يعادل 17%. كما تم إطلاق التعهد الخاص بتسريع تمثيل القيادات النسائية في القطاع الخاص: وقعت 23 شركة من شركات القطاع الخاص في دولة

الإمارات التعهد والذي أعلن عنه خلال أسبوع الأهداف العالمية لإكسبو 2020 في يناير 2022 والذي يهدف لتعزيز التوازن بين الجنسين في المناصب القيادية بالقطاع الخاص ورفع نسبة مشاركة المرأة بها إلى 30 % بحلول عام 2025. أما في منطقة الإنتاج، فإن 21 من أصل 34 من قادة الفرق هن مواطنات إماراتيات يتولين مسؤولية قيادة فرق الإنتاج المختلفة. ويعمل مجلس التوازن بين الجنسين من خلال أهدافه على تقليص الفجوة بين الجنسين في كافة قطاعات الدولة، حيث عمل على إطلاق عدد من المبادرات النوعية من بينها دليل التوازن بين الجنسين (الأول من نوعه عالمياً). أسهمت التشريعات الوطنية الحديثة بشكل كبير في تمكين المرأة خاصة في المجال الاقتصادي من خلال مراعاة ظروف المرأة والتي تسهل انخراطها الكامل في ريادة الأعمال وفي غيرها من الأنشطة، وترجمة لهذا التمكين حققت دولة الإمارات المركز الأول على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تقرير "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2021" الصادر عن البنك الدولي، حيث أشار التقرير إلى أن الإمارات واحدة من أفضل الدول على مستوى العالم في التحسينات التي وثقها البنك في مجال تمكين المرأة اقتصادياً وفقاً لمؤشرات هذا التقرير الذي يُعد من أهم المراجع العالمية المعنية برصد جهود الحكومات حول العالم فيما يتعلق بوضع القوانين والتشريعات الرامية إلى حماية وتمكين المرأة اقتصادياً، من خلال 8 محاور هي: حرية التنقل، مكان العمل، الأجر، الزواج، الوالدية، ريادة الأعمال، الممتلكات، والمعاش التقاعدي.

السؤال السابع- ما الإجراءات التي اتخذتها الدولة في السنوات الخمس الماضية للاعتراف أو الحد من إعادة توزيع الرعاية غير المدفوعة الاجر والعمل المنزلي وتعزيز التوازن بين الحياة المهنية والأسرية وتعزيز حقوق العاملين في مجال الرعاية مدفوعة الأجر

توسيع خدمات رعاية الأطفال أو تقديم الخدمات القائمة بأسعار أكثر يسرا

- **وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 19 لسنة 2006، على الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى التي يعمل لديها أكثر من 50 موظفة إنشاء دور حضانة في مقارها لأطفال الموظفات. ويهدف هذا القرار إلى زيادة إنتاجية المرأة العاملة، والحد من الاستقالات، ودعم الدور الأمومي، والاستقرار الأسري في الدولة.**
- **أحدث تشريع في رعاية الأطفال هو المرسوم بقانون اتحادي رقم (51) لسنة 2022 بشان تنظيم دور الحضانة.**
- **القانون الاتحادي رقم (5) لسنة 1983 بشأن دور الحضانة.**
- **قرار وزاري رقم (1) لسنة 1989 لتنفيذ القانون الاتحادي رقم (5) الصادر في عام 1983 بشأن دور الحضانة.**
- **قرار مجلس الوزراء رقم 19 لسنة 2006 بشأن إنشاء دور للحضانة بمقار الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والدوائر الحكومية والدواوين لتوفير الرعاية لأبناء الموظفات العاملات في تلك الجهات.**
- **القرار الوزاري رقم (57) لسنة 2016 بشأن منهجية تنظيم رسوم الحضانات لحماية مصالح الأطفال وأولياء الأمور وأصحاب الحضانات وربط الرسوم بجودة الخدمات المقدمة والالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة لعمل الحضانات.**

تقديم وتعزيز إجازة الأمومة /الأبوة/ الوالدية أو أي نوع أخر من الاجازات العائلية

- **وتقديرا للوظيفة الاجتماعية التي تؤديها النساء خدمة لمجتمعاتها من حمل و أنجاب و رعاية أطفال، تضمن القانون مجموعه من المواد التي تضمن حماية الأمومة من ضمنها حق المرأة في الحصول على إجازة الوضع وعلى اجازات اضافية في حال اصابتها لأي مرض يتعلق بالحمل أو الولادة كما حظر على صاحب العمل انهاء علاقة العمل بسبب أو اثناء فترة الحمل أو الولادة، أخيرا منح القانون للأب إجازة والدية مدفوعة الأجر لرعاية طفله، لتكون بذلك دولة الإمارات أول دولة عربية تمنح إجازة الوالدية للعامل في القطاع الخاص.**

- وفقا للمادة 19 من قانون الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية الصادر بمرسوم اتحادي رقم 49 لسنة 2022(تمنح الموظفة المعينة في وظيفة دائمة إجازة وضع براتب إجمالي لمدة ثلاثة أشهر.
- و يجوز للموظفة بعد انتهاء إجازة الوضع، ولمدة ستة شهور من تاريخ عودتها للعمل مغادرة مقر العمل لمدة ساعتين يومياً لإرضاع وليدها، وتحتسب هذه الساعات من ساعات العمل مدفوعة الراتب.
- ووفقا للمادة 20 من المرسوم أعلاه، يمنح الموظف (سواء الأم أو الأب) الذي يرزق بمولود حي إجازة والدية مدفوعة الراتب لمدة خمسة أيام عمل لرعاية طفلها/ه. تُستحق الإجازة الوالدية بصورة متصلة أو متقطعة من تاريخ ولادة الطفل وحتى إكماله ستة أشهر.
- بحسب القانون رقم (6) لسنة 2016 بشأن الموارد البشرية في إمارة أبوظبي، يحق للموظفة الحصول على إجازة وضع براتب إجمالي لمدة ثلاثة أشهر، ويحق للموظفة المرضعة أن تحصل على ساعتي مغادرة يومياً في بداية أو نهاية ساعات العمل، لمدة سنة من تاريخ الوضع، للعناية بمولودها. يُمنح الموظف إجازة أبوة مدتها ثلاثة أيام، وتحدد اللائحة التنفيذية ضوابط وقواعد وشروط منح هذه الإجازة.
- ينظم المرسوم رقم (14) لسنة 2017 بشأن إجازة الأمومة والوضع والرعاية للموظفات في حكومة دبي إجازة الأمومة المستحقة للمرأة العاملة في الجهات الحكومية في دبي: يمنح المرسوم النساء العاملات في القطاع الحكومي في دبي، إجازة وضع وأمومة إلزامية لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ الوضع وتكون مدفوعة الأجر كاملاً.يجوز للموظفة طلب بدء هذه الإجازة قبل (30) يوماً على الأكثر من التاريخ المتوقع للولادة شريطة أن تكون المدة متصلة بالإضافة إلى جواز الجمع بين إجازة الوضع، والإجازة الدورية، والإجازة بدون راتب بحد أقصى 120 يوماً تستحق الموظفة استراحة لمدة ساعتين يومياً مدفوعة الراتب لإرضاع وليدها من تاريخ انتهاء إجازة الوضع للموظفة ولمدة عام من تاريخ الولادة، ويمكن احتسابها في بداية أو نهاية العمل، وتُحتسب من ساعات العمل المدفوعة الراتب.وفقاً لقانون إدارة الموارد البشرية لحكومة دبي رقم (8) لسنة 2018، يُمنح الموظف الذي يرزق بمولود إجازة أبوة براتب شامل لمدة ثلاثة أيام عمل خلال شهر واحد من ولادة طفله.
- أصدرت دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي دليل الأمومة والطفولة، الذي يتضمن النصائح الطبية الواجب مراعاتها من قبل الموظفة الحامل، خلال فترات الحمل والولادة والرضاعة، بالإضافة للمعلومات القانونية التي تتضمن حقوق وواجبات الموظفة خلال تلك الفترات وفقاً لما هو منصوص عليه في المرسوم رقم (14) لسنة 2017 في شأن إجازة الوضع والأمومة والرعاية لموظفات حكومة دبي.
- أقرت إمارة الشارقة مرسوماً محلياً، يقضي بتمديد إجازة الوضع لمدة ثلاثة أشهر مع إمكانية دمج رصيد إجازة المرأة الموظفة مع إجازة الوضع، مع ساعتين رضاعة لمدة ستة أشهر، فضلاً عن الحضانات في أغلب مقار العمل، والتي ضمنت قرب الأم العاملة من طفلها طوال ساعات العمل.
- في نوفمبر 2016 ، قررت حكومة رأس الخيمة تعديل إجازة الوضع للمرأة العاملة لتكون ثلاثة أشهر براتب إجمالي شامل ، تماشياً مع توجهات مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين، ومساهمةً في تعزيز مؤشر التوازن بين الجنسين في الجهات الحكومية ، و تطوير السياسات الرامية لدعم المرأة العاملة لتساهم بفاعليه في خدمة المجتمع. كذلك بادرت حكومة رأس الخيمة عام 2015 في تمديد فترة الرضاعة لتكون سنة كاملة حرصاً على تمكين المرأة من ممارسة دورها الأمومي.

<u>الاستثمارات في البنية التحتية الموفرة للوقت والعمل، مثل النقل العام والكهرباء والمياه والصرف الصحي للحد من عبء الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي على النساء</u>

- عملت حكومة دولة الإمارات على ضمان التنمية المستدامة، وحماية البيئة، وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- وعلى صعيد البنية التحتية، تتطلع الأجندة الوطنية إلى أن تصبح الدولة الأولى عالمياً في جودة البنية التحتية للمطارات، والموانئ والطرق، إضافة إلى تعزيز جودة توفير الكهرباء، والاتصالات لتصبح في مقدمة الدول في الخدمات الذكية.
- وضعت الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021، عدة مؤشرات لضمان التنمية المستدامة، ومنها مؤشرين هامين للبنية التحتية عدا عن الطرق والمواصلات، وهي:

1. مؤشر الجاهزية الشبكية (لقطاع الاتصالات والتكنولوجيا)
2. مؤشر الخدمات الإلكترونية (الذكية)
3. المركز التنافسي في البنية التحتية

- وفقاً لتقرير التنافسية العالمية 2019- الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) في سويسرا حققت دولة الإمارات المراكز التنافسية التالية في عدة مؤشرات ومحاور في بنيتها التحتية:
  - المركز الأول عالميا في مؤشر اشتراكات الإنترنت على الهاتف المتحرك.
  - المركز الثاني عالميا في مؤشر سهولة الوصول إلى الكهرباء.
  - المركز الثاني عالميا في مؤشر نسبة اشتراكات الهاتف المتحرك.
  - المركز الثاني عالميا في محور تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(ICT) .
  - المركز الرابع عالميا في مؤشر اشتراكات الإنترنت بتقنية الألياف البصرية.
  - المركز السابع عالميا في مؤشر جودة الطرق.
  - المركز السابع مؤشر كفاءة خدمات النقل الجوي.
  - المركز الـ12 في محور البنية التحتية.
  - وفقا للتقرير، حققت دولة الإمارات المركز الأول إقليمياً، والمركز 25 عالمياً محافظةً على صدارتها ضمن أفضل 25 اقتصاداً تنافسياً في العالم.
  - يرصد تقرير التنافسية العالمية 2019 اقتصاد 141 دولة تم تصنيفها عبر أداء 103 مؤشرات مدرجة ضمن 12 محورا أساسيا تشمل التالي:

1. المؤسسات
2. البنية التحتية
3. تبني تقنية المعلومات والاتصالات
4. استقرار الاقتصاد الكلي
5. الصحة
6. التعليم والمهارات
7. كفاءة أسواق السلع
8. كفاءة سوق العمل
9. النظام المالي
10. حجم السوق
11. ديناميكية الأعمال
12. سعة الابتكار.

- صنفت دولة الإمارات ضمن العشرة الأوائل في 34 مؤشراً ضمن المحاور الـ 12 أعلاه.

- **استثمارات الدولة في البنية التحتية: تتولى وزارة الطاقة والبنية التحتية مسؤولية تنظيم وتطوير قطاعات الطاقة والتعدين والموارد المائية والنقل البري والبحري والطرق، والمرافق والإسكان والبناء والتشييد على المستوى الاتحادي.**
- **قطاع التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية: حظي هذا القطاع باهتمام لافت في مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة، المغفور له الشيخ خليفة الذي أمر بزيادة الاستثمارات في مختلف مناطق الدولة في قطاع الماء والكهرباء، لتصل إلى 5 مليارات و 700 مليون درهم.**
- **استحوذت المشاريع الخاصة بالإسكان والبالغة 63 مشروعاً على النسبة الأكبر من المشاريع الـ125 بنسبة 50% من إجمالي المشاريع.**
- **الاستثمارات في البنية التحتية السابقة الذكر هدفت لتوفير خدمة مميزة لكل المواطنين وخاصة على النساء، انعكست إيجابا على تسهيل وتيسير أداء الاعمال المنزلية وغير مدفوعة الاجر. حيث وفرت عليهم الوقت والمجهود المبذول لأداء الاعمال المنوطة بهم. و بالتالي انعكس بالإيجاب علي صحتهم الجسدية و النفسية و علي أدائهم و رفاهيتهم و رفاهية افراد اسرهم.**

ثامناً - ما الإجراءات التي اتخذتها الدولة في السنوات الخمس الماضية لتقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين.

تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في سياسات التحول الرقمي الوطنية

- **واصلة دولة الإمارات العربية المتحدة العمل مع الدول الأعضاء للنهوض بالمرأة وتعزيز فرص الحصول المتكافئ على التقنيات الرقمية. حيث عكست سياسات واستراتيجيات حكومة دولة الامارات ومنها :**

1. **السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية**
2. **السياسة الوطنية لجودة الحياة الرقمية**
3. **سياسة "خدمات 360" لحكومة دبي**
4. **سياسة المنصة الرقمية الموحدة**
5. **سياسة المتعامل الرقمي والخدمة الحكومية الرقمية**

- **في تحسين جودة الحياة للمجتمعات، وتطوير مختلف المجالات والقطاعات الحيوية، مع استمرار المساعي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، حيث كان للتكنولوجيا والابتكار دور مؤثر في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، الأمر الذي يتطلب ضمان إدماج منظور المرأة في هذه الروابط القائمة بين التكنولوجيا والتنمية، لضمان استدامته.**

- **وركزت الحكومة على الجهود الوطنية لسد الفجوة الرقمية بين الجنسين، هي: أولاً، زيادة فرص التعليم والعمل للمرأة وتمكينها من الاضطلاع بدور قيادي في مجالات التكنولوجيا والابتكار. كما قامت الدولة بجهود حثيثة خلال جائحة «كوفيد 19»، الحصول على التعليم والوظائف دون انقطاع، مشيدةً بنجاح التجربة الإماراتية إبان الجائحة عبر توسيع مناهج التعليم عن بُعد وإتاحتها للجميع، وإطلاق العديد من المبادرات والمنصات التعليمية الرقمية.وثانياً: الاستفادة من الفرص التي يتيحها العصر الرقمي، لتعزيز مشاركة المرأة في المجال السياسي، إذ يمكن للتكنولوجيا إحداث تغييرات ملموسة في مجالي بناء السلام ومشاركة**

المرأة في عمليات السلام.أما ثالثاً: فضمان مشاركة النساء والفتيات في الاستعداد للمستقبل بتحدياته وفرصه، منها: التصدي لتغيّر المناخ، واستكشاف الفضاء الخارجي. وأكدت حرص الإمارات على إيجاد فرص متكافئة للنساء والفتيات في الحصول على التكنولوجيا المستخدمة في شتى المجالات.

- ووفقاً لخطة دبي 2021، فإن إنشاء «مجتمع شامل ومتماسك» يأتي في طليعة أهداف الخطة وتمكنت دولة الإمارات من تقليص الفارق بين الجنسين بنسبة 71.6٪ حتى الآن حسب تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي للعام 2021، حيث تقدمت الإمارات 48 مرتبة في مؤشر الفجوة بين الجنسين في عام واحد فقط، من المرتبة رقم 120 إلى المرتبة 72 على مستوى العالم.

- القطاع الحكومي في دولة الامارات يأتي في طليعة الجهات التي تركز على أهمية التعلم عبر الإنترنت للنساء. وفي العام 2020، شكلت النساء 43٪ من إجمالي عدد المسجلين في الدورات التدريبية في مبادرة التعلم الخاصة بـ ADSG بالمقارنة بـ 39٪ في العام 2019

- خدمات رقمية للفتيات والنساء: تقدم حكومة الإمارات خدمات مخصصة تراعي احتياجات الفتيات والنساء. تشمل هذه الخدمات الكشف المبكر عن سرطان الثدي، والمساعدات الاجتماعية، وحجز سيارات أجرة خاصة بالنساء، وخدمات الحماية من العنف الأسري وطلب المساعدة.

- الاستشارات الأسرية -وزارة تنمية المجتمع

- طلب مساعدة اجتماعية - وزارة تنمية المجتمع

- حجز سيارة أجرة للسيدات في الشارقة - هيئة الطرق والمواصلات الشارقة
- خدمة خط المساعدة لمؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال
- الإبلاغ عن الإتجار بالبشر في حق النساء أو الأطفال –إيواء
- الكشف المبكر عن السرطان (خدمات المرأة) - مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية
- برنامج الكشف المبكر لسرطان الثدي - دائرة الصحة في أبوظبي
- منفعة السكن المؤقت- هيئة تنمية المجتمع
- استشارات الرضاعة الطبيعية- مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية
- المشورة والفحص قبل الزواج- مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية
- رعاية الحامل- مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية.

اتخاذ تدابير لتعزيز تعليم فروع العلوم والتكنولوجيا والهندسية والرياضيات التي تراعي منظور المساواة بين الجنسين

- **اتخذت دولة الامارات العربية المتحدة تدابير لتعزيز تعليم النساء في فروع العلوم والتكنولوجيا الهندسية والرياضيات يتعلمن عبر الإنترنت إضافة إلى زيادة نسبة التحاق النساء بدورات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من 32٪ في العام 2019 إلى 37٪ في العام 2021.اهتمام النساء في الإمارات بالالتحاق بدورات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بما يسهم في تعزيز أدائهم المهني، ودفع النمو الاقتصادي، وتعزيز التكافؤ في الأجور بين الجنسين.**

- **ارتفاع أعداد النساء الملتحقات بدورات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والشهادات المهنية للمبتدئين في الإمارات: زادت نسبة التحاق النساء بالدورات الدراسية الإجمالية من 38٪ في العام 2019 إلى 42٪ في العام 2021. وبالنسبة لدورات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، فإن الفجوة بين الجنسين تقلصت من نسبة 32٪ من التحاق النساء في العام 2019 إلى 37٪ في العام 2021. كما ارتفع إقبال النساء في الدولة على دراسة الشهادات المهنية للمبتدئين من 26٪ في 2019 إلى 32٪ في 2021. وهذه الشهادات التي يتم منحها من جهات بارزة مثل Google و IBMو Facebookتهدف لإعداد المتعلمين غير الحاصلين على شهادات جامعية أو الذين لا يمتلكون خبرة تقنية لتولي مجموعة كبيرة من الوظائف الرقمية عالية الطلب.**

طرح أو تعزيز برامج لزيادة مستوى المعرفة والمهارات الرقمية لدى النساء، الوصول إلى الأدوات الرقمية.

- **تقوم دولة الامارات بتسخير كل امكانياتها لرفع مستوى زيادة المعرفة بالمهارات الرقمية لدى النساء حيث زادة نسبة النساء في التعليم عبر الإنترنت بمعدلات أعلى من معدلات تصل إلى 220 ألف متعلمة مسجلة على المنصة من دولة الإمارات. وفي العام 2020، بلغت نسبة النساء من المتعلمين الجدد المسجلين في الإمارات نسبة 47٪ من إجمالي عدد المسجلين في حين أن هذه الحصة بلغت 44٪ في العام 2021 إلا أنها لا تزال تمثل زيادة من 42٪ في العام 2019، كما تستخدم 45٪ من المتعلمات في الدولة الهاتف المحمول للتعلم.**

- **تم إطلاق "برنامج خليفة للتمكين" ، ومبادرة "أقدر – أستطيع". هذا بالإضافة إلى مبادرة "التمكين الرقمي للمرأة الإماراتية" الأولى من نوعها والتي تهدف إلى تدريب وجذب 100 ألف مبرمج وإنشاء 1000 شركة رقمية في غضون 5 سنوات.**

السؤال التاسع - كيف أثرت بيئة سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية على تنفيذ منهاج عمل بيجين في الامارات على مدى السنوات الخمس الماضية وما هي سياسات الاقتصاد الكلي التي اتبعتها الدولة لدعم اقتصاد يحقق قدرا أكبر من المساواة بين الجنسين.

- **اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة في أكتوبر 2021 الميزانية الاتحادية للسنوات 2022-2026 بإجمالي 290 مليار درهم، لتكون الميزانية الاتحادية الأكبر في تاريخ دولة الإمارات. تترجم الميزانية التزام الدولة نحو تحقيق التنمية الوطنية وتوفير الحياة الكريمة لشعبها.**
- **اعتمد مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الميزانية العامة للاتحاد لسنة 2022، بتكلفة إجمالية تبلغ 58.931 مليار درهم وذلك ضمن دورة الميزانية العامة للسنوات 2022-2026. تم تخصيص النصيب الأكبر من الميزانية الاتحادية لقطاع التنمية والمنافع الاجتماعية(ومن ضمنها قطاع المرأة) بما نسبته 41.15%، وذلك بهدف تطوير قطاع التعليم في الدولة والارتقاء بجودة خدمات الرعاية الصحية وتعزيز مستوى جودة الحياة لمختلف أفراد المجتمع بما يتوافق مع أعلى المعايير العالمية.**
- **كما تم تخصيص ميزانية قدرها 5 ملايين درهم إماراتي لمجلس التوازن بين الجنسين بهدف إزالة الحواجز أمام تمكين المرأة.**

القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية

السؤال العاشر - ما الإجراءات التي اتخذتها الدولة في السنوات الخمس الأخيرة للحد من القضاء على الفقر بين النساء والفتيات؟

- **أطلقت دولة الإمارات في عام 2018 "سياسة 100% للمرأة"، والتي ستلتزم من خلالها سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات بتوجيه ما يصل إلى 100 في المائة من مساعداتها التنموية الدولية ثنائية ومتعددة الأطراف لاستهداف أو دمج قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات ضمن أنشطتها. وفي ضوء المساعدات الخارجية الإماراتية لدعم النساء والفتيات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، انصب تركيز المساعدات على دعم المشروعات في قطاعات التغذية والإيواء والرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأساسية والإصحاح وغيرها من القطاعات الحيوية.**
- **قدمت الدولة على مدار الفترة ما بين عامي 2017-2023، مساعدات خارجية بقيمة إجمالية بلغت حوالي (2.42 مليار دولار أمريكي) بهدف تمكين وحماية النساء والفتيات (أي ما يمثل نحو 7.4 في المائة من إجمالي المساعدات الخارجية للدولة).**

دعم أنشطة تطوير ريادة المرأة في مجال العمال والمشاريع والوصول إلى الأسواق

- **اتبعت دولة الامارات العربية المتحدة نهج يشمل المجتمع بأكمله، وتوفير التمويل اللازم لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات. وبشأن السياسات والاستراتيجيات للقضاء على الفقر بين النساء والفتيات تم تكثيف الدعم للأعمال التجارية التي تقودها أو تملكها النساء، وتعزيز تواجد ومشاركة هذه الأعمال في سوق العمل، إلى جانب تشجيع مختلف الأعمال التجارية على الاستجابة لاحتياجات المرأة ومنظورها.**
- **تدعم حكومة الدولة تعزيز مشاركة الأعمال التجارية التي تقودها أو تملكها النساء في مجال المشتريات العامة (Public Procurement)، على اعتبار أن الحكومة هي الجهة التي تضع السياسات، وتقوم بعمليات الشراء، وهي أيضاً أحد الأطراف المتعاقدة في نظام المشتريات العامة.**
- **على المستوى الدولي دعمت الدولة الحملة العالمية المشتركة التي أطلقتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومركز التجارة الدولية، للتشجيع على مراعاة احتياجات ومنظور المرأة في مجال المشتريات العامة، من خلال حث الحكومات وصانعي السياسات على**

وضع استراتيجيات واتخاذ تدابيرَتُخفف من العراقيل التي تواجه رائدات الأعمال أثناء منافستهن في سوق المناقصات، إلى جانب التركيز على توفير بيئات عمل مناسبة للنساء.

<u>إدخال أو تعزيز برامج الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات (مثل التحويلات النقدية وللنساء اللاتي لديهن أطفال وخطط ضمان الاشغال العامة / التوظيف للنساء في سن العمل ومعاشات كبيرات السن.</u>

- كفل دستور دولة الإمارات العربية المتحدة مسألة حماية وصون المرأة وحقوقها، وأهمها التعليم والعمل والحصول على المزايا الاجتماعية والصحية والمساعدات، وشغل الوظائف الحكومية والارتقاء في المناصب. كما تم رفع قيمة الدعم الاجتماعي السنوي من 2.7 مليار إلى 5 مليارات درهم سنوياً.
- تسعى منظومة الضمان الاجتماعي إلى تعزيز التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي من خلال توفير المساعدة المالية والعينية الدائمة لعدد كبير من الفئات منها النساء وكبيرات السن، وتستند وزارة تنمية المجتمع في تطوير سياساتها وفق المستجدات والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث في المجتمع الإماراتي، ويحكم المساعدات الاجتماعية حالياً في الدولة القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2001 في شأن الضمان الاجتماعي والذى بناء علية تصرف المساعدة الاجتماعية لفئات محددة، وفي حال أن كان مستحق المساعدة الاجتماعية ذكرا كان أو أنثى ويعيش بمفرده في مسكن مستقل ويعتمد اعتمادا كليا على المساعدة الاجتماعية فهذا الشخص يتم منحه علاوة اجتماعية قدرها(375) درهم شهريا إضافة إلى ما يستحقه من مساعدة اجتماعية ، وذلك بالنسبة لفئات المسن والترمل والعجز الصحي و اليتيم والمعاق .ولم يفرق القانون بين المطلقة والأرملة المواطنة والأجنبية حيث يتم منح المطلقة والأرملة الأجنبية التي تزوجت مواطنا وأنجبت منه أبناء تقوم بحضانتهم داخل الدولة ولم تتزوج المساعدة الاجتماعية عن نفسها في حالة طلاقها أو وفاة الزوج بشرط ألا يكون لها مصدر دخل أو عائل مقتدر.
- وتستحق المواطنة المتزوجة من أجنبي المساعدة الاجتماعية عن نفسها وأولادها في الحالات الأتية :
  1. إصابة الزوج بعجز مرضي يمنعه عن العمل.
  2. سجن أو إيقاف الزوج من قبل أية جهة ذات اختصاص مدة لا تقل عن شهرين أو أبعاده عن البلاد.
  3. وتستحق المواطنة الأرملة التي توفى زوجها الأجنبي المساعدة الاجتماعية عن نفسها وأولادها.
- بالنسبة لضحايا الاتجار بالبشر وبموجب التعديل في القانون 2015/1 أعطي الضحايا الحق بالمطالبة بالحق المدني من المتاجرين إن تم القبض عليهم. وفيما يختص بضحايا العنف حصول الضحايا على الدعم النفسي والاجتماعي، المساعدة القانونية، والإيواء. كما يتم تخصيص مسكن ، نفقة وأية متطلبات أخرى (سيارة، سائق، خادمة).
- في مجال العمل في القطاع الخاص تم إقرار الإطار التشريعي اللازم لضمان تحقيق المساواة الفعلية من خلال النص على حظر التمييز الذي من شأنه أضعاف تكافؤ الفرص والمساواة بين الذكور والاناث، كما تم النص على منح المرأة الأجر المماثل لأجر الرجل في العمل ذي القيمة المتساوية، على أن يتم لاحقا إصدار قرار لتحديد الاجراءات والضوابط والمعايير اللازمة لتقييم العمل ذي القيمة المتساوية.
- تم تشكيل لجنة وطنية للوقوف على الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (المتعلق تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات) وسد الثغرات، تم اصدار الدليل العالمي لأفضل ممارسات التوازن بين الجنسين، والذي يعتبر مرجع عالمي يتضمن نماذج تشريعية عالمية وسياسات عملية ناجحة لكيفية تضمين منظور النوع الاجتماعي وأفضل الممارسات في الحكومات وأفضل الممارسات في تصميم سياسات وبرامج وأطر مستجيبة للنوع الاجتماعي لتعزيز التوازن الهادف بين الجنسين في جميع أنحاء العالم. استجابة لأهداف التنمية المستدامة تم اضافة حظر التمييز على أساس الجنس في قانون التمييز والكراهية، كما يحضر قانون تنظيم العمل جميع أنواع التمييز ضد المرأة العاملة والحصول على جميع الحقوق بالتساوي ويحظر التمييز في الوظائف ذات المهام الوظيفية الواحدة.

- قامت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بإطلاق برنامج الدعم الاجتماعي المتكامل للمواطنين من ذوي الدخل المحدود، الأسر الإماراتية وأصحاب الدخل المحدود ممن يقل مصدر دخلهم عن 25 ألف درهم شهرياً. يغطي البرنامج مختلف المحاور الأساسية لدعم الأسر المواطنة من خلال ثلاثة برامج رئيسة:

1. مخصصات جديدة - استحدث البرنامج أربعة مخصصات جديدة هي : مخصص السكن، ومخصص التعليم الجامعي، ومخصص العاطلين عن العمل من المواطنين فوق سن 45، ومخصص للمتعطل الباحث عن العمل. وتهدف هذه المخصصات إلى تمكين الأسر الإماراتية محدودة الدخل من الحصول على المسكن الملائم، وتشجيع الأبناء المتفوقين على الالتحاق بالجامعة، ودعم كبار السن من المواطنين.
2. علاوات تم زيادتها -حرص برنامج الدعم الاجتماعي على زيادة العلاوات المخصصة لجميع أفراد الأسرة بما يشمل العلاوات الثلاث الحالية وهي: علاوة رب الأسرة، وعلاوة الزوجة، وعلاوة الأبناء. علاوات بدل تضخم -يتضمن البرنامج 3 أنواع من العلاوات هي علاوة دعم المواد الغذائية، وعلاوة الكهرباء والماء، وعلاوة الوقود.
3. برنامج أبوظبي للدعم الاجتماعي- أطلقت دائرة تنمية المجتمع في أبوظبي برنامج أبوظبي للدعم الاجتماعي الذي يوفر الدعم المالي والتمكين للأسرة المُواطنة ذات الدخل المحدود، والذي يندرج ضمن برنامج أبوظبي للمسرعات التنموية غداً 21 الذي يهدف إلى تعزيز مستويات المعيشة والحياة الكريمة لكل الأسر المواطنة في الإمارة.

- شروط التقديم: يمكن لكل رب أسرة مواطنة في أبوظبي تحمل خلاصة قيد صادرة عن الإمارة - بما في ذلك المطلقات والأرامل- تقديم طلب للحصول على الدعم في حال كان دخلها الشهري أقل من خط الدعم المعتمد، والذي يُحدد وفقا لتركيبتها وعدد أفرادها، والذي في حال قلّ إجمالي دخل الأسرة عنه يتم تفعيل الدعم الاجتماعي لها. يتم تقديم الطلب من خلال الموقع الإلكتروني لبرنامج أبوظبي للدعم الاجتماعي. ولتقديم الطلب ومتابعته يجب التسجيل أولاً في خدمة الهوية الرقمية ومن ثم الدخول إلى الموقع الإلكتروني الخاص بالبرنامج.
- يمكن للفئات المحتاجة للمساعدة التقنية من أصحاب الهمم وكبار المواطنين التوجه إلى أي من مراكز " تم" المعتمدة في كل من منطقة الظفرة ومنطقة العين ومدينة أبو ظبي.
- تقدم هيئة تنمية المجتمع في دبي العديد من المنافع الاجتماعية لمواطني دبي، مثل المنفعة الدورية التي تُصرف كمساعدة تكميلية لدخل رب الأسرة لتلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية للمواطنين المستحقين.
- كما تصرف أيضاً المنفعة المقطوعة، والتي تمنح لمرة واحدة بحد أقصى مقداره (50.000) ألف درهم لتوفير مرافق الرعاية الطبية والتعليم.
- وتصرف المنفعة الطارئة بمبلغ 25,000 درهم نقداً للظروف الطارئة والتي ينتج عنها تهديد استقرار أو معيشة الفرد.
- كما تصرف هيئة تنمية المجتمع مساعدة لمرة واحدة فقط لمستحقيها من ذوي الدخل المنخفض لتأثيث المنازل، وتجهيزها بمكيفات جديدة .
- أطلقت بلدية دبي بطاقة "بنيان" تحت شعار "نبني السعادة لحياة أفضل" لجميع مواطني الدولة من سن 18 سنة وما فوق والتي توفر لهم مزايا وخصومات وعروض متنوعة في الحصول على احتياجاتهم من مواد البناء وتجهيزات المنزل بأسعار مخفضة.
- يمكن الحصول على البطاقة من مراكز بلدية دبي "الطوار والمنارة والكفاف وحتا".
- توفر دائرة الخدمات الاجتماعية في الشارقة خدمة الضمان الاجتماعي لذوي الدخل المحدود من فئات المجتمع وتتاح للأشخاص الذين يكون دخلهم مساوياً أو أقل من المساعدة الممنوحة من وزارة تنمية المجتمع من مواطني إمارة الشارقة المقيمين فيها بشكل دائم.

<u>تقديم/ تعزيز الخدمات القانونية منخفضة التكلفة للنساء اللواتي يعشن في فقر</u>

- **عملت الدولة على تجاوز القوالب النمطية التي تتعلق بأدوار كل من الرجل والمرأة في الأسرة والمجتمع، جاءت الإمارات في المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمرتبة 24 على مستوى العالم في مجال شمول المرأة والعدالة والأمن (WPS index 2021)، حيث تولت المرأة مناصب قيادية، ووظائف غير تقليدية.**
- **توجد محكمة للأسرة ونيابة متخصصة في قضايا الأسرة والأطفال في إمارة أبوظبي ودبي والشارقة، وتوجد بكل محكمة بالمدن لجنة التوجيه الأسري تضم متخصصين مؤهلين لحل الخلافات بين الزوجين بشكل ودي وتقريب وجهات النظر اختصاراً للوقت وتوفيراً لنفقات التقاضي ويتم توقيع الطرفين على اتفاق طوعي لحل المشاكل بينهما مع إمكانية لجوئهم بعد ذلك للقاضي إذا أخل أحد الطرفين بالاتفاق وعادت المشاكل بينهما.**
- **كما يوجد لدى وزارة العدل مبادرة الاستشارات القانونية المجانية وتتم عبر رابط إلكتروني متوفر على الموقع الالكتروني لوزارة العدل تستطيع من خلاله النساء تقديم أي سؤال أو استفسار قانوني أو إجرائي أو معرفة أي قانون، ويتم الرد على جميع الاستفسارات، وتم إجراء تسويق للموقع عبر وسائل الإعلام ومن خلال معرض جيتكس وعلى الموقع الرسمي لوزارة العدل في الانستغرام ووسائل التواص الاجتماعي.**
- **خصصت وزارة الداخلية أرقام وهواتف مجانية وأنظمة وتطبيقات إلكترونية باللغة العربية والإنجليزية لتلقي الشكاوى والبلاغات بهدف تسهيل الإجراءات على الجمهور وخدمة الرسائل النصية، فضلاً عن المواقع الإلكترونية الخاصة بالوزارة والقيادات الشرطية والإدارات العامة.**

<u>السؤال الحادي عشر - ما الإجراءات التي اتخذتها الدولة في السنوات الخمس الماضية لتحسين الوصول إلى الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات؟</u>

- **تمت الإجابة على هذا السؤال من خلال الأسئلة من خلال السؤال رقم (3) (4) (5)(6)(7)(9)(10).بشكل عام اسنت الدولة العديد من القوانين لحماية المرأة في كافة المجالات وخاصة حقوقها القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، كما توجد العديد من السياسات والبرامج الوطنية لحماية الفتيات الصغيرات والنساء في سن العمل وكبيرات السن و النساء ذوات الإعاقة تم ذكر جميع الأمثلة بالتفصيل في الإجابات السابقة.**

<u>أما بالنسبة للابتكارات والحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني خلال فترة جائحة كوفيد-19 تم ذكرها سابقا لكن نذكرها بشكل موجز هنا.</u>

- تم إطلاق سياسات والمبادرات ووضع الخطط والبرامج، وتقديم الدعم اللازم لضمان حماية المرأة خلال فترة الجائحة اطلق الاتحاد النسائي العام مبادرة (سوق متجري الافتراضي) عام 2020 ويأتي استكمالاً لمشروع (متجري) المعني بدعم الأسر الوطنية المنتجة، ويعمل على تشجيع الإنتاج المحلي ورفع مستوى الاقتصاد وخلق فرص استثمارية متساوية تسلط الضوء على الإنتاج الوطني للأسر المنتجة وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، كما تشارك في السوق الافتراضي مؤسسة زايد العليا لأصحاب الهمم (ذوي الإعاقة)بعرض منتجات ومشاريع ذوي الإعاقة.

- كما استحدث الاتحاد النسائي العام نظام الرصد المتقدم في تحديث الاستراتيجية الحالية والتي عمل عليها في فترة كوفيد- ١٩ افتراضياً حيث شاركت ٣٣ جهة اتحادية ٧٢ جهة محلية ١٢ مؤسسة مجتمع مدني ٦ جهات شبه حكومية و ٢١ جهة من القطاع الخاص و ١١ جهة من التعليم العالي.

- استحدثت وزارة الصحة ووقاية المجتمع عيادات الكترونية لتطوير الخدمات الصحية لقسم الأمومة والطفولة، في إطار البرامج والمشاريع المتوافقة مع الإجراءات والتدابير الاحترازية لاحتواء كوفيد-19. كما تشمل الممارسات المعتمدة العناية بصحة الأم ما قبل الحمل ومتابعة خلال الشهر الرابع من الحمل، وأثناء وبعد الوضع، إضافة إلى البرامج التثقيفية للأمهات التي تتعلق بالصحة العامة والتغذية والرعاية الصحية للأطفال ووقايتهم من الأمراض وخدمة التطعيمات.
- خلال الجائحة تم تقديم كافة الخدمات التشخصية والعلاجية للجائحة لجميع أفراد وفئات المجتمع من المنشآت الصحية الحكومية دون التمييز بين الجنسين .
- مراكز الفحص في كافة أنحاء الدولة والمستشفيات الميدانية ومراكز الفحص المنتشرة.
- تقديم خدمات صحة المرأة والطفل من خلال العيادات الالكترونية.
- إعداد سياسة خاصة عن خدمات الأمومة والطفولة أثناء الجائحة Maternal & child health services policy during (COVID 19).emergency)
- <u>ومن الابتكارات في مجال الحماية الاجتماعية قامت وزارة تنمية المجتمع بعدة مبادرات منها:</u>

1. إطلاق البرنامج الوطني للسعادة وجودة الحياة خط الدعم النفسي في إطار المبادرات الهادفة لدعم الحملة الوطنية "الإمارات تتطوع" التي تمثل أولى مبادرات اللجنة الوطنية العليا لتنظيم التطوع خلال الأزمات.
2. إطلاق خط الدعم النفسي الذي يسعى إلى تمكين أفراد المجتمع من مواجهة التحديات النفسية التي يحملها فيروس "كورونا المستجد" (كوفيد -19) وآثارها على الحياة، من خلال قنوات اتصال هاتفي وإلكتروني تحفظ خصوصية الأفراد وأمنهم، بالتعاون مع مجموعة من المتطوعين المؤهلين الذين يضمون نخبة الخبراء والاستشاريين والمتخصصين في مجالات الصحة النفسية.
3. ولحماية المرأة والحفاظ على صحتها وتمكينها من أداء واجباتها العملية والعائلية بشكل متوازن أثناء الجائحة فقد حظيت المرأة الحامل العاملة في البدايات الأولى للجائحة بالأولوية والتشجيع لمزاولة العمل من بعد، وفي مرحلة لاحقة تم اعتماد سياسات العمل من المنزل بشكل أوسع مع إعطاء الأولوية للفئات السكانية الهشة بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة ، ومع صدور قرار مجلس الوزراء رقم 27 لسنة 2020 اتسع نطاق العمل عن بعد للمرأة حيث أجاز هذا القرار للأمهات العاملات ممن لديهن أطفالاً في الصف السادس وما دون أو أن أطفالهن من المعاقين، أن يعملن من المنزل حتى تتاح لهن فرصة متابعة ورعاية أطفالهن أثناء تعلمهم الإلكتروني، وبعد اعتماد نظام التعليم والعمل من بعد بشكل شمولي كان على الخدمات الحكومية أن تستمر بطريقة آمنة وهذا ما قاد القطاع الحكومي إلى ابتكار الحلول التكنولوجية وتنفيذها بسرعة حيث تشكل النساء ما نسبته 66% من العاملين.

- كما تم تخصيص خط ساخن لتقديم الدعم النفسي ضمن حملة لنصلها للنساء أثناء الجائحة، تم استقبال 2000 مكالمة وتم عرض الحالات على المختصين النفسيين في مدينة دبي الطبية لتقديم العلاج والدعم النفسي المطلوب .
- وخلال فترة الجائحة تم خلق 100 ألف وظيف جديدة في قطاع تجارة التجزئة عام 2020.
- تم توفير 148 ألف وظيفة جديدة في قطاعات أنشطة المالية، والتقنية والاتصالات خلال عام 2020.
- تفعيل نظام العمل عن بعد لبعض فئات العاملين في الجهات بما في ذلك الحوامل والموظفات الأمهات لأطفال من الصف التاسع فما دون ، ووظائفهم لا تتطلب وجودهم في مكان العمل ، ولأصحاب الهمم وذوي الحالات المزمنة والنساء المصابات بالأمراض وضعف المناعة وأعراض الجهاز التنفسي.
- تخصيص مستشفيات ومراكز صحية خاصة للنساء أثناء الجائحة لاستقبال النساء الحوامل فقط لتجنب العدوى.
- استثناء رائدات الأعمال من بعض الرسوم الحكومية لشركاتهم.
- منذ بداية تفشي الجائحة تم تطبيق منظومة التعلم عن بعد بالاستفادة من البنية التحتية والتقنية المتطورة في دولة الامارات التي تضمن وصول شبكات الاتصالات والانترنت إلى كافة مناطق تواجد الطلبة في الدولة دون استثناء، والتي كان لها الأثر الكبير والإيجابي في استمرارية التعليم وفق الخطط الدراسية المعتمدة، وقد اتخذت وزارة التربية والتعليم وشركاءها في الدولة العديد من الإجراءات وأطلقت سلسلة من المبادرات والبرامج لضمان استمرار التعليم في الدولة أثناء الجائحة ومنها:

1. توفير بيئة تشريعية عصرية داعمة للتعلم عن بعد.
2. تفعيل منظومة التعليم الذكي لحوالي 1.2 مليون طالب وطالبة من مختلف المدارس والجامعات، وبلغت نسبة الالتحاق 100% لطلبة المدارس الحكومية والخاصة التي تتبع مناهجها.
3. تفعيل أكثر من 20 منصة للتعلم الذكي تخدم كافة المواد الدراسية مدعومة ببرامج محاكاة متطورة .
4. رفع سرعة الانترنت بنسبة 100% ودعم الحوسبة السحابية بزيادة عدد الخوادم، وذلك لاستيعاب جميع الطلبة في منظومة التعلم عن بعد.
5. توفير (277,520) جهاز لوحي لطلبة المدارس خلال فترة الجائحة لتمكينهم من الالتحاق بمنظومة التعلم عن بعد.
6. إطلاق حملات لتوفير ما يقارب من 40 ألف جهاز لوحي لطلبة المدارس من خلال برامج دعم الأسر المحتاجة عبر التعاون مع القطاع الخاص والهيئات والمنظمات الخيرية العاملة في الدولة لتوفير الأجهزة وخدمة الانترنت المجانية للطلبة المحتاجين بما يضمن استمرارية التحاقهم بمنظومة التعليم .
7. تفعيل منظومة الرعاية والأنشطة الطلابية عبر منصات التعلم عن بعد التي تستهدف الطلبة من الجنسين عبر تقديم دورات افتراضية في مجالات الذكاء الاصطناعي والروبوت والعلوم، والفنون والثقافة، والرياضات الفردية والجماعية والصحة والتصميم والهندسة والمهن الحرفية.
8. إطلاق برنامج "سندكم" لتقديم الدعم لأطفال العاملين في الكادر الصحي. وإطلاق حملة "تعليم دون انقطاع" بالتعاون مع "دبي للعطاء."

- عمل الاتحاد النسائي العام ضمن خطوات استباقية للتصدي لتداعيات فيروس "كورونا"، من خلال إطلاق مبادرة ودليل "كوني جسر الأمان"، وذلك في إطار سعيه الحثيث نحو تعزيز الصحة الجسدية والنفسية للمرأة في ظل انتشار فيروس كورونا وبناء قدرات المرأة لمواجهة الظواهر المجتمعية المستجدة، إلى جانب إطلاق مبادرة "السلامة المنزلية.. بيوت آمنة" بالتعاون مع الجهات المعنية بالأمن والسلامة، لإعداد المرأة لتكون عنصراً فعالاً لحماية أطفالها ومنزلها ومجتمعها في مواجهة المخاطر والأزمات والكوارث.
- مبادرة زايد للعطاء بالتعاون مع الاتحاد النسائي العام "مبادرة حمايتهم مسؤوليتنا" ضمن برنامج الشيخة فاطمة للتطوع لتقديم مستلزمات الوقاية لحماية الكوادر الطبية من أطباء وممرضين ومسعفين من خطر فيروس كورونا المستجد، وتولى

الاتحاد أيضاً تنظيم ملتقى "صحتك تحت المجهر"، بالتعاون مع شركة أبوظبي للخدمات الصحية "صحة"، وجمعية الإمارات للصحة العامة والهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، بهدف تعريف المواطنين على مستجدات الأمراض الشائعة وطرق علاجها والوقاية منها.

السؤال الثاني عشر- ما الإجراءات التي اتخذتها الدولة في السنوات الخمس الماضية لتحسين النتائج الصحية للنساء والفتيات؟

اتخاذ تدابير لدعم الصحة العقلية للمرأة بما في ذلك الحصول على الخدمات والاستشارات المتخصصة

- في إطار ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين، تنص الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2015-2021 على توفير خدمات ورعاية صحية للمرأة تعزز صحتها الجسدية والنفسية لضمان رعاية صحية آمنة للمرأة. وقد وضعت الاستراتيجية آليات لتنفيذ هذا الهدف، تشمل:

1. ضمان الحصول على خدمات ورعاية صحية مؤمنة تعزز النهوض بصحة المرأة.
2. الاهتمام بالاحتياجات الصحية للمرأة في المناطق البعيدة.
3. تعزيز وتقوية برامج التثقيف والتوعية الصحية الموجهة للمرأة في مراحلها العمرية المختلفة وكافة مناطق الدولة.
4. وضع آليات وبرامج تعزز الصحة النفسية للمرأة في جميع مراحل العمر.

- وفي شهر فبراير 2024 تم اعتماد السياسة الوطنية لصحة المرأة لضمان تمتعها بأعلى مستوى في خدمات الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية. من خلال تعاون كافة القطاعات الحكومية والخاصة في دعم أبحاث الصحة من أجل تطوير أفضل بيئة لصحة المرأة في الدولة. وتهدف السياسة إلى تحسين صحة ورفاه المرأة لتوفير الرعاية الجسدية والنفسية المناسبة من خلال إطار وطني. وأهم جوانب هذه السياسة تقليل عدد الوفيات بسبب مرض السرطان بين النساء والحد من المشاكل الصحية التي تصيب النساء بسبب أسلوب الحياه الغير صحي.

وضع نهج مراعية للمنظور الجنساني من أجل الوقاية من الأمراض المزمنة وغير السارية وعلاجها (مثل أمراض القلب والاوعية الدموية والسرطان وامراض الجهاز التنفسي المزمنة والسكري.

- أطلقت وزارة الصحة ووقاية المجتمع البرنامج الوطني للاكتشاف المبكر لأورام الثدي، وهو معترف به من قبل منظمة الصحة العالمية WHO.وتوصي هيئة الصحة في أبو ظبي بإجراء فحص منتظم لبعض أنواع السرطان، مما يسهم بالكشف عن التغيرات في الخلايا قبل أن تصبح سرطانية أعلى 5 أنواع من السرطان سببت الوفاة بين الإناث في الدولة سرطان الثدي سرطان الكبد سرطان عنق الرحم سرطان القولون والمستقيم سرطان المعدة.
- بلغت نسبة المصابين بمرض السكري بالنسبة لعدد السكان في دولة الإمارات 11.809% عام 2021. ويعتبر هدف تخفيض نسبة المصابين بمرض السكري مرتبطا بمؤشرات الأداء الرئيسية لتحيق نظام صحي بمعايير عالمية وفق الأجندة الوطنية لدولة الإمارات 2021.قامت وزارة الصحة ووقاية المجتمع بإعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة السكري 2009-2018، وتبعاً لذلك، نفذت العديد من المبادرات والبرامج، ومنها برنامج التشخيص المبكر للسكري مع شركة جونسون، والذي يضع المريض في صميم عملية إدارة مرض السكري من خلال الوصول إلى خيارات علاجية ووقائية للمجتمع، مع العمل على الحد من انتشار المرض من 19.3 % إلى 16.28 % بحلول عام 2021 وفقاً لمستهدفات الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021.

- أطلقت دولة الإمارات برنامج الجينوم الإماراتي بهدف استخدام البيانات الجينية الوراثية لمواطني الدولة، وتحليلها والاستفادة منها في تحسين الصحة العامة للمواطنين والمقيمين. يعمل البرنامج على التزويد بجينوم مرجعي خاص ودمج البيانات الجينية بقاعدة البيانات الخاصة بإدارة الرعاية الصحية. يستخدم البرنامج تقنية متواليات متقدمة لإيجاد قاعدة بيانات جينوم، كجزء من الرعاية السريرية بهدف تعزيز الوقاية من الأمراض الوراثية والمزمنة مثل: السمنة والسكري وضغط الدم وأمراض السرطان والربو والوصول إلى علاج شخصي لكل مريض حسب العوامل الوراثية من خلال استخدام العلوم الجينية والتقنيات الحديثة المبتكرة حول التنميط والتسلسل الجيني للتعرف إلى البصمة الجينية.

تعزيز التثقيف الجنسي الشامل في المدارس أو من خلال برامج مجتمعية

- أعطت الدولة جل اهتمامها لرعاية الفتيات وذلك من خلال جهود مكثفة في تزويد المعلومات الصحية وتقديم أعلى درجات الرعاية الصحية وتحقيق أفضل مستوى صحي لهن. حيث تقوم الجهات الصحية بالدولة من خلال برامج الصحة المدرسية والتثقيف الصحي بتزويد الفتيات بالمعلومات الصحية وتثقيفهن عن مرحلة البلوغ وما يطرأ عليهن من تغييرات في هذه المرحلة المهمة من حياتهن. وتحرص الجهات الصحية على تقديم الرعاية الصحية للمرأة في مراحلها المختلفة. حيث يتم تقديم المشورة الطبية عن الصحة الجنسية والانجابية والرعاية الصحية للمرأة قبل الزواج وقبل الحمل وأثنائه وما بعد الولادة.
- تقديم المشورة و الارشاد النفسي للفتيات المقبلات على الزواج بشأن الامراض الوراثية و الصحة الإنجابية و الجنسية وغيرها حيث تم تقديم التوعية و المشورة الى ما يفوق 3000 الف شاب ضمن برامج التوعية التي يتم تنفيذها من قبل الجهات المعنية مثل وزارة تنمية المجتمع و الجهات الصحية.
- ومن خلال السياسات و التشريعات الصحية التي من شانها ضمان توفر الخدمات الصحية ذات الجودة العالية وفقاً لأفضل المعايير و الممارسات العالمية وفى هذا الإطار تم بذل جهود مكثفة في تزويد المعلومات الصحية وتقديم أعلى درجات الرعاية الصحية وتحقيق أفضل مستوى صحي لهن. حيث تم إصدار العديد من السياسات و الخطط الوطنية تم ذكرها في اجابة السؤوال الثاني((2)) ومنها برامج الصحة المدرسية وصحة اليافعين
- توفير التثقيف الجنسي في النظام التعليمي من خلال برنامج مناصرة الذات وهو عبارة عن دليل منهجي يحتوي على آليات وأساليب الحماية الذاتية للأطفال من خلال اكساب الطلبة المهارات اللازمة في مناصرة الذات بهدف رفع مستوى الوعي لدى الطلبة على كيفية حماية أنفسهم من الاستغلال والعنف وأي شكل من أشكال الإساءة ومن ضمنها الإساءة الجنسية.
- كما تم إعداد منهج تعليم العلاقات الخاص بالتثقيف الجنسي من خلال التعليم وتم ربط المنهج بمواد (التربية الإسلامية - التربية الأخلاقية - الدراسات الاجتماعية - الأحياء -العلوم الصحية - اللغة العربية والإنجليزية) يتم تطبيقه على كافة المراحل الدراسية ابتداءً من رياض الأطفال.
- إطلاق برنامج "سندكم" لتقديم الدعم لأطفال العاملين في الكادر الصحي. وإطلاق حملة "تعليم دون انقطاع" بالتعاون مع "دبي للعطاء".
- ومن الجهود البارزة التي تقوم بها الدولة للحفاظ على صحة الفتيات والنساء العمل على استئصال سرطان عنق الرحم تحقيقا للأهداف الاستراتيجية العالمية من خلال تبني مبادرات مختلفة تعمل على وقايتهن من الإصابة. ففي عام 2018 أدرجت وزارة الصحة ووقاية المجتمع تطعيم سرطان عنق الرحم ضمن البرنامج الوطني للتحصين للدولة ليتم إعطائه للطالبات في الصف الثامن حيث أن 93% من حالات سرطان عنق الرحم يمكن الوقاية منها بالفحص المنتظم والتطعيم. ومن المبادرات الرامية للوقاية إدخال تطعيم سرطان عنق الرحم ضمن برنامج الفحص الدوري لما قبل الزواج للفتيات حتى سن 26 سنة من العمر وعقد ورشة تدريبية لضمان توفير الخدمة بجودة عالية وتوفير المعلومات العلمية والتوعوية الصحية للفئة المستهدفة. كما تم العمل على زيادة الوعي المجتمعي بأهمية التطعيم من خلال تنفيذ الفعاليات المختلفة بهدف نشر قصص النجاح وتعزيز التوعية عن مخاطر سرطان عنق الرحم وطرق الوقاية لمكافحته.

السؤال الثالث عشر - ما الإجراءات التي اتخذتها الدولة في السنوات الخمس الماضية لتحسين نتائج ومهارات تعليم النساء والفتيات بما في ذلك القطاعات التي تعاني من ضعف التمثيل.

اتخاذ تدابير لزيادة فرص وصول الفتيات إلى التعليم الابتدائي والثانوي ومواصلة دراستهن واستكمالها

- **كفل دستور الدولة حق التعليم للجميع ، وهو إلزامي حتى المرحلة الثانوية ومجاني في جميع المراحل للمواطنين في جميع أنحاء الدولة، مما يضمن حصول جميع الفتيات والأولاد على تعليم مجاني بجودة عالية في مراحل التعليم الأساسي والثانوي. وركز الدستور في المادة 17 على الدور الأساسي للتعليم في تقدم المجتمع، كما أكد على دور الحكومة في وضع الخطط اللازمة لنشر التعليم والقضاء على الأمية.**
- **نص القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2016 بشأن حقوق الطفل بأن لكل طفل في الدولة (حتى بلوغ سن 18 عام) الحق في التعليم دون تمييز على أساس الجنس أو الجنسية أو الإعاقة، كما أصدر مجلس الوزراء قرار رقم 3/3 لسنة 2022 بشأن السياسة الوطنية لحماية الطفل في المؤسسات التعليمية، بما يدعم جهود الدولة في تحقيق تساوي الفرص لجميع الأطفال ومنع التسرب من المدارس وتجريم ذلك في القانون، ووضع برامج وخطوط اتصال مخصصة للإبلاغ والشكوى بهدف تأمين التحقيق في الأفعال والتجاوزات المخالفة للحقوق التعليمية. وفرض عقوبات رادعة تضمن عدم الإخلال بإلزامية التعليم. كما حرصت وزارة التربية والتعليم على دمج ذوي الإعاقة من كلا الجنسين في مؤسسات التعليم العام عبر إصدارها سياسة التعليم الدامج بالقرار الوزاري رقم (647) لسنة 2020 بهدف تحقيق تعليم دامج عالي الجودة للطلبة من ذوي الإعاقة، كما تم تطوير معايير للرقابة على المؤسسات التعليمية بكافة أشكالها ومستوياتها وتنفيذ زيارات مستمرة لها للتحقق من تلبيتها لمتطلبات التعليم الدامج.**
- **عملت وزارة التربية والتعليم على إلزام كافة مؤسسات التعليم العام بقيد الطلبة عبر بطاقة هويتهم وإدراج رقم الهوية ضمن نظم إدارة بيانات الطلبة مما يتيح المقارنة بين عدد الطلبة الذين يمتلكون بطاقة هوية في الدولة ممن هم في سن التعليم بعدد الطلبة المقيدين بمؤسسات التعليم العام، وبالتالي احتساب مؤشرات نسب التحاق الطلبة بالتعليم ونسب التسرب من التعليم بكل دقة. واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن حالات التسرب من التعليم بالتنسيق مع وحدة حماية الطفل.**
- **كما وفرت الدولة نظام التعليم المستمر الذي يتكون من مسار الدراسة المنزلية ومسار محو الأمية للدارسين في الدولة دون تمييز على أساس الجنس أو الجنسية وقد بلغ عدد الإناث في نظام التعليم المستمر (7810) طالبة بنسبة 47% من إجمالي المسجلين.**

اتخاذ تدابير لزيادة وصول الفتيات إلى التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET) وبرامج تنمية لمهارات ولمواصلة دراستهن واستكمالها.

- **تسعى الدولة لتحقيق اقتصاد مستدام، معرفي، ومتنوع، من خلال التعليم التقني والمهني وتخريج كادر مزودين بمهارات مهنية لمواجهة التحديات، والمشاركة بفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تزويدهم بالمعارف، والخبرات، والمهارات المطلوبة في سوق العمل .ولتحقيق ذلك الهدف، تحرص دولة الإمارات على بناء نظام وطني لتعزيز وجود نظام نوعي في التعليم الفني والتدريب المهني (TVET).**
- **تضع دولة الإمارات ضمن أولوياتها بناء المهارات ذات الصلة لتلبية متطلبات التقنيات الجديدة والناشئة، والمواد والأنظمة، وتعمل على تعزيز تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي. كما تهدف إلى زيادة عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ومباشرة الأعمال الحرة.**
- **قامت الدولة بوضع أولويات لتطوير مهارات أبنائها لتلائم المستجدات والمتغيرات في عالم التكنولوجيا وآلياتها وأنظمتها بهدف تحسين الإنتاجية والأداء.**

- **المركز الوطني للمؤهلات هو الجهة المسؤولة عن قطاع التعليم والتدريب التقني والمهني في الدولة ، شاملاً اعتماد المؤهلات المهنية الوطنية. تقوم إدارة منظومة المؤهلات في المركز بالإشراف بشكل مباشر على تشغيل وتفعيل أنظمة وسياسات وإجراءات المنظومة الوطنية للمؤهلات بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل لها، وضمان جودة مخرجات تطبيقاتها و بتحقيق أهداف واختصاصات الهيئة المتصلة بمواضيع وشؤون التعليم المهني، التقني والحر من خلال المواءمات الدولية والشراكات المحلية والدولية، حيث تعنى إدارة المنظومة بمتطلبات وآليات الاعتراف بالمؤهلات المهنية والحرفية الأجنبية، وأيضا إجراءات سياسة الاعتراف بالتعلم والخبرات السابقة.**
- **يقدم المركز خدماته للمؤسسات التعليمية والتدريبية في الدولة، وللأفراد الراغبين بالعمل في قطاع التعليم والتدريب الفني والمهني. تعتبر كافة الشهادات المهنية الوطنية الصادرة من الجهات المانحة المعتمدة من المركز الوطني للمؤهلات، معتمدة على مستوى الدولة لأغراض التوظيف.**
- **اعتمد المركز "مجلس اعتماد ومنح المؤهلات المهنية (VETAC) "كجهة إشرافيه وتنظيمية لقطاع التعليم والتدريب التقني والمهني على المستوى الاتحادي. يُعنى المجلس (VETAC) بوضع الاستراتيجيات وإدارة ضمان وضبط جودة عملية منح المؤهلات المهنية وفق ضوابط ومعايير وإجراءات وسياسات يضعها المجلس ويعتمدها المركز وتخضع لها الجهات المانحة وجهات إصدار المؤهلات.**
- **حرصت الدولة على توفير نظام تدريبي مرن يساعد الشباب الإماراتي في بناء مهاراته المهنية والحصول على مهنة متنامية. يمكن للطلبة الإماراتيين الراغبين في التعليم والتدريب التقني والمهني، التحول للدراسة في ثانوية فنية في المرحلة المتوسطة من التعليم / الدورة الثانية وبعد استكمال الدراسة بنجاح يمنح هؤلاء الطلبة دبلوم الثانوية الفنية .(STS) ووفقاً لذلك، يُسمح لخريجي مدارس الثانوية الفنية (STS)بالالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في الدولة، وتنطبق عليهم نفس متطلبات القبول الخاصة بطلبة المدارس الثانوية الحكومية المذكورة أعلاه.**
- **خطت الدولة الإمارات واسعة في مجال التعليم التقني والمهني، وذلك عبر افتتاحها لعدة مؤسسات ومعاهد متخصصة في هذا المجال، وتعزيز طرق التعليم العملي. ومن أبرز هذه المؤسسات:كليات التقنية العليا(HCT) المعهد الوطني للتعليم المهني(NIVE) أكاديمية أدنوك الفنية.**
- **المعهد البترولي كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية(DSG) كلية الإمارات للطيران أكاديمية الإمارات لإدارة الضيافة (رابط باللغة الإنجليزية فقط) أكاديمية اتصالات.**

<u>زيادة إمكانية الوصول إلى المهارات والتدريب في المجالات الجديدة والناشئة ولا سيما STEM (العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات)</u>

- تتناول مجموعة أبحاث تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات قضايا في مجال البيداغوجيا وتعلم المهن المتعلقة بتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. تتمحور اهتمامات البحث وتركيز المجموعة حول مسائل بيداغوجية للمواد وتعلم المواد ومعرفة المعلمين. هدف المجموعة هو فهم وتطوير نهج البحث القائم على المعرفة لتعزيز البيداغوجيا الفعالة لتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات عبر مختلف مستويات التعليم بما في ذلك تعليم المعلمين والتعلم المهني في دولة الإمارات وخارجها.
- **تشكل النساء نسبة ستة وخمسين في المائة من خريجي الجامعات الحكومية الإماراتية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.**
- **عقدت دولة الإمارات شراكات مع عدد من المؤسسات التقنية الرائدة في العالم، لدعم النساء والفتيات في ميادين العلوم واعدادهن للمشاركة في هذه المجالات ضمن القوى العاملة في الدولة. فمثلاً عقدت المؤسسات التعليمية في الدولة شراكات مع مركز جونسون للفضاء، تشمل عدداً من المجالات أبرزها الطاقة، والتكنولوجيا، والهندسة. كما عقد مكتب وزير دولة للذكاء الاصطناعي شراكة مع أكثر من 40 شركة إماراتية وعالمية، بهدف بناء وتأهيل جيل جديد من المبرمجين، وتعزيز قدراتهم في مجالات البرمجة والتكنولوجيا. ولقد نجح هذا البرنامج الوطني لتمكين المبرمجين في دولة الإمارات، في توفير أفضل الحلول المبتكرة لأكثر من 500 تحدٍ في القطاع الخاص، والجدير بالذكر إن 47 بالمائة من هؤلاء المبرمجين المهنيين هم من الإناث.**

- تحرص حكومة الدولة على تعزيز مشاركة المرأة في قطاعات التكنولوجيا، ومنها قطاع الفضاء، حيث تشكل الإناث أكثر من 50 بالمائة من إجمالي القوى العاملة في برنامج الفضاء لدولة الإمارات، و80 بالمائة من الفريق العلمي الخاص بمشروع مسبار الأمل، ونفتخر كذلك بوجود أول رائدة فضاء عربية إماراتية، ونتطلع إلى مواصلة تعزيز هذه الجهود، نظراً للمساهمات الفريدة للمرأة في هذه القطاعات الهامة.

السؤال الرابع عشر. ما الإجراءات التي اتخذتها الدولة لضمان أن يكون التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19 موجها نحو سد الفجوات بين الجنسين من حيث الفقر أو التوظيف أو الحماية الاجتماعية أو التعليم أو الصحة أو جمعهما التي تسببت الجائحة في تفاقمها.

- حافظت دولة الإمارات على صدارتها خلال فترة الجائحة في ما يخصّ سدّ الفجوة النوعية، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وذلك وفقاً للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين 2021، والذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، بالرغم من التداعيات التي تسببت بها جائحة «كوفيد 19» إلى أن الأداء الاماراتي شهد قفزة نوعية غير مسبوقة، الأمر الذي ساعد الدولة على التقدم 48 مرتبة في الترتيب العام، وإدراجها ضمن الدول الخمس الأكثر تقدماً عالمياً، وبحسب التقرير فقد تمكنت الإمارات حتى الآن من سدّ 71.6% من الفجوة النوعية، وكانت العديد من مؤشرات أداء الدولة في التقرير شهدت تحسناً، ففي مؤشر التمكين السياسي على سبيل المثال، سدّت الإمارات 4.03 من الفجوة، لتحلّ في المركز الـ 24عالمياً .أما الفجوة الخاصة بمؤشر الفرص الاقتصادية، فقد شهدت سدّ بمعدل 5.10، مقارنة بـ 4.72 كانت معدل السداد العام الماضي.وشهد المعدّل العام للمساواة في الأجور بين الإناث والذكور من العاملين في الإمارات تحسناً، وصغرت الفجوة في معدل الدخل العام، وازداد عدد القوى العاملة النسائية في المستويات الوظيفية العليا، وضمن كبار المسؤولين والمديرين.
- اعتمد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي خطة دعم اقتصادي شاملة بقيمة 100 مليار درهم في مسعى يهدف إلى دعم الاقتصاد الوطني، وحماية المستهلكين والشركات، وذلك في إطار إعلان منظمة الصحة العالمية فيروس "كوفيد - 19" وباء عالمياً. وتتألف خطة الدعم المالي الموجّهة من اعتماد مالي يصل إلى 50 مليار درهم، خُصص من أموال المصرف المركزي لمنح قروض وسلف بتكلفة صفرية للبنوك العاملة بالدولة مغطاة بضمان، بالإضافة إلى 50 مليار درهم يتم تحريرها من رؤوس الأموال الوقائية الإضافية للبنوك.
- ويهدف الغرض من الخطة إلى توفير إعفاء مؤقت من دفعات أصل الدين والفوائد على القروض القائمة لكافة شركات القطاع الخاص والعملاء الأفراد المتأثرين في الدولة. وسوف تستخدم البنوك المشاركة في هذه الخطة التمويل في منح إعفاء مؤقت لعملائها من شركات القطاع الخاص وعملائها الأفراد لمدة 6 أشهر.
- اعتمد مجلس الوزراء بحكومة دولة الإمارات حزمة مبادرات في الحكومة الاتحادية لدعم استمرارية الأعمال وتحفيز إضافي للاقتصاد الوطني بقيمة 16 مليار درهم، لتكمل الحزم الاقتصادية التي تم الإعلان عنها من قبل.
- وتضمنت القرارات الإضافية تعليق تحصيل رسوم تصاريح العمل لمدة 6 شهور قابلة للتمديد، وتخفيض رسوم العمالة وتكلفة ممارسة الأعمال، ودعم الشركات الصغيرة وتسريع مشروعات البنية التحتية الكبرى لدى الحكومة الاتحادية.
- وتمثل هذه الخطوة دعم اتحادي إضافي يتكامل مع حزم الدعم الاقتصادي لكل من إمارة أبوظبي ودبي والمصرف المركزي لدعم استمرارية الأعمال ومواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19)، ليصل إجمالي الدعم إلى 126.5 مليار درهم.
- طلقت الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث بدولة الإمارات الدليل الإرشادي لجاهزية استمرارية الأعمال للمؤسسات، وذلك لتطبيق الإجراءات الوقائية لحالة فيرس كورونا المستجد "كوفيد - 19" مما يسهم في تعزيز جهود الدولة على المستوى الوطني ونقل الخبرات والممارسات على المستوى العالمي. يهدف الدليل إلى التعريف بالإجراءات الاحترازية والوقائية الواجب على المؤسسات اتباعها بالإضافة إلى وضع متطلبات ضمان جاهزية منظومة استمرارية الأعمال من خلال:

1. حماية ووقاية الأفراد والمجتمع من خطر تفشي فيروس كورونا المستجد "كوفيد - 19".
2. تحديد المهام الأساسية لاتخاذ اجراءات استمرارية الأعمال، مع الأخذ في اعتبار التأثير المحتمل لتفشي المرض.

3. معرفة الإجراءات الاحترازية والوقائية الواجب على المؤسسات اتباعها عند تفشي المرض.
4. معرفة كيفية تفعيل خطط استمرارية الأعمال في حالة فقدان أشخاص بسبب تفشي المرض في مقر العمل.
5. تقليل انتشار تفشي المرض في المؤسسة.

التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية

السؤال الخامس عشر. في السنوات الخمس الماضية، أي أشكال العنف ضد النساء والفتيات، وفي أي سياقات أو مواضع محددة، قد أعطتها الدولة أهمية الأولوية للعمل؟

عنف الزوج، بما في ذلك العنف الجنسي والاغتصاب في إطار الزواج.

- اتخذت الدولة عدد من التدابير لإنهاء جميع أشكال العنف ضد المرأة ، حيث اعتمدت حكومة الإمارات سياسة حماية الأسرة التي تهدف إلى مساندة وتقوية المنظومة الاجتماعية التي من شأنها تحقيق الحماية لأفراد الأسرة بشكل عام والمرأة والطفل بشكل خاص، والتي تضمنت عددا من المحاور الأساسية: تطوير التشريعات والقوانين، آليات الحماية والتدخل، الوقاية والتوعية المجتمعية، آليات التدريب النوعي للعاملين ورفع الكفاءات الوظيفية، الدراسات والبحوث والإحصائيات، كما تضمنت السياسة إجراءات وآليات العمل في المؤسسات العاملة في مجال العنف الأسري، وتعزز من تكامل الأدوار بين المؤسسات بين قطاعات الدولة، كما تعمل على توحيد المفاهيم الخاصة به وأشكاله وعناصره، بما يساهم في وجود إطار مرجعي يعزز النتائج والمبادرات الخاصة بمعالجة القضايا المرتبطة بالعنف الأسري.
- ساهمت التشريعات الوطنية في الوقاية وحماية حقوق ضحايا العنف المنزلي من خلال توفر قنوات وممارسات واقعية تؤكد على سهولة وصول الضحية إلى الانصاف والعدالة، حيث أنشأت وزارة الداخلية إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية والتي خصصت فرع حماية شؤون النساء والأطفال لرصد وإعداد تقارير عن العنف المنزلي والأسري، بالإضافة لمركز وزارة الداخلية لحماية الطفل، وإدارة حماية المرأة والطفل بالإدارة العامة لحقوق الإنسان التابعة لشرطة دبي، ومكتب شؤون حقوق الانسان بالقيادة العامة لشرطة أبوظبي، وإدارة مراكز الدعم الاجتماعي الاتحادية والتي تتبعها مراكز للدعم الاجتماعي على مستوى القيادات العامة للشرطة بالدولة، ومراكز الشرطة بالقيادات الشرطية، والتي تقوم بالتعامل مع هذه الحالات والاستجابة الفورية والسريعة لطلب المساعدة. كما تقوم وزارة الداخلية بتقديم استشارات نفسية واسرية واجتماعية من قبل منصة بوابة الاستشارات الاسرية الموحدة بالتعاون مع الاتحاد النسائي العام. واستقبال الحالات الاسرية من خلال نظام CRM للشكاوى.
- تم إلغاء النص في قانون العقوبات الذي يتخذ ذريعة لتخفيف فالعقوبة في جرائم الشرف، كما صدر القانون الاتحادي في الحماية من العنف الأسري وتوجد نصوص في قانون العقوبات تجرم التحرش الجنسي وتعاقب عليه.

العنف المنزلي الذي يرتكبه أفراد أخرون في العائلة أو الأسرة المعيشية.

- تم اصدار مرسوم بقانون اتحادي رقم (10) لسنة 2019 في شأن الحماية من العنف الأسري في نهاية عام 2019. يحظر فيه العنف ضد المرأة.
- استحدثت وزارة الداخلية العديد من الهواتف المجانية والخطوط الساخنة والأنظمة والتطبيقات الإلكترونية بالإضافة الى شبكات التواصل الاجتماعي وذلك لتلقي الشكاوي والبلاغات ويتم التعامل معها بشفافية تامة وبسرية مطلقة وتحال البلاغات الخاصة بالعنف المنزلي إلى المحققين والاخصائيين المختصين بذلك.

التحرش الجنسي والعنف في الأماكن العامة، وفي البيئات التعليمية وأماكن العمل.

- **فيما يتعلق بالتحرش الجنسي، تم تعديل قانون العقوبات الاتحادي بالمرسوم رقم 4 لسنة 2019 حيث أضيفت المادة (359) مكرر إلى القانون وعرفت التحرش الجنسي بأنه كل إمعان في مضايقة الغير بتكرار أفعال أو أقوال أو إشارات من شأنها أن تتخذ حياءه بقصد حمله على الاستجابة لرغباته أو رغبات غيره الجنسية.**
- **كما نص المرسوم على اعتبار التحرش الجنسي جريمة تستوجب العقوبة التي غلظها المشرع في حال كان للجاني سلطة وظيفية على المجني عليه، لتصل من الحبس لمدة لا تقل عن سنة في الاحوال العادية إلى مدة لا تقل عن سنتين أذا كان للجاني سلطة وظيفية على المجني عليه، اضافة إلى الغرامة التي لا تقل عن خمسين ألف درهم بدلا عن عشرة ألاف درهم في الاحوال الاخرى، أو بإحدى هاتين العقوبتين.**
- **أي أن المادة 359 جرم التعرض للأنثى على وجه يخدش حياءها بالقول او الفعل في طريق عام او مكان مطروق أي مكان يدخله عامة الناس وهو ما يحمي النساء من التنمر والاساءات اللفظية بالكلام او بإشارات معينه.**

العنف ضد النساء والفتيات الذي تيسره التكنولوجيا (مثل التحرش الجنسي عبر الإنترنت، والمطاردة عبر الإنترنت والمشاركة غير الرضائية للصور الحميمة).

- **تعمل دولة الإمارات بجدية على مكافحة العنف ضد النساء والفتيات الذي يتم عبر وسائل التكنولوجيا، وفقاً لقوانين متعددة. على سبيل المثال، تنص المادة 359 من قانون العقوبات الاتحادي الإماراتي رقم 3 لسنة 1987 وتعديلاته على معاقبة أي شخص يقوم بارتكاب التحرش الجنسي بالسجن والغرامة. كما تنص المادة 14 من قانون حماية الطفل والوقاية من الاستغلال والعنف رقم 3 لسنة 2016 على معاقبة استغلال الأطفال والاعتداء عليهم عبر الإنترنت. كذلك المواد(32،33،34) من مرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2021 في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكتروني، والذي يعاقب بالسجن المؤقت والغرامة المالية على الأفعال التالية منها إنشاء أو إدارة موقع إلكتروني بغرض الاتجار بالبشر، والتحريض على الفجور والدعارة، ونشر مواد إباحية والمساس بالآداب العامة. ويتم تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني مثل "الاتحاد النسائي العام"، ويتم تقديم الخدمات القانونية والمساعدة اللازمة.**

قتل الإناث وأد الإناث قتل النساء والفتيات على أساس النوع الاجتماعي.

- **إن قانون الجرائم والعقوبات لعام 2021 يعاقب على جريمة القتل بشكل عام، دون التمييز بين الجنسين، حيث تنص المادة 384 على أن "قتل نفس عمداً يعاقب بالسجن المؤبد". يظهر ذلك التزام الدولة بحماية حقوق المرأة ومكافحة العنف ضدهن، ويعكس رؤية القانون العادل والمتساوي دون تمييز جنسي أمام القانون. هذا النهج يعزز مكانة المرأة في المجتمع ويعكس التزام دولة الإمارات بتعزيز المساواة بين الجنسين وحماية حقوق الإنسان لجميع أفراد المجتمع.**
- **يعاقب قانون العقوبات الاتحادي على المساس بجسم الانسان وأي نوع من أنواع العنف والأذى (387و 388و 394 و402 و403 و404 و 407) جرم التحرش الجنسي في المادة (413) ، وتم إلغاء النص في قانون العقوبات الذي يتخذ ذريعة لتخفيف فالعقوبة في جرائم الشرف . كما صدر القانون الاتحادي في الحماية من العنف الأسري.**

العنف ضد النساء والفتيات في وسائل الإعلام

- **تسعى دولة الإمارات إلى مكافحة العنف ضد النساء والفتيات، وذلك من خلال تنظيم حملات توعية ومبادرات إعلامية تهدف إلى تغيير الصور النمطية وتعزيز دور المرأة في المجتمع. حيث أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتاريخ 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، مبادرة تهدف توسيع تمثيل المرأة والرجل في الأدوار غير التقليدية، إلى جانب تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين. وهي المبادرة الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط والسادسة على مستوى العالم. وتم إطلاق المبادرة في دولة الإمارات**

بدعم من الاتحاد النسائي العام وبالتعاون مع سبع شركات وطنية وعالمية، إلى جانب صناع الإعلان في الدولة والمهرجان الأول للإبداع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث توحدت كل هذه المؤسسات لتمكين المرأة من كل الخلفيات، الأعراق والثقافات للمساهمة في خلق عالم يقوم على المساواة بين الجنسين. وتمثل مبادرة تغيير الصور النمطية في الإعلانات منصة فكرية وعملية تسعى إلى القضاء على الصور النمطية الضارة القائمة على النوع الاجتماعي في كافة منابر المحتوى الإعلاني. وتعد مبادرة تغيير الصور النمطية في الإعلانات في دولة الإمارات خطوة مهمة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة في المجتمع والاقتصاد.

العنف ضد النساء والفتيات في البيئات المتضررة من النزاعات

- **أطلقت دولة الإمارات، في عام 2018 "سياسة 100% للمرأة" والتي ستلتزم من خلالها سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات بتوجيه ما يصل إلى 100 في المائة من مساعداتها التنموية الدولية ثنائية ومتعددة الأطراف لاستهداف أو دمج قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات ضمن أنشطتها. وفي ضوء المساعدات الخارجية الإماراتية لدعم النساء والفتيات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، انصب تركيز المساعدات على دعم المشروعات في قطاعات التغذية والإيواء والرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأساسية والإصحاح وغيرها من القطاعات الحيوية.**
- **قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة، على مدار الفترة ما بين عامي 2017-2023، مساعدات خارجية بقيمة إجمالية بلغت حوالي (2.42 مليار دولار أمريكي) بهدف تمكين وحماية النساء والفتيات (أي ما يمثل نحو 7.4 في المائة من إجمالي المساعدات الخارجية للدولة).**
- **قدمت دولة الإمارات دعماً مالياً ولوجستياً للمنظمات الدولية والمحلية التي تعمل على تقديم المساعدة والحماية في مناطق الصراع. وتشمل هذه المبادرات العمل في مخيمات اللاجئين والمناطق المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية وخارجها. ومن بين الأمثلة على ذلك مخيم الإماراتي الأردني (مريجيب الفهود) ومخيم الركبان ومخيم الزعتري للاجئين السوريين في الأردن، حيث استفادت هذه المخيمات من الدعم المالي واللوجستي المقدم من دولة الإمارات. وتعكس هذه المبادرات التزام الدولة بتقديم الدعم للمنظمات الرامية لتقديم المساعدة والحماية للنساء والفتيات في المناطق المتضررة من النزاعات.**

الاتجار بالنساء والفتيات

- **أصدرت الدولة القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (51) لسنة 2006 في شأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر فجاءت أغلب التعديلات بهدف تحقيق ضمانات إضافية لضحايا هذه الجريمة طبقا لما ورد في نص المادة (1) مكرراً (1). كما تضمنت التعديلات عدم جواز مساءلة الضحايا جنائياً ومدنياً عن أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون الاتحادي في شأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر متى نشأت أو ارتبطت ارتباطا مباشراً بكونه مجنياً عليه وذلك طبقاً لنص المادة (11) مكرراً (1) من القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (51) لسنة 2006 في شأن مكافحة جرائم الإتجار بالبشر، ووجود هذا النص في قانون اتحادي يضمن فعالية في التنفيذ كونه واجب التنفيذ من قبل جميع الجهات والسلطات التي تتعامل مع الضحية في الدولة سواء من قبل جهات إنفاذ القانون أو النيابة العامة أو القضاء أو أي جهات أخرى. ويشمل النص القانوني المشار إليه عدم المساءلة الجنائية والمدنية لكل من أجبر على القيام بأنشطة غير مشروعة مثل تكليف أحد الضحايا رغماً عنه بالإشراف وإدارة المكان الذي ارتكبت فيه جريمة الاتجار بالبشر، فعلى الرغم من أن فعله يشكل جزء من الأفعال المكونة لجريمة الاتجار بالبشر، إلا أنه لا يسأل جنائياً ومدنياً عن هذا الفعل وفقا للنص، كما لا يسأل جنائيا ومدنياً كل من باشر عملاً غير مشروع كنتيجة مباشرة لكونه ضحية اتجار بالبشر، مثل من يمارس جريمة الدعارة المعاقب عليها وفقا للتشريعات الوطنية متى ما أرتبط فعله ارتباطاً مباشراً بكونه مجنياً عليه.**
- **التدابير المتخذة لحماية النساء والفتيات اللائي وقعن ضحية للاتجار في النيابة العامة:**

1. توفير أماكن مخصصة للنساء لأخذ إفادتهن في النيابة العامة لضمان المحافظة على خصوصيتهن وتوفير أماكن ألعاب إذا كانت الضحية طفل أو كان معها طفل مرافق.
2. لا يتم أخذ أقوال الضحية إلا إذا كانت مستعدة لذلك.
3. يتم اتخاذ الإجراءات الآتية في مرحلة الاستدلال (لدى الشرطة) والتحقيق (لدى النيابة) والمحاكمة (لدى المحكمة):

- تعريف الضحية بحقوقها القانونية بلغة تفهمها مع إتاحة الفرصة لها للتعبير عن احتياجاتها القانونية والاجتماعية.
- عرض الضحية إذا تبين أنها بحاجة لذلك على أي جهة طبية لتلقي العلاج النفسي أو العضوي، وتودع في أحد مراكز التأهيل الطبي أو النفسي إذا لزم الأمر.
- إيداع الضحية في مركز أبوظبي للإيواء والرعاية الإنسانية.
- السماح لها بالبقاء في الدولة إذا اقتضى التحقيق أو المحاكمة ذلك.
- جواز قيام المحكمة بندب محامي لها بناء على طلبها وتصرف المحكمة أتعاب المحامي.
- تعفى ضحية الاتجار بالبشر من رسوم الدعوى المدنية التي ترفعها للمطالبة بالتعويض عن الضرر الناجم عن استغلالها في جريمة الاتجار بالبشر.
- أنشأت الدولة عددً من مراكز ومؤسسات رعاية وايواء الضحايا للتعامل معهم بكل حرفية، وهي مركز أبو ظبي للإيواء والرعاية الإنسانية، ومؤسسة دبي لرعايا النساء والأطفال، ومركز امان لإيواء النساء والأطفال. وتستقبل مراكز ومؤسسات رعاية وايواء الضحايا المذكورة أعلاه جميع ضحايا الإتجار بالبشر على مستوى الدولة، وتقوم في هذا الصدد بتنفيذ عدد من البرامج التي صممت لتوفير جميع متطلبات الدعم اللازمة للضحايا بشكل عاجل وعادل دون تمييز لعرق أو جنس. وهناك حزمة من الخدمات يتم توفيرها لضحايا الاتجار بالبشر بدء من استلام الضحايا عن طريق سفارات دولهم، دور العبادة، الاتصال المباشر، أو عن طريق جهات إنفاذ القانون حتى مغادرتهم. ومن أهم المبادرات التي تدعم الضحايا مبادرة صندوق دعم ضحايا الاتجار بالبشر والذي أنشأ بقرار اللجنة الوطنية رقم (7/32) لسنة 2014، تمكنت اللجنة الوطنية خلال العام 2020 من صرف مبلغ وقدره (143,500) درهم إماراتي لضحايا الإتجار بالبشر الذين كانوا متواجدين في مراكز ومؤسسات رعاية وايواء ضحايا الاتجار بالبشر التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وبذلك يكون إجمالي قيمة المساعدات التي قدمت من هذا الصندوق منذ إنشائه قد وصل إلى (1,113,700) درهم إماراتي (أكثر من 300 ألف دولار أمريكي).
- يعالج القرارين الخاصين بوزارة الموارد البشرية والتوطين رقم (765) و (766) لسنة 2015 قضية تقييد حرية العامل (سواء كان ذكرا أو أنثى) في الانتقال من منشأة إلى أخرى، وذلك من خلال السماح للعمال بإنهاء علاقة العمل والانتقال إلى منشأة جديدة وفقاً لمعايير محددة، وكذلك إجراءات منح العمالة تصريح عمل جديد للعمل لدى منشأة أخرى عند انتهاء العلاقة التعاقدية بين الطرفين، وبموجب تلك القرارات أصبح من حق العامل انهاء علاقة العمل ومغادرة الدولة في أي وقت يشاء.

السؤال السادس عشر . ما الإجراءات التي وضعتها الدولة على رأس الأولويات في السنوات الخمس الماضية للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات؟

تقديم أو تعزيز قوانين مناهضة العنف ضد المرأة، وتطبيقها وتنفيذها

- أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة مرسوماً بقانون اتحادي رقم 10 لسنة 2019 في شأن الحماية من العنف الأسري. ووفقاً للمادة 3 من القانون، يُقصد بالعنف الأسري كل فعل أو قول أو إساءة أو إيذاء أو تهديد يرتكبه أحد

أفراد الأسرة ضد فرد آخر منها متجاوزاً ما له من ولاية أو وصاية أو إعالة أو سلطة أو مسؤولية، وينتج عنه أذى أو ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي. ويحدِّد القانون مسار الحصول على أوامر الحماية. ووفقاً للمادة 5 من القانون، يُقصد بالإيذاء الجسدي أي اعتداء بأي وسيلة على جسم المعتدى عليه، وإن لم يترك أثراً.

- مرسوم بقانون اتحادي رقم (31) لسنة 2021 بإصدار قانون الجرائم والعقوبات هو المرجعية الأساسية في تجريم الأفعال الماسة بالأسرة، الجرائم الواقعة على الأشخاص والمساس بحياة الإنسان وسلامة بدنه، الاعتداء على الحرية، التعريض للخطر، والجرائم الواقعة على العرض.

تقديم خطط عمل وطنية أو تحديثها أو توسيعها بشأن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات

- احتضنت الدولة في ديسمبر 2022 بالتعاون مع جامعة الدول العربية الإطلاق الرسمي للإعلان العربي لمناهضة جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة (الإعلان العربي لمناهضة جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة بين النص وسبل التنفيذ) مشاركة إماراتية وعربية ودولية واسعة.
- وفي عام 2019، اعتمدت حكومة الإمارات سياسة حماية الأسرة التي تهدف إلى تعزيز منظومة اجتماعية تحقق الحماية لأفراد الأسرة وتحفظ كيانها وحقوقها بما يعزز دور الاسرة ومشاركتها الفاعلة في التنمية المجتمعية. وتبين السياسة ستة أشكال من العنف الأسري بما فيها العنف الجنسي. وتضمنت آليات الحماية والتدخل استحداث آلية موحدة للتبليغ وتلقي الشكاوى، وتقييم الضرر، والاستجابة السريعة للحالات على مستوى الدولة. وتنهض بمهمة حماية الأسرة ورعايتها في الإمارات مجموعة كبيرة من الهيئات والمؤسسات الإتحادية والمحلية التي تعمل بشكل متناغم ومتكامل، ومن أبرزها المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، ووزارة تنمية المجتمع، والمجلس الأعلى لشؤون الأسرة في الشارقة، وهيئة تنمية المجتمع في دبي، ودائرة تنمية المجتمع في أبوظبي، إلى جانب العديد من مراكز الدعم التي تنتشر في عموم الدولة.
- تشارك دولة الإمارات العربية المتحدة في الحملة البرتقالية السنوية التي تطلقها الأمم المتحدة كل عام لمدة 16 يوماً بداية من اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد النساء الموافق 25 نوفمبر وحتى 10 ديسمبر وذلك في إطار إيمانها بأهمية مناهضة العنف ضد المرأة وذلك من خلال المؤسسات المعنية ذات العلاقة التي تقوم بالتوعية بمظاهر العنف اللفظي أو النفسي وكذلك الجسدي الذي قد تتعرض له المرأة دون أن يشعر مرتكبوه بأنه عنف خاصة عندما يكون مرتبطا ببعض العادات والتقاليد الراسخة في بعض المجتمعات مثل تأخر الزواج والإنجاب وتربية الأبناء والطلاق والوزن والمظهر الخارجي وعمل المرأة، وقد لاقت الحملة تفاعلا كبيرا وردود أفعال إيجابية من مختلف الفئات في المجتمع.

إدخال أو تعزيز التدابير الرامية إلى زيادة وصول المرأة إلى العدالة) مثل إنشاء المحاكم المتخصصة، والتدريب على القضاء والشرطة، وأوامر الحماية، والإنصاف والتعويضات، بما في ذلك قضايا قتل النساء

- يمثل القضاء أساس العدالة الاجتماعية في المجتمع، وقد كفل الدستور حق التقاضي والشكوى دون تمييز، ولكافة الأفراد، من بينهم النساء من المواطنات والمقيمات، كما تضمن التشريعات الوطنية سلامة أطراف الشكوى من أي تجاوزات بدنية أو معنوية، ويمكن للأفراد اللجوء إلى الأجهزة القضائية في أي وقت ودون حواجز، واستحدث آليات أخرى غير تقليدية يمكن اللجوء إليها لإبداء تظلماتهم أو شكواهم عبر خدمة المواقع الالكترونية والتطبيقات الذكية للمحاكم، كما ساهمت التشريعات الوطنية في الوقاية وحماية حقوق النساء من العنف، وذلك من خلال توفر قنوات وممارسات واقعية، تؤكد على سهولة وصول الضحية إلى الإنصاف والعدالة، ويتضح ذلك من خلال إنشاء وزارة الداخلية للوحدات التنظيمية ذات الصلة، ومنها إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية، والتي خصصت فرع حماية شؤون النساء والأطفال لرصدها وإعداد تقارير عنها، وإدارة حماية المرأة والطفل بالإدارة العامة لحقوق الإنسان التابعة لشرطة دبي، وإدارة مراكز الدعم الاجتماعي الإتحادية، والتي تتبعها مراكز

للدعم الإجتماعي على مستوى القيادات العامة للشرطة بالدولة، ومراكز الشرطة بالقيادات الشرطية، والتي تقوم بالتعامل مع هذه الحالات والاستجابة الفورية والسريعة لطلب المساعدة.

- بشكل عام لا يوجد ما يمسي قضايا قتل النساء في التشريعات الوطنية كما يجرم القانون القتل ووضع له عقوبة قاسية في بعض الحالات كما يجرم القانون التحريض على القتل سواء كان ضد الرجل او المرأة، وبموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم 15 لسنة 2020، ألغت الإمارات العربية المتحدة أحكام قانون العقوبات التي تنص على تخفيف عقوبة مرتكبي "جرائم الشرف". كما صدر قانون جديد وهو مرسوم بقانون اتحادي رقم (31) لسنة 2021 بإصدار قانون الجرائم والعقوبات، والذي ايضاً لم يتضمن أي المادة حول المادة التي ألغيت في السابق.
- كما يتضمن مرسوم بقانون اتحادي رقم (31) لسنة 2021 بإصدار قانون الجرائم والعقوبات كما في القانون السابق مواد قانونية حول الأعذار القانونية والظروف التقديرية المخففة والمشددة وللمحكمة سلطة تقديرها بشأنها وليس منها ما يتعلق بالظروف المخففة لجرائم قتل الاناث.
- يحق لكل من يعتقد أن ضرراً ما لحق به ويشمل أيضاً من تعرض للعنف وفقاً لقوانين دولة الإمارات أن يرفع دعاوى بطلب التعويض أمام المحاكم الوطنية حسب ما هو وارد من أحكام التعويض في قانون المعاملات المدنية والتشريعات الوطنية الأخرى. وتخضع قضايا التعويض الناتجة عن قضايا العنف لأحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم 35 لسنة 2022 بإصدار قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية وغيرها من التشريعات الوطنية. وعلى المدعي أن يسلك أي من طرق الاثبات الواردة في القانون لإثبات حقه في التعويض ويخضع ذلك لتقدير القضاء بشأن اعتمادها من عدمها.
- يجوز للنيابة العامة إصدار أوامر حماية وفق التشريعات المعنية بالحماية من العنف، ويعاقَب بالحبس والغرامة كل من خالف مثل تلك الأوامر.
- تنظم وزارة العدل برامج تدريبية وفق خطة معتمدة للقضاة وأعضاء النيابة العامة وموظفي المحاكم والموجهين الأسريين ، وتلزم هؤلاء بحضورها كمتطلب للتقييم السنوي والحصول على الترقيات الوظيفية ، ويتم ذلك عن طريق خطة معهد التدريب القضائي السنوية ، وتتضمن الخطط المعتمدة التدريب على القوانين الحديثة وأية تحديثات عليها ، والتدريب على قواعد السلوك المهني والإجراءات التنفيذية لتطبيق القانون ، وتتضمن الخطة التدريب والتعريف على أحكام الاتفاقيات الدولية ، وأحكامها والقوانين الصادرة تنفيذا لها ومرفق نسخة من خطة التدريب السنوية للعاملين في انفاذ القانون ، والقضاة
- قامت وزارة الداخلية بعقد دورات تدريبية وورش عمل للمنتسبين لها وهي:

1. ورش عمل بعنوان التثقيف في مهام وأدوار الاخصائي النفسي بمراكز الدعم الاجتماعي الاتحادية عدد (10) ورش عدد المستفيدين (50) شخص.
2. نفذت وزارة الداخلية مجموعة من الدورات التدريبية والورش والمحاضرات ذات الصلة بالعنف المنزلي للأعوام 2016 – 2017 – 2018 -2019 -2020 ، بلغ عددها (41) واستفاد منها عدد (10531) من المنتسبين وأفراد المجتمع ومنها على سبيل المثال ، دورة التحقيق في قضايا العنف والاعتداء الجنسي ، دورة طرق ووسائل التعامل مع العنف ضد الطفل والمرأة والعنف المنزلي بالإضافة لورش عمل بعنوان الحد من العنف ضد المرأة.

<u>تقديم أو تعزيز استراتيجيات وتدخلات لمنع العنف ضد النساء والفتيات (على سبيل المثال في قطاع التعليم، ووسائل الإعلام، والتعبئة المجتمعية، والعمل مع الرجال والفتيان)</u>

- تم إعداد لائحة إدارة سلوك الطلبة عام 2018 وتطويرها عام 2020 لضمان توفير بيئة آمنة وتفادي السلوكيات التي ترتبط بالعنف، أو الاستغلال، أو بالاعتداء، أو التنمر، سواء خلال التعلم عن بُعد أو التعليم الحضوري في مؤسسات التعليم العام، كما تم تنظيم (7) ورش تدريبية لتأهيل الأخصائيين للتعامل بمهنية مع حالات الإساءة والتعنيف للأطفال وفق إجراءات الضبطية القضائية التي تم منحهم إياها، وتم تنفيذ حملات تدريبية لتوعية الكوادر المدرسية استهدفت (6688) من العاملين في المؤسسات التعليمية على مستوى الدولة.

- قامت وزارة التربية والتعليم بتطوير السياسة الوطنية لحماية الطفل في المؤسسات التعليمية وذلك لاتخاذ جميع تدابير الحماية في المؤسسات التعليمية مع ضمان شموليتها لكافة الأطفال. وقد تم اعتماد السياسة الوطنية لحماية الطفل في المؤسسات التعليمية من قبل مجلس الوزراء بقرار رقم 3/3و لسنة 2022 لتشمل جميع المؤسسات التعليمية بكافة مستوياتها (مؤسسات الطفولة المبكرة، مؤسسات التعليم العام، مؤسسات التعليم العالي، مراكز الدعم) في جميع إمارات الدولة. وتهدف السياسة إلى تحقيق حماية الطفل من أي إساءة سواء كانت نفسية أو جنسية أو جسدية أو إهمال عبر تحقيق الأهداف التالية:

1. ضمان تنفيذ آليات وتدابير حماية الطفل في المؤسسة التعليمية وفق التشريعات النافذة في الدولة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
2. تحديد الأدوار والمسؤوليات لجميع العاملين في المؤسسة التعليمية وأولياء الأمور وذوي العلاقة من الأفراد والجهات والشركاء ومقدمي الخدمة المعنيين.
3. توفير البيئة المدرسية الآمنة لحماية الطفل من كل ما يهدد بقاءه، أو صحته الجسدية، أو النفسية، أو الفكرية، أو التربوية، أو الأخلاقية.
4. تمكين الطفل من حقوقه وخاصة الحقوق التعليمية وحقه في الحماية وفق ما جاء في التشريعات النافذة.
5. وضع نظام للإبلاغ والشكاوى لحالات الاشتباه في أي نوع من أنواع الإساءة للطفل أو تأثر حقوقه داخل حرم المؤسسة التعليمية ومرافقها.
6. تقديم أوجه الحماية والدعم الاجتماعي والنفسي والرعاية اللاحقة لحالات الإساءة للطفل وتعزيز رفاه الطفل من كافة الجوانب. وضمان التنسيق مع الجهات المعنية لضمان حقوق كافة الأطفال في المؤسسة التعليمية.
7. تعزيز السلوك الإيجابي وبناء علاقات مدرسية اجتماعية إيجابية. وتعزيز مبدأ التسامح بين أفراد المجتمع المدرسي.
8. رفع كفاءة العاملين في الميدان التربوي في مجال حماية الطفل والوقاية من التنمر.
9. تعزيز الشراكات ذات الصلة بحماية الطفل.

وقد تم تنفيذ مجموعة من التدابير لحماية الأطفال في المؤسسات التعليمية، أبرزها ما يلي:

1. إنشاء (6) وحدات وفرق لحماية الطفل في الدولة.

2. إعداد مصفوفة للأدوار والمسؤوليات لجميع الجهات المعنية لحماية الطفل وذلك لضمان جودة وتكامل إجراءات حماية الطفل.

3. إنشاء قنوات للتبليغ لدى وزارة التربية والتعليم وكافة الجهات التعليمية في الدولة عبر توفير الخط الساخن والبريد الالكتروني والاستمارات الالكترونية.

- إجراء الوزارة بالتنسيق مع الجهات التعليمية زيارات رقابية على مدار العام بنسبة تغطية 100% سنوياً لكافة مؤسسات الطفولة المبكرة ومؤسسات التعليم العام المعنية بتقديم خدمات الرعاية والتعليم للطفل بما في ذلك الحضانات وغرف الرعاية وكافة المدارس الحكومية والخاصة في الدولة، وإفراد العديد من المجالات والبنود الرقابية المتعلقة بذوي الإعاقة وحماية ورعاية الطفل ضمن أدواتها الرقابية، وفرض المخالفات والجزاءات على المؤسسات التعليمية غير الملتزمة بتلك المعايير.
- منح (111) موظف صفة الضبطية القضائية لتوسيع صلاحياتهم ومنحهم التمكين اللازم للتعامل الفوري مع حالات الإساءة، أو الإهمال للأطفال، أو تعنيفهم، أو الحاق الضرر بهم أو حرمانهم من حق التعليم بما في ذلك الطلبة ذوي الإعاقة. وتقوم الوزارة والجهات التعليمية المعنية باستقبال وتلقي الشكاوى والبلاغات الواردة من أولياء الأمور أو المؤسسات التعليمية أو

أفراد المجتمع من خلال الخط الساخن ويتم إجراء زيارات رقابية عاجلة بناءً عليها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشكل فوري بما يصون حقوق الطفل ويضمن حصوله على تعليم جيد ورعاية متميزة.

- تشكيل "مجلس حماية الطفل في البيئة المدرسية " برئاسة وزارة التربية والتعليم وعضوية عدد من الجهات المعنية بحماية الطفل في التعليم، والصحة والمجتمع. ويختص المجلس بوضع آليات التنسيق والتعاون لتوحيد السياسات والإجراءات والجهود، لضمان توفير بيئة آمنة مناسبة لنمو وازدهار الطفل. كما يحرص المجلس على تنفيذ برامج التوعية والمتابعة والتدريب لتحقيق حماية الطفل لدى كافة الجهات ذات الصلة والممثلة فيه. ويتم تحليل النتائج الإحصائية ورفعها بشكل دوري لمجلس الوزراء بما يضمن تمتع الطفل عموماً وفئة ذوي الإعاقة على وجه الخصوص بالعناية والرفاه وكامل الحقوق التعليمية.
- إعداد أدلة تحدد الإجراءات التي يجب اتخاذها في الجهات والمؤسسات التعليمية والتي من شأنها ضمان جودة خدمات الحماية في المؤسسات التعليمية.
- إعداد لائحة إدارة سلوك الطلبة عام 2018 وتطويرها عام 2020 لضمان توفير بيئة آمنة وتفادي السلوكيات التي ترتبط بالعنف، أو الاستغلال، أو بالاعتداء، أو التنمر، سواء خلال التعلم عن بعد أو التعليم الحضوري في مؤسسات لتعليم العام.
- تنظيم ورش تدريبية مستمرة لتأهيل الأخصائيين للتعامل بمهنية مع حالات الإساءة والتعنيف للأطفال وفق إجراءات الضبطية القضائية التي تم منحهم إياها.
- الحملات الإعلامية: تطلق مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال وبرعاية كل من هيئة كهرباء ومياه دبي، ومحاكم دبي وبالتزامن مع يوم الطفل الإماراتي سنويا حملة للوقاية من العنف ضد الأطفال ، تحت شعار (طفولتي أمانة .. فأحفظوها)، وتركز الحملة على التوعية بالأثر الكبير الذي يتركه أسلوب تعامل الآباء والأمهات مع أطفالهم في فترة الطفولة، على حياتهم واستقرارهم النفسي والاجتماعي عندما يكبرون.
- بتاريخ 15ديسمبر2021نظمت مؤسسة التنمية الأسرية جلسة حوارية حول أدوار المؤسسات في دعم السياسات الوطنية في مجال المرأة تضامناً مع الحملة الدولية «اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة» بالتزامن مع «اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة»، والذي يصادف 25 نوفمبر من كل عام. جاء تنظيم الجلسة الحوارية بهدف تبني استراتيجيات برامج شاملة طويلة المدى لمنع العنف ضد المرأة، وتسليط الضوء على الدور الذي تقوم به الدول لمكافحة كافة أنواع العنف ضدها، ورفع نسبة مشاركة السيدات والفتيات في وضع السياسات والقرارات الداعمة للقضاء على العنف ضد المرأة، بالإضافة إلى استعراض القصص التي توضح نجاح الاستراتيجيات المستخدمة لحماية المرأة من كافة أنواع العنف.
- بتاريخ 24مايو2024 نظمت وزارة الداخلية جلسات حوارية إعلامية في المعرض الدولي للأمن القومي والمرونة "آيسنار 2024" بعنوان "حماية الطفل والمرأة في الفضاء السيبراني" بمشاركة وزارة الأمن العام بجمهورية الصين الشعبية، فيما استعرضت وكالة الشرطة الدولية الكورية جلسة بعنوان حماية الطفل في الفضاء السيبراني. وتم التطرق إلى المبادرات والقوانين والأنظمة وحوكمتها، بالإضافة إلى الاهتمام الكبير بالمرأة الذي تقوم به وزارة الداخلية حيث دشنت منصة الجرائم الإلكترونية المختصة في الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية، لتكفل السرية في التبليغ ودون الحاجة إلى مراجعة مراكز الشرطة لضمان خصوصيات المبلغ، كما تقدم المنصة الاستشارات القانونية والإرشادات في التعامل مع مختلف الحالات. وخلال هذه الحملات يتم التعريف بالدور الوقائي والتوعية التي تستهدف جميع مكونات الأسرة لاسيما المرأة، وتعريفها بالهجمات الإلكترونية، وكيفية حفظ البيانات والمعلومات الشخصية، كما نشمل في هذه البرامج جميع شرائح المجتمع. وتطرق ممثل وزارة الأمن العام بجمهورية الصين الشعبية، إلى المخاطر العالمية التي تواجهها وزارة الأمن العام لجمهورية الصين الشعبية لضمان حماية الطفل، والجهود التي تبذلها الوزارة بالتنسيق مع المعنيين في مجال حماية الطفل والأمن السيبراني للحد من هذه المخاطر، والوصول إلى الاستخدام الرقمي الآمن للأطفال من خلال توعيتهم بمخاطر الإنترنت، ونشر ثقافة السلوك السليم تجاه هذه المخاطر، بالإضافة إلى استخدام تقنيات ذكية تكشف الجرائم الواقعة على الأطفال في عالم الإنترنت.

السؤال السابع عشر. ما الاستراتيجيات التي طبقتها دولتك في السنوات الخمس الماضية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات؟

تمكين النساء والفتيات لتعزيز استقلالهن الاقتصادي وحصولهن على الموارد، وتعزيز التكافؤ في العلاقات داخل الأسر والمجتمعات المحلية والمجتمع:

- **تصدرت دولة الإمارات المركز الأول عربياً وإقليمياً في تقرير الفجوة بين الجنسين 2023 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وجاءت في المركز الأول عالمياً في ثلاثة مؤشرات فرعية ضمن هذا التقرير الدولي المهم في سبيل تعزيز التوازن بين الجنسين وتمكين المرأة في المجالات كافة، وتعزيز بيئة العمل، وإتاحة فرص متساوية للنساء في قطاعات العمل، بالإضافة إلى تطوير وتعزيز دور النساء كشركاء فاعلين في بناء مستقبل الدولة**
- **تقوم الدولة بمشاركة دول العالم في 18 سبتمبر من كل عام بالاحتفال باليوم الدولي للمساواة في الأجر والذي أقرته الجمعية العامة بالأمم المتحدة، حيث يهدف هذا اليوم تكثيف جهود التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات وإزالة كافة العوائق التي تعترض تحقيق المساواة بينهم وبين الرجال في سوق العمل.**

تهيئة بيئات آمنة بما في ذلك المدارس وأماكن العمل والأماكن العامة

- **طورت وزارة التربية والتعليم خطتها الاستراتيجية 2017-2021 التي تهدف إلى ضمان تعليم متكافئ بما في ذلك التعليم ما قبل المدرسة، وبيئات تعليمية آمنة وداعمة ومحفزة للتعلم، وترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي.**
- **أصدر مجلس الوزراء قرار رقم 3/3 لسنة 2022 بشأن السياسة الوطنية لحماية الطفل في المؤسسات التعليمية، وهي عبارة عن منظومة من الإجراءات والتدابير لدعم المؤسسات التعليمية لتوفير بيئة مدرسية آمنة وخالية من العنف بكافة أشكاله اللفظية والنفسية والجسدية والجنسية من خلال اتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية لحماية الطفل وتطبيق إجراءات التبليغ عن الحالة المشتبه تعرضها للإساءة لغايات رصد تلك الحالات وتوفير الحماية لها وتعزيز القدرات المدرسية اللازمة للتعامل مع حالات الإساءة للطفل وحمايته بالتنسيق مع الجهات المعنية بما يدعم جهود الدولة في تحقيق تساوي الفرص لجميع الأطفال.**
- **تؤكد دولة الإمارات التزامها تجاه حماية حقوق العمالة باعتبارهم شركاء في التنمية ، وذلك من خلال مجموعة القوانين و السياسات التي تنظم استخدام العمالة وتسعى إلى حفظ حقوقهم وضمان بيئة العمل المناسبة لهم ، وقد خطت دولة الإمارات في شأن تأكيد الضمانات و الحقوق الخاصة بالعمالة الوافدة خطوات كبيرة من حيث كفالة حقوقهم في التشريعات الوطنية وفقا للمعايير الدولية وتوفير سبل العيش الكريم لهم و لأفراد أسرهم من خلال مجتمع متسامح ، مما انعكس على الواقع الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي و الصحي و التعليمي لفئة العمال الوافدين وكذلك بالنسبة لإفراد أسرهم في دولة الإمارات.**

تشجيع العلاقات الأسرية الخالية من العنف وممارسات التنشئة الإيجابية

- **تحرص المؤسسات الحكومية الاتحادية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني على عقد ورش العمل والندوات إلى جانب المشاركة في الفعاليات الإقليمية والدولية بما يعزز بناء قدرات العاملين في قضايا العنف ضد المرأة. فعلى سبيل المثال قامت مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال بتدريب وتطوير العاملين في مختلف المؤسسات التي تقدم خدمات للضحايا سواء كان مؤسسات اجتماعية أو نفسية أو صحية أو قانونية .وذلك للارتقاء بالجانب المعرفي للعاملين وإكسابهم الخبرات والمهارات التي تمكنهم من تقديم الخدمات باحترافية حيث نظمت خلال الفترة من 2015 وحتى 2017 عدد 8 ورش عمل في المجالات التالية:**
  1. **ورشة العلاج باللعب.**
  2. **التقييم الوالدي في قضايا التصد الأسري.**
  3. **ورشة العلاج المعرفي السلوكي للاكتئاب.**

4. ورشة الإسعاف النفسي الأولي.
5. ورشة اضطراب كرب ما بعد الصدمة.
6. ورشة العلاج المعرفي السلوكي الاضطراب الشخصية الحدية.

- ولزيادة الوعي العام لتغيير النظرة والسلوكيات تم العمل على تنظيم المؤتمرات وورش العمل والملتقيات والمحاضرات والفعاليات والدورات التدريبية والمجالس التوعوية لنشر الوعي بحقوق المرأة والتي جاءت كما يلي:
- تنظيم عدد (6) من المؤتمرات والندوات وورش العمل والملتقيات والتي استفاد منها عدد (173) مستفيد و (50) جهة عمل، تناولت موضوعات حقوق المرأة المعاقة، آليات تمكين المرأة والقضاء على التمييز العنصري، الحد من العنف ضد المرأة، امرأة واعية متمكنة من حقوقها.
- تنفيذ عدد (7) من المحاضرات والتي استفاد منها عدد (220 1) مستفيد، تناولت موضوعات الموازنة بين أعباء المنزل وضغوطات العمل، وحقوق المرأة في قانون الأحوال الشخصية.
- تنظيم عدد (14) من الدورات التدريبية والتي استفاد منها عدد (408) مستفيد، تناولت موضوعات حقوق وواجبات المرأة العاملة، تأهيل القيادات النسائية، التمكين الايجابي للمرأة.
- تنظيم عدد (337) من المجالس التوعوية والتي استفاد منها عدد (665 22) مستفيد، تناولت موضوعات حقوق وواجبات المرأة العاملة، بيان دور المرأة الإماراتية في أمن وأمان مجتمع دولة الإمارات.
- تنظيم عدد (4) من الفعاليات والاحتفالات المعنية بالمرأة والتي استفاد منها عدد (066 2) مستفيد، تناولت موضوعات الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاحتفال باليوم العالمي للمرأة ويوم المرأة الإماراتي.

السؤال الثامن عشر. ما الإجراءات التي اتخذتها الدولة في السنوات الخمس الماضية لمنع العنف ضد النساء والفتيات الذي تيسره التكنولوجيا والتصدي له مثل التحرش الجنسي عبر الإنترنت، والمطاردة عبر الإنترنت، والمشاركة غير الرضائية للصور الحميمة)؟

تقديم أو تعزيز التشريعات والأحكام التنظيمية

- في السنوات الماضية، اتخذت دولة الإمارات عدة إجراءات وتشريعات لمنع العنف ضد المرأة عبر التكنولوجيا والاتصالات، فسنت: قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية: تم التحديث على هذا القانون لتضمين عقوبات صارمة على الجرائم الإلكترونية مثل التحرش الجنسي عبر الإنترنت والمطاردة الإلكترونية. حيث بدأ العمل بقانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2021 في 2 يناير 2022. وليس هناك في القانون أي أحكام تتناول على وجه التحديد العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات، لكن هناك أحكام يمكن تطبيقها على كلّ من الرجال والنساء و/أو على العنف على شبكة الإنترنت وخارجها.
- حملات التوعية: نفذت الحكومة حملات توعية وتثقيف الجمهور حول كيفية الوقاية من التحرش الجنسي والتصدي له عبر الإنترنت.
- خدمات الدعم والمساعدة: تم توفير خدمات الدعم النفسي والقانوني للضحايا عبر مراكز الرعاية والمؤسسات ذات العلاقة.
- تعزيز التشريعات المحلية: تم تعزيز التشريعات المحلية لحماية الضحايا وتجريم العنف الجنسي عبر التكنولوجيا.

جمع بيانات للتوصل بشكل أفضل إلى حجم العنف الذي تيسره التكنولوجيا ودوافعه وعواقبه

- تعمل دولة الإمارات على جمع البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة عبر التكنولوجيا ووسائل الاتصالات من خلال عدة آليات:

- **الاستطلاعات والدراسات: تنفذ الحكومة استطلاعات ودراسات ميدانية لقياس حجم العنف ضد المرأة، بما في ذلك تلك التي تحدث عبر وسائل التكنولوجيا والاتصالات.**
- **تقارير الشرطة والمحاكم: يتم جمع البيانات من تقارير الشرطة والمحاكم حول الحالات المتعلقة بالعنف الجنسي عبر وسائل التكنولوجيا المختلفة والعواقب التي نتجت عنها.**
- **تقارير المؤسسات الحكومية وغير الحكومية: يتم جمع البيانات من تقارير المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.**
- **التعاون مع الجهات الدولية: تشارك دولة الإمارات في المنتديات الدولية والمنظمات الإقليمية لتبادل المعلومات والبيانات حول العنف ضد المرأة.**
- **حيث أنه من خلال هذه الآليات تسعى دولة الإمارات إلى فهم حجم العنف ضد المرأة الذي ينشأ عبر استخدام وسائل التكنولوجيا والاتصالات المختلفة، ودوافعه، وعواقبه، وبناء استراتيجيات فعالة لمكافحته.**

<u>تنفيذ مبادرات لرفع مستوى الوعي تستهدف عامة الناس وبيئات التعليم لتوعية الشباب ومقدمي الرعاية والمعلمين بالسلوك الأخلاقي والمسؤول عبر الإنترنت</u>

- **قامت حكومة الدولة بعدة مبادرات لرفع مستوى الوعي بين الجمهور وبيئات التعليم لتوعية الشباب ومقدمي الرعاية والمعلمين بالسلوك الأخلاقي والمسؤول عبر الإنترنت، ومن هذه المبادرات:**

1. **الحملات التوعوية: نفذت الحكومة حملات توعية من خلال وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية لتوعية الجمهور بأهمية المسؤولية الإلكترونية والسلوك الأخلاقي عبر الانترنت.**
2. **برامج التدريب وورش العمل: نظمت دولة الإمارات برامج تدريبية وورش عمل لمقدمي الرعاية والمعلمين لإفادتهم حول كيفية تعزيز السلوك الأخلاقي الواعي والمسؤول عبر الإنترنت لفئة الشباب.**
3. **الدروس المدرسية: تم تضمين مواضيع السلوك الأخلاقي والمسؤول عبر الإنترنت في مناهج التعليم الرسمية لتعزيز الوعي بين الطلاب.**
4. **الندوات والمؤتمرات: نظمت الحكومة ندوات ومؤتمرات لمناقشة قضايا السلوك الأخلاقي عبر الإنترنت وتبادل الخبرات والممارسات في هذا المجال، أمثلة على ذلك :**

    1. **مؤتمر الإمارات للتكنولوجيا والتطور: يعقد هذا المؤتمر سنوياً في دولة الإمارات ويستضيف خبراء ومتخصصين من مختلف أنحاء العالم لمناقشة قضايا التكنولوجيا والسلوك الأخلاقي عبر الإنترنت.**
    2. **ندوة السلامة الرقمية والأمن السيبراني: تنظمها حكومة دولة الإمارات بالتعاون مع الجهات المختصة وتجمع خبراء السلامة الرقمية والأمن السيبراني لمناقشة كيفية تعزيز السلوك الأخلاقي والآمن عبر الإنترنت.**
    3. **ندوة حقوق الإنسان الرقمية: تنظمها الهيئات الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمات والهيئات غير الحكومية لمناقشة قضايا السلوك الأخلاقي وحقوق الإنسان عبر الإنترنت.**
    4. **مؤتمر الشباب والتكنولوجيا: يعقد لمناقشة تأثير التكنولوجيا على الشباب وكيفية تعزيز السلوك الأخلاقي والمسؤول في استخدام التكنولوجيا والإنترنت.**

- **الشراكات مع المنظمات والهيئات غير الحكومية: قامت حكومة دولة الإمارات بالتعاون مع المنظمات والهيئات غير الحكومية لتنفيذ برامج توعوية وتثقيفية في المجتمع بشأن المسؤولية الإلكترونية والسلوك الأخلاقي عبر الإنترنت. مثال على ذلك: مبادرة " سلوك إيجابي على الإنترنت"، مبادرة " أمان الإنترنت للأسرة"، مبادرة " شباب بلا تحرش"، مبادرة " إنترنت آمن للأطفال".**

- هذه المبادرات تهدف إلى تعزيز الوعي والمسؤولية بين جميع فئات المجتمع لضمان استخدام آمن وأخلاقي للإنترنت. كما أن هذه المبادرات تعكس التزام الحكومة بالتصدي للعنف ضد المرأة من خلال توعية المجتمع بأهمية المسؤولية الإلكترونية والسلوك الأخلاقي الإيجابي عبر الإنترنت.
- العمل مع مقدمي خدمات التكنولوجيا لفرض أو تعزيز نهج تصميم وتطوير ونشر قائمة على حقوق الإنسان للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات الذي تيسره التكنولوجيا.
- قامت حكومة الدولة بالتعاون مع مزودي خدمات التكنولوجيا والانترنت مثل شركة اتصالات لمكافحة العنف ضد المرأة في وسائل التكنولوجيا بعدة إجراءات تتلخص في التالي:

1. تطوير تقنيات الكشف والمراقبة: حيث قام مزودي خدمات الإنترنت مثل شركة اتصالات بتقديم تقنيات وأدوات للكشف عن المحتوى الضار والسلوكيات السلبية التي تشجع على العنف ضد المرأة عبر شبكة الإنترنت ووسائل التواصل المختلفة.
2. تقديم أدوات للإبلاغ والتبليغ: تم تطوير أدوات للإبلاغ عن المحتوى الضار والتحرش عبر الإنترنت مما يتيح للمستخدمين إبلاغ مزودي خدمات الاتصال والإنترنت عن آية حالات انتهاك.
3. توفير دعم تقني وقانوني: يقوم مزودي خدمات الإنترنت في دولة الإمارات الدعم الفني والقانوني للمستخدمين الذين يواجهون التحرش أو العنف عبر الإنترنت لاسيما النساء.
4. التعاون مع الجهات المعنية: نظمت حكومة دولة الإمارات ومزودي خدمات الانترنت في الدولة فعاليات وندوات تعزز بين الجهات المعنية للتصدي للعنف ضد المرأة عبر الإنترنت وتحسين الحماية والوقاية.
5. تنظيم حملات توعوية وتثقيفية: قدمت الحكومة وشركات مزودي خدمات الانترنت والاتصالات في الدولة عدة حملات توعوية وتثقيفية للمستخدمين حول أهمية مكافحة العنف ضد المرأة وكيفية الإبلاغ عنها.

<u>تعزيز قدرة الجهات الحكومية الفاعلة على وضع السياسات والتشريعات وإنفاذها وتنفيذها</u>

- قامت دولة الإمارات بتعزيز قدرة الجهات الحكومية لديها على وضع سياسات وتشريعات وانفاذها فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة عبر الإنترنت، حيث قامت بتطوير التشريعات لتوفير حماية أفضل للنساء والفتيات من العنف عبر الإنترنت، بما في ذلك تعديل القوانين لتشمل عقوبات صارمة للمتحرشين عبر الإنترنت ووسائل التواصل المختلفة. كما قامت حكومة دولة الإمارات بتوفير البرامج التدريبية وورش العمل لموظفي القضاء والشرطة والمحققين لتعزيز فهمهم للتحديات التي تواجهها المرأة عبر الإنترنت وكيفية التعامل معها بفعالية إضافة إلى ذلك نظمت الحكومة جلسات عمل واجتماعات منتظمة بين الجهات المعنية لتبادل المعرفة والخبرات وتنسيق الجهود في مكافحة العنف ضد المرأة عبر الإنترنت. كما شجعت الحكومة على الابتكار والتطوير التكنولوجي حيث دعمت دولة الإمارات الابتكارات التكنولوجية التي تهدف إلى مكافحة العنف ضد المرأة عبر الإنترنت، وتشجيع الشركات التكنولوجية على تطوير حلول فعالة لهذه المشكلة.
- من أبرز هذه القوانين والتشريعات التي وضعتها دولة الإمارات فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة عبر الإنترنت هي : قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات ، حيث يتضمن هذا القانون عقوبات صارمة لمن يرتكب جرائم مثل التحرش الجنسي عبر الإنترنت أو نشر الصور الخاصة دون إذن وما شابه ذلك، كما أن قانون حقوق الإنسان يحمي حقوق المرأة ويمنحها الحماية من التحرش الجنسي والعنف الإلكتروني، إضافة إلى ذلك توجد لوائح قانونية لحماية الخصوصية على الإنترنت إذ تحدد هذه اللوائح متطلبات حماية البيانات الشخصية وتحظر استخدامها بطرق غير قانونية مثل التحرش أو الاعتداء عبر الإنترنت، هناك أيضاً تعديلات على القوانين الجنائية تضمنت تشديد العقوبات على المتحرشين الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي والانترنت لارتكاب جرائم العنف ضد المرأة. وقد ساهمت هذه القوانين واللوائح في تعزيز قدرة حكومة دولة الإمارات على مواجهة ومكافحة العنف ضد المرأة عبر الإنترنت وتحمي حقوق النساء في البيئة الرقمية.

السؤال التاسع عشر. ما التدابير التي اتخذتها الدولة في السنوات الخمس الماضية لتوفير الموارد للمنظمات النسائية التي تعمل على منع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له؟

- تقوم دولة الامارات بتخصيص موارد للمنظمات النسائية، أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة مجلس التوازن بين الجنسين بهدف إزالة الحواجز أمام تمكين المرأة ، وخصصت ميزانية سنوية قدرها 5 ملايين درهم إماراتي ، بالإضافة إلى تمويل مشاريع المجلس.

- كما تقوم حكومة الدولة بتوفير موارد للسكان المستهدفين من الفئات الاجتماعية الضعيفة والهشة (تم ذكرها بالتفصيل في هذا التقرير) وفقا للقانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2001 في شأن الضمان الاجتماعي (يستحق المواطن المقيم في دولة الإمارات العربية المتحدة فقط المساعدات الاجتماعية التي تقدمها وزارة تنمية المجتمع. ومع ذلك، حدد القانون بعض الاستثناءات لهذه القاعدة.

- تستحق المواطنة المتزوجة من أجنبي المساعدة الاجتماعية عن نفسها وأولادها في الحالات الآتية:

1. إصابة الزوج بعجز مرضي، أو عاهة تمنعه عن العمل.
2. سجن أو ايقاف الزوج مدة لا تقل عن شهرين
3. إبعاد الزوج عن البلاد

- كما تستحق المواطنة المتزوجة من أجنبي مساعدة عن نفسها فقط إذا لم يكن للزوج دخل بسبب خارج عن ارادته، أو إذا كان دخل الزوج يقل عن المتوسط المطلوب لسد احتياجات أسرة.
- تستحق المواطنة الأرملة التي توفي زوجها الأجنبي المساعدة الاجتماعية عن نفسها، وأولادها.
- علاوة على ذلك، تستحق المساعدة الاجتماعية الأجنبية التي تطلقت أو ترملت من زوج مواطن، وأنجبت منه أطفالاً تقوم بحضانتهم داخل الدولة، ولم يكن لها دخل أو عائل مقتدر.
- تم ذكر العديد من الأمثلة على الموارد المالية التي تقدمها دولة الامارات العربية المتحدة لدعم ونصرة قضايا المرأة ومنها إعلان الإمارات عن مساهمة إضافية قدرها 15 مليون دولار لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على مدى ثلاث سنوات من عام 2023 إلى 2025، وذلك تجسيدا لالتزامها بالنهوض بالمساواة بين الجنسين، وجدول أعمال المرأة والسلام والأمن، وتمكين النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. قدمت الإمارات أكثر من 46 مليون دولار مساهمات طوعية للهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

السؤال العشرون. ما الإجراءات التي اتخذتها الدولة في السنوات الخمس الماضية لمعالجة تصوير النساء والفتيات و/أو التمييز و/أو التحيز ضد المرأة في وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي؟

سَنّ إصلاحات قانونية وتعزيزها وإنفاذها لمكافحة التمييز و/أو التحيز على أساس الجنس في وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي

- تلتزم دولة الإمارات بأجندة تمكين المرأة ووضع معايير عالية لدمج المرأة وقيادتها في القطاعين العام والخاص. وتسعى للتغير الإيجابي في قطاع الإعلام والإعلان هنا في دولة الإمارات، كما سيساهم في خلق عالم متساوٍ بين الجنسين الإصلاحات التي تم سنها، إطلاق تحالف تغيير الصور النمطية في الإعلانات في الإمارات في 9 نوفمبر 2020 بالتعاون مع الاتحاد النسائي العام ومجموعة من الشركات الوطنية والعالمية العاملة في دولة الإمارات حيث يمثل قطاع الإعلانات قطاعا اقتصاديا واعدا ومركزا للإبداع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويمثل التحالف أولى خطوات المبادرة العالمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في منطقة الشرق الأوسط، وتتمحور الأولوية الاستراتيجية له

حول توسيع تمثيل المرأة والرجل في الأدوار غير النمطية في وسائل الإعلام والإعلانات. وفي دراسة من بثقة عن الاستراتيجية أجرتها جامعة زايد ومجموعة الشركة الإعلانية أثبتت وجهات النظر تجاه المساواة بين الجنسين والتي أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في دولة الإمارات نتائج مماثلة، حيث يعتقد 88% من المجتمع في دولة الإمارات أنه من الضروري أن يعامل المجتمع النساء والرجال على قدم المساواة، ويعتقد أكثر من نصف المجتمع في الدولة أن وسائل الإعلام تصور النساء والرجال في أدوار تقليدية فقط. وهذا يدل على أن المجتمع الإماراتي على الوعي الكافي بتعزيز صورة المرأة الإيجابية في الاعلام.

تعزيز مشاركة وقيادة النساء في وسائل الإعلام

- في يناير 2020، اعتمد مجلس الوزراء الإطار العام للاستراتيجية الإعلامية لدولة الإمارات والتي يشرف عليها المكتب الإعلامي لحكومة دولة الإمارات، حيث تضم أهم التوجهات والمبادرات لتعزيز مكانة وسمعة الإمارات على الصعيد الإقليمي والعالمي. الجدير بالذكر أن الاستراتيجية الإعلامية لدولة الإمارات تهدف إلى صناعة تحولات حقيقية في أدوات التواصل مع مختلف فئات المجتمع والجمهور ومنها المرأة وخلق قيادات نسائية مؤثرة وداعما لقصص النجاح.
- استطاعت المرأة أن تحقق نجاحات بارزة في مجال الإعلام بالدولة، وأن تصل إلى مراكز قيادية ومتقدمة، بفضل إيمان قيادة الدولة بقدرات المرأة وأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به واثبات نفسها في مختلف ميادين الاعلام حيث اكدت جدارتها على الحضور والمنافسة كمذيعة ومقدمة برامج ورئيسة تحرير وصانعة محتوى لتشارك بقوة في مسيرة الاعلام الوطني . في عام 2023 : بتوجيهات حكومة الإمارات تم إطلاق "قمة الإعلام العربي" مظلةً تجمع "منتدى الإعلام العربي و"المنتدى الإعلامي العربي للشباب و"جائزة الإعلام العربي" و"جائزة رواد التواصل الاجتماعي العرب "، حيث شاركن مجموعة من القيادات النسائية في مناصب متعلقة بالإعلام.

توفير التدريب للإعلاميين للتشجيع على إنشاء الصور غير النمطية والمتوازنة والمتنوعة للنساء والفتيات في وسائل الإعلام واستخدامها، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماع

- في مجال بناء القدرات في مجال الإعلام للمرأة، فإن حكومة دولة الإمارات تقوم بالعمل على تغيير الصور النمطية للمرأة في المجتمع ولتعزيز حيث تم إبرام اتفاقيات بين المؤسسات الأكاديمية مثل جامعة زايد اتفاقية تعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمنظمة الأممية المعنية بتعزيز المساواة بين الجنسين، بهدف دعم الجهود العالمية لتمكين النساء ودعم قضايا تمكين المرأة، وتغيير الصور النمطية للمرأة في وسائل الإعلام. وبموجب هذه الاتفاقية ستعمل الجامعة إلى إبراز دور المرأة في المنطقة بشكل واقعي بناءً على البيانات التي توفرها الأبحاث الأكاديمية. ومعالجة التحيز ضد المرأة في وسائل الإعلام، وذلك من خلال إعادة تشكيل وجهات نظر الشباب والشابات في المدارس والجامعات لما لهم من دورا حاسما في تشكيل نظرة الشباب لأنفسهم والآخرين، وبالتالي إزالة الصور النمطية وتعزيز الإدماج يمكن أن يحدث في سن مبكرة وتم إطلاق تحالف تغير الصور النمطية.
- كما تعطي الدولة الأولوية الإستراتيجية لتمثيل النساء في الادوار غير التقليدية و أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مبادرة تغير الصور النمطية في الإعلانات بالتعاون مع الاتحاد النسائي العام والتي تهدف إلى القضاء على الصور النمطية الضارة القائمة على النوع الاجتماعي في كافة منابر المحتوي الإعلاني .

- اطلقت مجموعة امينكوم ميديا الشرق جروب الأوسط وشمال افريقيا مبادرة أومني في دولة الامارة العربية المتحدة والتي ترتكز على تنمية المهارات القيادية وتقديم الإرشادات اللازمة للمرأة وتقديم ورش العمل و التدريب على الفكر القيادي وتوج اجتماع التسعة المؤسسون لمبادرة تحالف تغير الصور النمطية في الإعلانات بحفل في جناح الاستدامة تيرا في اكسبو ٢٠٢٠ دبي بالتعاون بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد النسائي العام .

السؤال الواحد والعشرون. ما الإجراءات التي اتخذتها الدولة في السنوات الخمس الماضية والمصممة خصيصا لتصدي للعنف ضد الفئات المهمشة من النساء والفتيات؟

النساء ذوات الإعاقة

- تضمن دولة الإمارات للأشخاص ذوي الإعاقة (أصحاب الهمم) ، وعدم التمييز ضدهم بسبب احتياجاتهم الخاصة وذلك في جميع التشريعات، وبرامج وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يهدف القانون الاتحادي رقم (29) لسنة 2006 إلى ضمان حقوقهم، وتوفير جميع الخدمات لهم في حدود قدراتهم وإمكاناتهم، وتأمين المعيشة الكريمة لهم. ووفقاً للقانون، لا يجوز أن تكون الاحتياجات الخاصة سبباً لحرمانهم من الحصول على الحقوق والخدمات لا سيما في مجال الرعاية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والمهنية والثقافية والترفيهية.
- أطلقت حكومة دولة الإمارات السياسة الوطنية لتمكين ذوي الإعاقة وتحقيق المشاركة الفاعلة والفرص المتكافئة لهم في ظل مجتمع دامج يضمن الحياة الكريمة لهم ولأسرهم.
- تبذل دولة الإمارات جهوداً ملموسة لدمج الطلبة ذوي الاعاقة في النظام التعليمي ووفقاً لذلك، يمكن للطلبة من هذه الفئة التسجيل في أي مدرسة، من دون أي استثناء.
- توفر الدولة أيضاً فرصاً متكافئة وعادلة لتوظيف المواطنين من ذوي الاعاقة في القطاعين العام والخاص. ويضمن القانون الاتحادي رقم (29) لسنة 2006 وتعديلاته لصاحب الاحتياجات الخاصة المواطن الحق في العمل وفي شغل الوظائف الحكومية.
- يهدف قرار مجلس الوزراء رقم 43 لسنة 2018 في شأن دعم عمل أصحاب الهمم إلى دعم حقوق أصحاب الهمم في مجال العمل وتمكينهم من الوصول إلى الفرص المتاحة على النحو الذي يكفل ممارسة حقوقهم في العمل على قدم المساواة مع الآخرين، وتوفير الدعم اللازم لهم للبحث عن فرص عمل متساوية في مختلف القطاعات، ودعم الراغبين منهم في تأسيس عمل خاص ممن هم على رأس عملهم، إلى جانب بيان الالتزامات التي تقع على الجهات المعنية لإعمال حقوقهم وفقا لما تنص عليه التشريعات المعمول بها في الدولة. ويلزم القرار الجهات المعنية بحماية ذوي الاعاقة في كفالة حق العمل لهم على قدم المساواة مع الآخرين وضمان حصولهم على فرص عمل متكافئة على الوجه الذي يحقق تمتعهم بأعلى قدر من العدالة والإنصاف.
- وأكد القرار على ضرورة توفير ظروف عمل صحية لذوي الاعاقة، وعلى عدم إنهاء خدماتهم أو إحالتهم للتقاعد بسبب الإعاقة أو حدوثها بعد التعيين إلا في حال بلوغ سن التقاعد أو صدور قرار من اللجنة الطبية المختصة بعدم اللياقة للعمل.

- ونص القرار على تشجيع القطاع الخاص على إدماج ذوي الإعاقة في مؤسساته ومنحهم الإعفاءات والامتيازات الخاصة بهم وعلى وجه الخصوص تلك التي تلزم بتشغيلهم وتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة بشرط أن يكون التعيين فعليا وليس شكليا.ودعا القرار الجهات المعنية إلى عدم التمييز ضد ذوي الاعاقة أثناء الاختيار والتعيين على الوظائف الشاغرة التي يجب الإعلان عنها بوضوح وشفافية، وتضمين الإعلان اسم جهة الاتصال التي يمكنهم التواصل معها إلى جانب منحهم فرص متكافئة ووقت كاف عند إجراء الاختبارات والمقابلات الوظيفية وعدم إطلاق الأحكام السلبية المسبقة بشأن قدراتهم.
- أطلقت عام 2019، سياسة حماية ذوي الإعاقة من الإساءة، تهدف إلى مكافحة جميع أشكال الإساءات التي قد يتعرض لها ذوي الاعاقة، مثل حرمان الأشخاص ذوي الإعاقة من أساسيات الرعاية والتأهيل والعناية الطبية أو الترفيه والدمج المجتمعي، أو استغلالهم في جلب المنافع المادية التي لا يتم صرفها عليهم بشكل أساسي.
- وللأشخاص ذوي الاعاقة في دولة الإمارات أيضاً الحق في الحصول على مساعدات مالية شهرية لتحقيق الرفاه الاجتماعي لهم.
- في عام 2018، أطلقت دولة الإمارات معجم لغة الإشارة الإماراتي للصم. يجمع القاموس مصطلحات لغة الإشارة المحلية الإماراتيّة ويوثقها في قاموس موحد معتمد يهدف إلى خدمة ذوي الاعاقة، فئة الصم، ودمجهم في المجتمع ونشر لغتهم بما يضمن استمرارها ونموّها. يأتي هذا الإنجاز في إطار أهداف رؤية الإمارات2021 ، وأجندتها الوطنية والسعي نحو تعزيز مجتمع متلاحم يعتز بهويته من خلال توفير بيئة شاملة تدمج في نسيجها مختلف فئات المجتمع .

<u>النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز</u>

- يوجد البرنامج الوطني لمكافحة المرض وآلية معتمدة للتعامل مع الحالات وتوفير الرعاية الصحية اللازمة لجميع الفئات وبالنسبة لفئة النساء تشكل 25% من مجموع الإصابات.
- ومن الجدير بالذكر أن جميع المصابين والمصابات المشخصين يتلقون العلاج الكامل .
- قانون اتحادي رقم (4) لسنة 2016 بشأن المسؤولية الطبية.
- قانون اتحادي رقم (14) لسنة 2014 في شأن مكافحة الأمراض السارية ولائحته التنفيذية.
- قرار مجلس الوزراء رقم (29) لسنة 2010 في شأن نظام وقاية المجتمع من فيروس نقص المناعة البشري وحماية حقوق المتعايشين معه.
- القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2019 في شأن استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في المجالات الصحية.
- القرار الوزاري رقم (14) لسنة 2021م بشأن اعتماد ميثاق حقوق المريض وواجباته .
- وهذه التشريعات تضمن سرية المعلومات الخاصة بالمرضى.

<u>النساء اللاجئات والمشردات</u>

قدمت دولة الامارات العربية المتحدة العديد من المبادرات الإنسانية لدعم النساء واللاجئات والمشردات ومنها على سبيل المثال وليس الحصر عددت المبادرات الانسانية التي أطلقتها سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيس الاعلى لمؤسسة التنمية الاسرية على الصعيدين المحلي والخارجي وكانت لهذه المبادرات نتائج هامة تركت اثارها الطيبة على كل من استفاد منها.

- تبرعت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك بقطعة ارض في ابوظبي يقام عليها مركز ايواء لضحايا الاتجار بالبشر.

- وفي مبادرة انسانية اخرى اعلنت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك الرئيسة الفخرية لهيئة الهلال الاحمر مبادرتها الكريمة بإنشاء صندوق وجهت سموها بأن يدار الصندوق من قبل الهلال الاحمر ومفوضية شؤون اللاجئين على ان تتولى الهيئة المسؤولية الادارية والمالية وتتولى المفوضية مهمة اختيار المشاريع المناسبة لتلبية الاحتياجات الخاصة غير المتوفرة للنساء والاطفال اللاجئين في مختلف مناطق العالم.
- نظم مكتب المفوضية في ابو ظبي بالتعاون مع هيئة الهلال الاحمر عددا من الفعاليات تضمنت عقد الندوات وورش العمل حول الاسلوب الموجه نحو الناس في حالات اللجوء والتعريف بأهمية صندوق المرأة اللاجئة واليه تنفيذ برامجه والتعريف بأنشطة الجانبين في مجال اغاثة اللاجئين وافاق التعاون المشترك بين المفوضية والهيئات الخيرية في الدولة.
- تولي دولة الامارات العربية المتحدة اهمية كبيرة لأوضاع المرأة والطفل وفي الساحات والمناطق الملتهبة وتسعى دائما لتبني المبادرات التي تصون كرامة هذه الشرائح وتحد من شدة استضعافها باعتبارها الاكثر تأثرا من الكوارث والازمات وتداعيات الفقر والتهميش في العديد من الاقاليم حول العالم.
- وقد وضعت هيئة الهلال الاحمر الاماراتي ضمن استراتيجيتها عدة برامج منها الاغاثي ومنها الانشائي . فالبرنامج الاول يقدم العون والمساعدات العاجلة للمتضررين من الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والزلازل وكذلك الحروب. والبرنامج الثاني يشمل اقامة البنى التحتية للمنكوبين من مدارس ومساكن ومستشفيات ومراكز تأهيل اجتماعي.
- وفي اخر احصائية لهيئة الهلال الاحمر أظهرت نتائج الإحصائية بأن قيمة البرامج الإنسانية و المشاريع الخيرية التي نفذتها الهيئة الهلال الأحمر خارج الدولة بلغت 52 مليون درهم .كما بلغت تكلفة المشاريع الخيرية و التنموية 17 مليونا وقيمة البرامج الإغاثية عشرة ملايين فيما بلغت المساعدات المقطوعة 12 مليونا إلى جانب 14 مليونا عبارة عن قيمة برامج كفالة و رعاية الأيتام داخل الدولة وخارجها.
- ودخلت هيئة الهلال الأحمر الاماراتي على خط المساعدات للاجئين حول العالم حتى غدت من اكبر الجهات المساندة لها. وقد بلغت قيمة البرامج الإنسانية و الأنشطة الإغاثية التي نفذتها هيئة الهلال الأحمر منذ العام 1994 وحتى الآن لصالح اللاجئين في عدد من الأقاليم الملتهبة 477 مليون درهم .
- وفي السودان بلغت قيمة برامج الهيئة الإنسانية للنازحين و اللاجئين و الفارين من جحيم الصراعات في دارفور و النزاعات الداخلية 11 مليونا مشيرا إلى أن قيمة برامج الهيئة لصالح اسكان المهجرين في بنجلاديش بلغت مليونا ونصف المليون درهم إلى جانب إنشاء قريتين من 50 وحدة سكنية للمهجرين في اندونيسيا بتكلفة بلغت نصف مليون درهم.

المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني

السؤال الثاني والعشرين. ما الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدولة في السنوات الخمس الماضية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وصنع القرار.

اعتماد تدابير خاصة مؤقتة مثل الحصص والمقاعد المحجوزة والمقاييس والاهداف التي تعزز مشاركة المرأة في السياسة خاصة على مستوى صنع القرار

- في عام 2019 تم اصدار قرار رقم /1/ لسنة 2019 الخاص برفع نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي إلى 50% ، وقد شمل القرار التعديلات على بعض أحكام قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم /4/ لسنة 2006 في شأن تحديد طريقة اختيار ممثلي الإمارات في المجلس الوطني الاتحادي "وتعديلاته" والذي قضى برفع نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي إلى "50%".

- وتضمن القرار 3 مواد رئيسة، تقضي المادة الأولى منها بأن لا تقل نسبة تمثيل النساء لكل إمارة في المجلس الوطني الاتحادي عن "50%" من عدد ممثلي الإمارة، وقد جاء قرار رئيس المستند إلى قرار المجلس الأعلى للاتحاد بجواز الأخذ بنظام نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي.
- وقد عزز هذا القرار التاريخي رفع نسبة تمثيل المرأة الإماراتية في المجلس الوطني الاتحادي إلى "50% " المساهمة بفاعلية في تعزيز مسيرة التنمية السياسية التي تشهدها الدولة منذ تأسيس دولة الاتحاد.
- كما أن القرار يعزز من تمكين المرأة سياسياً يجعل من التجربة البرلمانية لدولة الإمارات نموذجاً يحتذى به في التجارب البرلمانية الحديثة حول العالم، خاصة فيما يتعلق بعملية التمكين السياسي للمرأة.
- سابقة تبوء المرأة الإماراتية لنصف عدد مقاعد المجلس الوطني الإتحادي المقبل قد سبقتها خطوات أخرى في مسار التمكين السياسي للمرأة الإماراتية،حيث تجاوزت نسبة تمثيل المرأة الإماراتية في المجلس الوطني الإتحادي خلال فصله التشريعي الرابع عشر " 2006-2011" نسبة الـ"22% " والتي كانت تعد الأعلى عربياً .فيما تبوأت المرأة رئاسة المجلس الوطني الاتحادي خلال فصله التشريعي السادس عشر "2015-2019" في سابقة هي الأولى على مستوى العالم العربي.

<u>إقرار قوانين أو سياسات للمساواة بين الجنسين على المستوى الحكومة بأكملها أو مجلس الوزراء تنص على أن تشغل النساء نصف مناصب صنع القرار تقريبا</u>

- اعتمد مجلس الوزراء قراراً بتشكيل "مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين" في جميع ميادين العمل، والمساهمة في دعم مكانة دولة الإمارات محلياً ودولياً. يهدف المجلس إلى تقليص الفجوة بين الجنسين، وتحقيق التوازن بينهما في مراكز صنع القرار تحقيقاً لرؤية الإمارات، بأن تكون ضمن أفضل 25 دولة في مؤشر التوازن بين الجنسين بحلول 2021. يقدم المجلس المبادرات والمشاريع المبتكرة التي تساهم في تحقيق التوازن بين الرجل والمرأة، وتجعل من دولة الإمارات نموذجاً يحتذى به في هذا الجانب. يهدف تقليص الفجوة بين الجنسين في كافة قطاعات الدولة. وتعزيز وضع الدولة في تقارير التنافسية العالمية في مجال الفجوة بين الجنسين. والسعي لتحقيق التوازن بين الجنسين في مراكز صنع القرار. وتصنيف دولة الإمارات العربية المتحدة عالمياً كنموذج يُحتذى به في ملف التوازن بين الجنسين.و اعتبار الإمارات مرجعاً لتشريعات التوازن بين الجنسين.
- ومن اختصاصات المجلس: مراجعة التشريعات والسياسات والبرامج الحالية، واقتراح تشريعات وبرامج جديدة أو تحديثها لتحقيق التوازن بين الجنسين في مجال العمل. والتوصية بتفعيل القوانين واللوائح والقرارات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالتوازن بين الجنسين في مجال العمل، بما يحقق عدم التمييز ضد المرأة. ومراجعة ومتابعة تقارير التنافسية العالمية والتقارير الدولية، والعمل على وضع البرامج والخطط والسياسات المتعلقة بتقليص الفجوة بين الجنسين في مجال العمل. واقتراح مؤشرات التوازن بين الجنسين ورفعها لمجلس الوزراء للاعتماد، والسعي نحو تعزيز تطبيقها في الدولة بالتنسيق مع الجهات المحلية. والتنسيق مع الجهات الاتحادية والمحلية لتحقيق أهداف المجلس. و التنسيق مع وزارة الخارجية لتمثيل دولة الإمارات في المحافل الدولية واقتراح إبرام اتفاقيات التعاون والبرامج المشتركة. وإنشاء قاعدة بيانات متعلقة بالتوازن بين الجنسين في مجال العمل. ورفع تقارير دورية إلى مجلس الوزراء بشأن التقدم المنجز والمبادرات والمشاريع والاحتياجات التي يطلبها المجلس لتحقيق أهدافه.
- تم اعتماد أول تشريع من نوعه للمساواة في الرواتب بين الجنسين. بالتماشي مع الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة للأعوام 2015-2021 والتي أطلقتها سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية.

<u>توفير فرص لبناء القدرات وتنمية المهارات مثل الارشاد والتدريب على القيادة وصنع القرار والخطابة والاعتداء بالنفس و إطلاق الحملات السياسية للمرشحات والسياسيات المنتخبات أو المعنيات والكتل البرلمانية و المدافعات عن المساواة بين الجنسين</u>

- تبذل دولة الإمارات جهوداً كبيرة لتوفير جميع الإمكانات والتسهيلات لبناء قدرات وتنمية مهارات المرشحات. حيث تحرص اللجنة الوطنية للانتخابات على الارتقاء المستمر بعملية انتخابات المجلس الوطني الاتحادي لاعتبارها وسيلة فعالة لمشاركة المواطنين الإيجابية في صنع القرار الوطني، والاستمرار في تنفيذ برنامج التمكين السياسي خاصة للنساء.
- انتخابات المجلس الوطني الاتحادي تعزز للمساواة بين الجنسين والمساهمة في صنع القرار السياسي و التمكين السياسي للنساء خاصة بما يواكب مسيرة التنمية والتطور التي تشهدها الدولة في المجالات كافة.
- وتعد الارشادات والإجراءات التنظيمية والتقنية والفنية واللوجستية، بهدف تسريع وتبسيط العملية الانتخابية في مراحلها وإجراءاتها كافة ، بدءاً من توافر العديد من الطرق للتحقق من ورود أسماء المواطنين في قوائم الهيئات الانتخابية، مروراً بسهولة الإجراءات في عملية تسجيل المرشحين وتنظيم الحملات الانتخابية، وانتهاء بتطوير أنظمة التصويت وفق أفضل المعايير العالمية.وتأتي هذه التطورات لمواكبة توجهات دولة الإمارات الرامية لتعزيز الابتكار في تقديم خدمات عالية الجودة عبر تسخير التقنيات الحديثة والمبتكرة لتطوير العملية الانتخابية، وتسهيل مختلف الإجراءات الخاصة بانتخابات المجلس الوطني الاتحادي، بما يضمن مشاركة أوسع فيها، والمحافظة على سلامة تطبيق إجراءات العملية الانتخابية.
- اعتمدت اللجنة الوطنية للانتخابات التعليمات التنفيذية بما يضمن تنفيذها بأعلى درجات الدقة والشفافية والنزاهة. وتشكل التعليمات التنفيذية للانتخابات الإطار التنظيمي للعملية الانتخابية في جميع مراحلها وإجراءاتها، وتشتمل على (69) مادة مقسمة على (9) فصول، تتضمن كل ما يتعلق بتحديد اللجان التي ستقوم على تنفيذ الانتخابات، وقواعد الانتخاب، وبيان حقوق وواجبات الناخبين والمرشحين، والمخالفات الانتخابية والجزاءات المقررة لها، والطعون الانتخابية، وإجراءات الفرز وإعلان النتائج.
- كما تضمنت تعديلات التعليمات التنفيذية زيادة رسم تسجيل المرشحين من ألف درهم ليصبح ثلاثة آلاف درهم، إضافة إلى تنظيم عملية ترشح أصحاب الهمم، حيث يحق للناخبين من أصحاب الهمم، الذين تتوافر فيهم الشروط القانونية المطلوبة، الترشح لعضوية المجلس شريطة تقديم تقرير طبي معتمد من اللجنة الطبية العليا في وزارة الصحة ووقاية المجتمع، مبيناً فيه ماهية الإعاقة ودرجتها ومدى تأثيرها على قيام طالب الترشح بأداء المهام المنوطة بعضو المجلس. وتضمنت التعديلات - أيضاً - زيادة سقف الإنفاق على الحملات الانتخابية سواء للنساء والرجال على حد سواء ليصبح (3) ملايين درهم، إضافة إلى زيادة الحد الأقصى لقيمة الغرامة المالية المقررة للمخالفات الانتخابية إلى (10) آلاف درهم.
- كما يهدف الدليل إلى إحاطة المرشحين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات؛ بحيث يصبح كل منهم - وبخاصة الذين يخوضون التجربة الانتخابية للمرة الأولى - ملماً بكل جوانب عملية انتخابات المجلس الوطني الاتحادي 2023.

ويتضمن الدليل مجموعة من الموضوعات التي تهم المرشحين، وأهمها: عملية تسجيل المرشحين وشروط وإجراءات الترشح والوثائق المطلوبة للترشح وآلية تسجيل طلبات الترشح، كما يوضح ضوابط وقواعد الحملات الانتخابية والتمويل المخصص لها، ودور وكلاء المرشحين، وحقوق وواجبات المرشح والجزاءات التي يمكن توقيعها عليه في حال ارتكب أية مخالفة من شأنها الإخلال بسير الانتخابات أو التأثير في سريتها أو حريتها أو نزاهتها بأي شكل، أو تعطيل تطبيق أي من أحكام التعليمات التنفيذية الصادرة بشأنها، وآلية الطعن على إجراءات الاقتراع ونتائج الفرز، وكذلك عملية اعتماد النتائج النهائية للانتخابات.

- وقد وفرت اللجنة الوطنية للانتخابات العديد من التسهيلات للمرشحين لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي 2023 للتعبير عن أنفسهم وعرض برامجهم الانتخابية والقيام بالأنشطة التي تستهدف إقناع الناخبين باختيارهم في الدورة الخامسة من الانتخابات.

كما وفرت اللجنة خدمة الحصول على ترخيص بشأن خطة الحملات الانتخابية إلكترونياً، عن طريق تعبئة استمارة طلب الموافقة على خطة الحملة الانتخابية للمرشح، عبر الموقع الإلكتروني. uaenec.ae .

السؤال الثالث والعشرون. ما الإجراءات التي اتخذتها الدولة في السنوات الخمس الماضية لزيادة تمكين المرأة من التعبير والمشاركة في صنع القرار في وسائل الاعلام بما في ذلك من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)

تعزيز توفير التعليم والتدريب على الصعيدين الرسمي والتقني المهني (TVET) في وسائل الاعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك مجالات الإدارة والقيادة

- **تلتزم دولة الإمارات بالمساواة بين الجنسين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات حيث قامت الجهات المعنية في الدولة بتوفير فرص التعليم والتدريب للمرأة في كافة مواقع العمل في الإمارات بالمعارف والتعليم وصقل مهاراتها من خلال مجموعة من البرامج التعليمية والتوعوية والتدريبية في عدة مجالات خدمة لأهداف تمكين المرأة.وتم كذلك توفير خدمات الاستشارات والتوجيه والإشراف الفني والإداري والتنفيذي للمشاريع الريادية في مجال التكنولوجيا التي تكون المرأة هي المستفيد الأساسي منها و/أو التي تديرها وتشرف عليها، وتطوير المهارات القيادية للمرأة من خلال مجموعة من برامج التمكين وصولا لزيادة قدرة المرأة في التأثير والفاعلية.**
- **تصل نسبة تمثيل المرأة الإماراتية العاملة في القطاع النووي في دولة الإمارات إلى 20 فالمائة من إجمالي القوى العاملة لديها، وتُعد هذه واحدة من أعلى نسب مشاركة السيدات في المؤسسات العاملة ضمن قطاع الطاقة النووية حول العالم، مع حصولها على أعلى المؤهلات في الهندسة النووية.**
- **لعب قطاع الفضاء الإماراتي دوراً مهماً في استقطاب المرأة الإماراتية بمختلف تخصصاتها الهندسية والعلمية والتقنية، لتعمل ضمن المشروعات الكبيرة، التي تطلقها الدولة في هذا القطاع، وفي مقدمتها مشروع الإمارات لاستكشاف المريخ مسبار الأمل، الذي توج جهود الدولة في بناء موارد بشرية من الإماراتيين عالية الكفاءة في مجال تكنولوجيا الفضاء، وتطوير المعرفة والأبحاث العلمية والتطبيقات الفضائية.ويتميز مشروع الإمارات لاستكشاف المريخ بمشاركة نسائية هي الأعلى عالمياً بنسبة 34 فالمائة من فريق العمل، واللاتي يعملن في الجوانب المختلفة للمشروع، منها العلمي والتقني والهندسي والإداري، فيما يبلغ عدد أعضاء الفريق العلمي من النساء 80%، وضعوا تصوراً شاملاً للبيانات والمحتوى العلمي، الذي سيوفره المسبار ومتطلبات تحليلها، ومن ثم إمداد المجتمع العلمي العالمي بها للاستفادة من محتواها.**
- **وتشكل المرأة 55.5 في المائة في مجلس علماء الشباب و37.5 في المائة في مجلس علماء الإمارات، كما تشكل ما يقارب ثلثي الطلبة الملتحقين بالجامعات الحكومية، وأكثر من نصف الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي الخاصة.**
- **وتمثل الطالبات الإماراتيات 70% من خريجي الجامعات، كما يبلغ عدد الطالبات في كليات التقنية العليا أكثر من 10 آلاف طالبة. وتمثل النساء 56% من خريجي الجامعات الحكومية في الإمارات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، و60% من خريجي معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا في أبوظبي هن من الإناث.**

- **تبلغ نسبة الفتيات من خريجي التخصصات المرتبطة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حوالي 49%.**

اتخاذ تدابير لتعزيز وصول التكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولتوفيرها بتكلفة ميسورة والتمكين من استخدامها للنساء والفتيات على سبيل المثال مراكز خدمة الواي فاي المجانية ومراكز التكنولوجيا المجتمعية

- **بهدف تشجيع وتمكين النساء للقيام بأدوار ونماذج أكثر قوة ورسوخاً في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تم سن التشريعات في التي كفلت حرية تدفق المعلومات وتوفر مصادر المعرفة والثقافة عبر قنوات الاتصال الإعلامي المتنوعة وأصبحت دولة الإمارات مركزا دوليا لأكبر مؤسسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمؤسسات الإعلامية المحلية والعالمية.**
- **وانتهجت حكومة الامارات سياسة عليا لقطاع الاتصالات والمعلومات تهدف إلى تهيئة بيئة تمكينية لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية تتمثل في مستوى تأسيسي يستهدف وضع البنية الأساسية اللازمة للبيئة الإلكترونية لمجتمع**

المعلومات والاتصالات ومدها إلى كافة أرجاء الدولة وكفالة استخدامها من قبل الجميع ودون أي تفرقة وبتكلفة معقولة. تقدم العديد من خدماتها للجمهور عبر الوسائل الإلكترونية . وتهدف الامارات إلى زرع الثقافة التكنولوجية في الدولة وإتاحة الفرصة لجميع فئات المجتمع للتمتع بمزايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال العديد من المبادرات ومنها إدخال تعليم تكنولوجيا المعلومات والانترنت في مدارس الدولة لجميع مراحل التعليم وإنشاء الكليات التقنية المتخصصة وتدريب الكوادر الوطنية لمواكبة التطور المستمر لمجتمع المعلومات.

- وأثبتت عمليات التقييم والقياس التي تقوم بها هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية جودة شبكة الاتصالات، حيث بينت أن نسبة الانقطاع في مكالمات الهاتف المتحرك، لا تتجاوز 0,25 %، وهي نسبة تقل بمعدل أربع مرات عن النسبة القياسية المتعارف عليها بين كبريات الشركات المشغلة للشبكات في قطاع الاتصالات عالمياً.
- وكانت دولة الإمارات أول من قدم شبكات الجيل الثالث والجيل الرابع للهاتف المتحرك على مستوى المنطقة، كما كانت من أوائل دول العالم في البدء باختبارات شبكات الجيل الخامس ، وتستثمر لأجلها في أحدث الحلول والتقنيات المستقبلية مثل حلول الاتصال بين الأجهزة (M2M) وإنترنت الأشياء (IoT).

<u>التعاون مع ارباب العمل في مجال الاعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين السياسات الداخلية وممارسات التوظيف على أساس طوعي</u>

- حرصت دولة الإمارات على استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتقديم الخدمات الحكومية بالسرعة المطلوبة، فضلاً عن خدمات مصممة وفقاً لرغبة المتعاملين . تبوأت دولة الإمارات المركز الأول عربياً والـ 26 عالمياً في مؤشر الجاهزية الشبكية 2016((NRI ، والذي يقيس قدرة اقتصاد معين على الانتفاع من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، لزيادة المنافسة والتطور.
- واحتلت المرتبة الأولى على مؤشرات تأثير استخدام الحكومة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تحسين الخدمات الحكومية، ونجاح الحكومة في ترويج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدولة، وأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رؤية الحكومة للمستقبل، ونسبة تغطية شبكة الهاتف النقال للسكان، وحلت دولة الإمارات في المرتبة الثانية عالمياً، في مؤشر مشتريات الحكومة لمنتجات التكنولوجيا المتقدمة.
- حسب مكتب الذكاء الاصطناعي فإن النساء يشكلن ما نسبته 46% من خريجي برنامج الذكاء الاصطناعي. كما يشكل معدل النساء ضمن فريق عمل مركز محمد بن راشد للفضاء حوالي 42%، وتزيد هذه النسبة بشكل ملحوظ في الأدوار العملية حيث شكلت النساء نسبة 80% من الفريق العلمي لمسبار الأمل. وتشكل نسبة النساء ضمن العاملين في برنامج رواد الفضاء 70%. وفي أبريل 2021 تم اختيار نورة المطروشي من قبل ناسا كأول رائدة فضاء إماراتية وعربية لتدريب مجموعة رواد الفضاء 23 التابعة لناسا للعمل كأخصائية في مهمة دولية، مما يجعلها أول رائدة فضاء عربية. وبلغت نسبة النساء من إجمالي المؤهلين ضمن المعرض الوطني للعلوم والتكنولوجيا حوالي67%، مما يظهر مدى التقدم الذي تُحرزه النساء في هذه المجالات.

<u>الرابع والعشرون. يرجى وصف الأجهزة الوطنية الحالية المعنية بالمرأة في الدولة (هيئة حكومية مخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) ووصف التدابير التي اتخذتها الدولة على مدى الخمس سنوات الماضية لإنشاء هذه الأجهزة وتعزيزها</u>

- الجهاز الأول المعني بالمرأة في دولة الامارات العربية المتحدة هو الاتحاد النسائي العام برئاسة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك.
- يعتبر الاتحاد النسائي العام بموجب قانون تأسيسه عام 1975 هو الممثل الرسمي للمرأة في الدولة وفي ضوء ذلك فإنه الجهة المعنية برسم الاستراتيجيات والبرامج المعنية بالنهوض وتمكين وريادة المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويعمل وفق منهج تشاركي مع المؤسسات الاتحادية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

- الاتحاد النسائي العام له دور حيوي في المجتمع الإماراتي. حيث يعمل على متابعة تنفيذ ورصد جهود المؤسسات في تنفيذ الاستراتيجية عبر بوابة إلكترونية(بوابة المرأة الاماراتية التي تعتبر أول ارشيف وطني يوثق انجازات ومكاسب المرأة الاماراتية ويبرز النجاحات التي حققتها المرأة في مختلف المجلات وهي مرجعية رأسية لمتخذي القرار و الجهات و الباحثين و المهتمين بقضايا وشؤن المرأة) إلى جانب عقد اجتماعات دورية مع المؤسسات للمتابعة وتجدر الاشارة هنا أن مجلس الوزراء كلف مكتبه بالتنسيق المباشر مع الاتحاد النسائي العام لتنفيذ وتسريع مبادرات تمكين المرأة كما أن هناك تكليف من قبل وزارة الدولة لشؤون الرئاسة لوزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي للتنسيق مع الاتحاد النسائي العام لرفع مؤشر مشاركة المرأة في المجلس الوطني الاتحادي.

<u>الميزانية</u>

إن الميزانية الاتحادية للدولة تخصص جزء للمنافع الاجتماعية التي تشمل جميع احتياجات المرأة ، حيث أن الميزانية الاتحادية للخطة الخمسية للسنوات 2022-2026 بإجمالي 290 مليار درهم تعد الميزانية الأكبر في تاريخ دولة الامارات لتوفير الحياة الكريمة لشعب دولة الامارات ستبقى أولوية رئيسية، ولبناء الاقتصاد الوطني الأكثر توازناً هو نهج أساسي لتحقيق التنمية الشاملة للاتحاد، وتم توزيع اعتمادات الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2022 على القطاعات المختلفة على الشكل التالي: أولاً: التنمية الاجتماعية والمنافع الاجتماعية: بلغت تقديرات البرامج المخصصة للتنمية الاجتماعية والمنافع الاجتماعية "24,2" مليار درهم بنسبة "41,2%" من إجمالي الميزانية العامة.وبلغت الاعتمادات المخصصة لبرامج التعليم العام والجامعي "9,6" مليار درهم بنسبة "16,3%" من إجمالي الميزانية.وبلغت تقديرات تكاليف برامج التعليم العام "6,1" مليار درهم بنسبة "10,4%ط من إجمالي الميزانية العامة.وبلغت تقديرات التعليم الجامعي "3,5" مليار درهم بنسبة "5,9%" من إجمالي الميزانية العامة.وبلغت المخصصات المالية للخدمات الصحية ووقاية المجتمع "4,9" مليار درهم، بنسبة "8,4%" من إجمالي الميزانية العامة، لتقديم أرقى مستويات خدمات الرعاية الصحية.وبلغت اعتمادات برامج ضمان الحقوق الاجتماعية وتفعيل الدمج المجتمعي بوزارة تنمية المجتمع "3,5" مليار درهم، بنسبة "6%" من إجمالي الميزانية لتأكيد رعاية الدولة للفئات التي تستحق الدعم، وتقديم الإعانات إلى الفئات الخاصة التي تحتاج إلى الرعاية. وتم تخصيص لقطاع التنمية الاجتماعية مبلغ "19,4" مليار درهم بنسبة "32,9%" من اجمالي الميزانية. يشار أيضاً إلى أنه تم ادراج مبلغ "980,5" مليون درهم للمشروعات الاتحادية، مع تخصيص مبلغ "751,5" مليون درهم لمشروعات الطاقة والبنية التحتية، وتشمل هذه الميزانية المرأة والرجل على حد سواء .

<u>وأهم إنجازات الاتحاد النسائي خلال الخمس سنوات الماضية</u>

- خلال استضافة دولة الامارات العربية المتحدة مؤتمر "COP 28"، عام 2023، أطلق الاتحاد النسائي ووزارة الخارجية ومكتب الاتصال الخليجي التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مبادرة التغيير المناخي والمساواة بين الجنسين، تحت رعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك "أم الإمارات"، كما نظم فعالية "عام الاستدامة 2023 - الابتكار والتغير التكنولوجي والتعليم في العصر الرقمي لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات"، بحضور الدكتورة إليزابيتا جورجييفسكا، السيدة الأولى لجمهورية مقدونيا الشمالية، واستعرض خلالها جهود دولة الإمارات العربية المتحدة التي تمكنت من تحقيق الاستدامة والحياد المناخي وجعل منظومة التصنيع في الدولة أكثر ذكاءً وحفاظاً على الموارد الطبيعية، وذلك في ظل إدراك كامل لأهمية إشراك المرأة كطرف فاعل ومؤثر في توظيف التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في تعزيز الاستدامة وتحسين جودة حياة الناس.
- وفي إطار شراكة استراتيجية دولية أطلق كل من الاتحاد النسائي العام، ووزارة الخارجية، وأكاديمية محمد بن زايد للزراعة والبيئة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبدعم من هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، مبادرة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك لتمكين المرأة الريفية في أفريقيا في مجال الزراعة، بهدف الحد من الآثار المترتبة على التغير المناخي وتمكين النساء والفتيات وتعزيز الأمن الغذائي، وتماشياً مع الأولويات التي تركز عليها سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.
- وبذل الاتحاد النسائي جهوداً واضحة في مجال تمكين وتأهيل المرأة الإماراتية للمشاركة السياسية، من خلال تنظيم المؤتمرات والندوات المتخصصة في هذا المجال، التي أتاحت للمرأة الإماراتية فرصة الاطلاع على تجارب الدول العربية الشقيقة وخاصة في فترة الانتخابات، وكان من ضمنها التعاون مع وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي في تنظيم محاضرة توعوية

بعنوان "كوني جزءاً من الحدث"، وذلك في إطار مبادرة مجالس الأحياء في دورتها (السادسة) في إمارة أبوظبي، بهدف تعزيز الوعي بطبيعة الحياة البرلمانية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتسليط الضوء على المكانة المرموقة التي تحظى بها المرأة الإماراتية في مجال العمل البرلماني.

- وجسد برنامج "أطلق" الذي ينظمه الاتحاد النسائي العام وبوابة المقطع التابعة لمجموعة موانئ أبوظبي، برعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك "أم الإمارات"، الحراك الاستباقي لدولة الإمارات العربية المتحدة لتعزيز حضور المرأة ورفع مكانتها في العمل التقني المرتبط بالمشاريع الاستراتيجية في مجالات التجارة والخدمات اللوجستية والابتكار والتكنولوجيا الحديثة، وقدم نموذجاً رائداً لواحدة من المبادرات المستدامة، بعدما تمكن من تخريج أربع دفعات ليعلن بعدها إطلاق دفعته الخامسة التي تمّ فيها فتح الباب لمشاركة الشباب إلى جانب أخواتهم من الشابات للمرة الأولى، بهدف استيعاب الطلب الواسع والمتزايد على الاستفادة منه، ليدشن مرحلة جديدة تجسد جوهر مشروع الدولة الحضاري والتنموي القائم على الاستثمار في رأس المال البشري وبناء كوادر وطنية؛ حيث أعلن الاتحاد وبوابة المقطع، تدشين مبادرة "سفراء أطلق" التي تم استحداثها ضمن البرنامج، بهدف إتاحة فرص تدريبية لمدة 6 أشهر لنخبة من خريجات الدفعات الأربعة السابقة، وتوفير تجربة للتعايش مع بيئة العمل المتطورة ببوابة المقطع.
- ويسعى الاتحاد النسائي العام لتمكين رائدات الأعمال وصاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من تنمية مشاريع أعمالهن، وتوفير الخبرات اللازمة والدعم الفني والإداري لهن، من خلال إطلاق العديد من المبادرات النوعية وإقامة الكثير من المعارض؛ إذ أطلق الاتحاد في النصف الأول من عام 2023 النسخة الثانية من معرض "تجوري"، بمشاركة علامات تجارية من مشاريع الشباب الوطنية المتنوعة، في سبيل تعزيز مشاركتهن الفعلية في القطاع الاقتصادي وترويج المنتجات الشبابية والأسرية وتعزيز قيم الإنتاج والمحافظة على الحرف والصناعات التراثية بما يعود على الاقتصاد الإماراتي والأسرة والمجتمع بالنفع.
- وحقق الاتحاد العديد من الإنجازات منذ إطلاق مبادرة "معاً نستطيع" في شهر ديسمبر 2022 بالتعاون مع شركائه من الجهات المعنية في الدولة، من أبرزها التعاون مع مؤسسة زايد العليا لأصحاب الهمم في تنفيذ مشروع جسور الأمل ضمن محور المبادرة الاجتماعي "الدعم والإرشاد الأسري"، إلى جانب مشاريع المحور الاقتصادي المتمثلة في "مشروع التمكين الزراعي ومشروع الخياطة ومشروع كافيه النخلة"، كما بدأت مستشفى "أن أم سي" تفعيل محور التمكين الوظيفي وذلك بتوظيف 4 من أصحاب الهمم، فيما تشتمل المبادرة على كل ما يخص المرأة والفتاة من أصحاب الهمم للوصول بهذه الفئة إلى مجالات التمكين المختلفة والتركيز على قضاياها في مختلف جوانب الحياة مع رفع التوصيات الهامة لمتخذي القرار.
- وأطلق الاتحاد مبادرة "بيوت مستدامة"، برعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك "أم الإمارات"، بإقامة جلسة حوارية تحت عنوان "معاً نحو الصفر"، للتوعية بأهمية تقليل استخدام المواد البلاستيكية المستخدمة لمرة واحدة، واستخدام بدائل مستدامة وصديقة للبيئة، ونظم بعدها جلسة حوارية افتراضية بعنوان "دور المرأة في تعزيز الاستدامة البيئية"، بهدف تسليط الضوء على الممارسات المستدامة لإكساب المرأة المفاهيم والمعارف النظرية والمهارات العملية الخاصة وتعزيز عملها لمعالجة تحديات الاستدامة ودورها في البحث عن حلول مبتكرة يستفيد منها الجميع للمحافظة على البيئة وصيانة الموارد لصنع غد أفضل لأجيال المستقبل، وذلك في إطار برامجه الرائدة لتعزيز وعي المرأة البيئي والذي يعتبر عاملا رئيسا لمجتمع يتبنى الممارسات البيئية الصحية، ويرغب في تغير سلوك الأفراد.
- ومن منطلق سعيه الدؤوب لدعم الاستقرار الأسري والتشجيع على الزواج وتكوين أسر مستقرة وسعيدة، أطلق الاتحاد النسائي العام برنامج "تياسير"، برعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك "أم الإمارات"، بهدف زيادة الوعي بضرورة تقليل تكاليف الزواج، سعياً للمساهمة في بناء أسر مستقرة ومتماسكة، وترسيخ مفهوم الترابط الأسري وإرساء القيم والأخلاق العربية والإسلامية الفاضلة، وإعلاء قيم المواطنة الصالحة، بما يحقق إحدى الأولويات الوطنية المتمثلة في مجتمع متلاحم، وذلك بتنظيم العديد من المحاضرات في المجالس النسائية بالدولة.
- ويواصل الاتحاد النسائي العام دوره في تعزيز وتأهيل المرأة للتعامل مع التحديات المختلفة التي تفرضها التقنيات الرقمية الحديثة، وذلك بعقد جلسة توعوية تحت عنوان "كيف تحمي نفسك وأسرتك من أخطار الفضاء الإلكتروني"، ضمن مبادرة النبض السيبراني للمرأة والأسرة، كما نظم يوماً مفتوحاً تحت عنوان "استدامة الأمن الرقمي للإمارات"، ضمن فعاليات دولة

الإمارات بمناسبة اليوم العالمي للإنترنت الآمن تحت شعار "معاً من أجل إنترنت أفضل"، وفي إطار دوره في ترسيخ التوعية الرقمية لدى المرأة الإماراتية التي تقوم بنقل التوجيه الآمن لاستخدام التقنيات بالطريقة المثلى، ونشر ثقافة المسؤولية المجتمعية في الفضاء الرقمي، لدى أفراد المجتمع.

- ونظم الاتحاد بالتعاون مع القيادة العامة لشرطة أبوظبي ممثلة في مديرية مكافحة المخدرات، وبرعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك "أم الإمارات"، ملتقى تحت شعار "شاركنا لنمنعها" بمناسبة "اليوم الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها"،
- ويولي الاتحاد النسائي العام اهتماماً خاصاً بصحة وسعادة المجتمع بشكل عام والمرأة بشكل خاص، وقد نظم من هذا المنطلق بالتعاون مع اتحاد الإمارات لرياضة المرأة وشركائه الاستراتيجيين، عددا من الفعاليات الرياضية من أبرزها مسيرة للمشي، والتي جاءت ضمن فعاليات الاحتفال بعيد الاتحاد الـ51 لدولة الإمارات، كما أقام جلسات لـ"اليوجا"، استهدفت حاميات التراث من مركز الصناعات للحرف اليدوية، ويوماً رياضياً مفتوحاً للمرأة والطفل تحت عنوان "أحيا بنشاط وحيوية"، في إطار فعاليات اليوم الرياضي الوطني، تحت شعار "الإمارات تجمعنا"، فيما نظم بمناسبة يوم زايد للعمل الإنساني مسابقات لرياضة الريشة الطائرة بين لاعبات الأولمبياد الخاص الإماراتي وصاحبات الهمم المنتسبات لجمعية أمهات أصحاب الهمم "همة"، في أجواء ترفيهية مليئة بالنشاط والمتعة.
- وأطلق الاتحاد النسائي العام مبادرة "تمرة" لتعزيز شعور العاملين بالولاء والانتماء وإشاعة روح التعاون والألفة بين أفراد المجتمع وترسيخ معاني العطاء وقيم التكافل والتراحم الاجتماعي.
- وانطلاقا من إيمانه بأن السنع الإماراتي، جزء مهم من الهوية الوطنية، وبأنه إرث امتد من الأجداد إلى الأسلاف، سعى الاتحاد النسائي العام للمساهمة في تعزيزه لدى الناشئة من خلال استضافة طلبة المدارس في مقره؛ إذ استضاف طلاب مدرسة الإمارات في مكتبة فاطمة بنت مبارك.
- وشارك الاتحاد في العديد من الندوات والمحاضرات، بالتعاون مع شركائه الاستراتيجيين، وقدم أوراق عمل تتحدث عن جوانب تقدم المرأة وأوجه الدعم الذي تحظى به، وشارك في ندوة "قيم الاستدامة في عطاءات أم الإمارات" التي نظمتها مؤسسة بحر الثقافة خلال فعاليات معرض أبوظبي الدولي للكتاب.

- وتعاون الاتحاد النسائي العام مع مكتب الاتصال التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، في إطلاق حملة "تنفيذ مبادئ تمكين المرأة"، التي تمثل دعوة تحث شركات القطاع الخاص من جميع الأحجام على توسيع جهودها في مجال تنفيذ مبادئ تمكين المرأة، التي تعتبر بمثابة مجموعة من المبادئ التي تقدم إرشادات توجيهية للشركات بشأن كيفية تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة وتمكين المرأة في مكان العمل والسوق والمجتمع.
- وسعياً لترسيخ أهمية العلم والمساواة بين الجنسين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، نظم الاتحاد النسائي العام بالتعاون مع جامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية- إدارة المرأة) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (مكتب الدول العربية)، في نيويورك، فعالية جانبية رفيعة المستوى تحت عنوان "المرأة العربية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات STEMكفرصة استثنائية لإعادة التفكير في نموذج التمكين الاقتصادي للمرأة: المرأة الإماراتية كنموذج يحتذى به"، وذلك في إطار أعمال الدورة السابعة والستين للجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة.
- ومثّل الاتحاد دولة الإمارات في العديد من الفعاليات والاجتماعات والمؤتمرات الدولية، من أبرزها اجتماع مجموعة العمل للتمكين الاقتصادي للمرأة لدول رابطة "أيورا" بطهران، والاجتماع الإقليمي حول "تنفيذ الاستراتيجية العربية للوقاية والاستجابة لمناهضة كافة أشكال العنف في وضع اللجوء، وخاصة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات"، الذي عقد في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية، والاجتماع الأول للجنة الدائمة لشؤون المرأة بدول مجلس التعاون الذي استضافته سلطنة عمان، والدورة العادية الثانية للمجلس الوزاري - منظمة تنمية المرأة التي أقيمت في جمهورية مصر العربية، والمؤتمر الدولي الأول

للمرأة تحت شعار "السلام والديمقراطية" في أنغولا، والحلقة التشاورية الإقليمية حول العنف ضد المرأة والفتاة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي عقدت بدولة الكويت

الجهاز المعني بالتوازن بين الجنسين

- مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين" يهدف المجلس إلى تقليص الفجوة بين الجنسين، وتحقيق التوازن بينهما في مراكز صنع القرار تحقيقاً لرؤية الإمارات، بأن تكون ضمن أفضل 25 دولة في مؤشر التوازن بين الجنسين بحلول 2021. يقدم المجلس المبادرات والمشاريع المبتكرة التي تساهم في تحقيق التوازن بين الرجل والمرأة، وتجعل من دولة الإمارات نموذجاً يحتذى به في هذا الجانب.

أهداف المجلس

- تقليص الفجوة بين الجنسين في كافة قطاعات الدولة.
- تعزيز وضع الدولة في تقارير التنافسية العالمية في مجال الفجوة بين الجنسين.
- السعي لتحقيق التوازن بين الجنسين في مراكز صنع القرار.
- تصنيف دولة الإمارات العربية المتحدة عالمياً كنموذج يُحتذى به في ملف التوازن بين الجنسين.
- اعتبار الإمارات مرجعاً لتشريعات التوازن بين الجنسين.

اختصاصات المجلس

- مراجعة التشريعات والسياسات والبرامج الحالية، واقتراح تشريعات وبرامج جديدة أو تحديثها لتحقيق التوازن بين الجنسين في مجال العمل.
- التوصيه بتفعيل القوانين واللوائح والقرارات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالتوازن بين الجنسين في مجال العمل، بما يحقق عدم التمييز ضد المرأة.
- مراجعة ومتابعة تقارير التنافسيه العالمية والتقارير الدولية، والعمل على وضع البرامج والخطط والسياسات المتعلقة بتقليص الفجوة بين الجنسين في مجال العمل.
- اقتراح موشرات التوازن بين الجنسين ورفعها لمجلس الوزراء للاعتماد، والسعي نحو تعزيز تطبيقها في الدولة بالتنسيق مع الجهات المحلية.
- التنسيق مع الجهات الاتحادية والمحليه لتحقيق أهداف المجلس.
- التنسيق مع وزارة الخارجية لتمثيل دولة الإمارات في المحافل الدولية واقتراح إبرام اتفاقيات التعاون والبرامج المشتركة.
- إنشاء قاعدة بيانات متعلقة بالتوازن بين الجنسين في مجال العمل.
- رفع تقارير دورية إلى مجلس الوزراء بشأن التقدم المنجز والمبادرات والمشاريع والاحتياجات التي يطلبها المجلس لتحقيق أهدافه.
- أية مهام أخرى ذات صله بأهداف المجلس، يكلفه بها مجلس الوزراء.

إنجازات مجلس التوازن بين الجنسين

- حققت دولة الإمارات إنجازاً عالمياً جديداً في مجال التوازن بين الجنسين بتقدمها إلى المرتبة السابعة على مستوى العالم، واحتفاظها بالمركز الأول إقليمياً في مؤشر المساواة بين الجنسين 2024، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، محققة نقلة نوعية في ترتيبها بهذا المؤشر المهم .

- إطلاق دليل التوازن بين الجنسين (الأول من نوعه عالمياً) كأول دليل من نوعه على مستوى العالم لدعم التوازن بين الجنسين في بيئة العمل، وكمرجع محوري لمؤسسات الدولة ضمن القطاعين الحكومي والخاص على طريق تقليص الفجوة بين الجنسين، بما يدعم رؤية الإمارات 2021 وأهداف التنمية المستدامة 2030.

- المؤشر الوطني للتوازن بين الجنسين تم طرح 3 فئات تكريم للجهات الاتحادية والمحلية والخاصة، من خلال ثلاث مبادرات لتشجيع الجهات والأفراد الداعمين لملف التوازن بين الجنسين في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي: أفضل شخصية داعمة للتوازن بين الجنسين، أفضل جهة حكومية اتحادية داعمة للتوازن، وأفضل مبادرة لدعم التوازن.

الخامس والعشرين .ما الآليات والأدوات الأخرى التي استخدمتها الدولة في السنوات الخمس الماضية لتعميم المساواة بين الجنسين على مستوى القطاعات؟ (على سبيل المثال جهات التنسيق المراعية للمنظورة الجنساني في السلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية وآليات التنسيق المشتركة بين الوزارات وعمليات التقييم المؤسسي المراعية للمنظور الجنساني والمشاورات مع المنظمات النسائية.

- تم ذكر العديد من الاليات والأدوات والتشريعات والقوانين التي وضعتها حكومة دولة الامارات العربية المتحدة لتعميم المساواة بين الجنسين تم ذكرها في هذا التقرير.
- الآلية الوطنية للتنسيق بين الوزرات تكون عبر اللجنة الوطنية الدائمة لحقوق الإنسان التابعة لوزارة الخارجية.
- توجد عدة جهات للتنسيق المراعي للمنظور الجنساني وأهمها الاتحاد النسائي العام ومجلس التوازن بين الجنسين.
- أما بالنسبة للسطات التنفيذية والتشريعية و القضائية، فبعد تعديل قانون السلطة القضائية تم تعيين عدد أربع قاضيات و3 وكيلات نيابة عامة بالمحاكم الاتحادية كما يوجد عدد (33) امرأة ضمن وظائف السلطة القضائية كمستشارات قانونيات في إدارة التشريع ومكاتب إدارة الدعوى بالمحكمة والتعاون الدولي و كذلك في محاكم دبي 8 قاضيات و18 وكيلة نيابة عامة كما تقوم وزارة العدل سنويا في المعهد القضائي بتدريب العشرات من خريجات كليات القانون على القوانين والإجراءات القضائية وأعمال المحاماة مما يسهم في نشر المعرفة القانونية وتمكين المرأة من العمل بالوظائف القانونية والقضائية ونشر الحقوق والثقافة القانونية بين النساء حيث بلغ نسبة المحاميات المشتغلات بالمهنة خمسين بالمئة من عدد الذكور.
- بالنسبة لعمليات التقييم المؤسسي تم إطلاق الدليل الذي يتضمن أطر واضحة ومعايير محددة تساعد جهات العمل على تهيئة البيئة الملائمة والداعمة للتوازن ومعالجة الفجوات، ويقدم الدليل فرص التنفيذ الفعال للمؤسسات لتراعي المنظور الجنساني للتوازن في إطار عمل الإدارة والسياسات وأدوات إدارة الموارد البشرية والمبادئ التوجيهية للممارسات الجيدة والمؤشرات بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية لصنع السياسات التي تساهم في صنع نهج وطني يخاطب المؤسسات الحكومية والخاصة لدعم توازن الجنسين.
- أما بالنسبة للمشاورات مع المنظمات النسائية الجمعيات النسائية التي تلعب دورًا هامًا، ويتم التنسيق معها من خلال الاتحاد النسائي العام الذي يعتبر الآلية الوطنية المعنية بتمكين وريادة المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو المظلة التي تدعم جهود الحركات النسائية في الدولة وتوجهها لخدمة قضايا وشؤون المرأة في مختلف المحافل المحلية والإقليمية والدولية. ويضم في عضويته الجمعيات النسائية المؤسسة له وهي: جمعية النهضة النسائية، وجمعية الاتحاد النسائية، وجمعية أم المؤمنين، والجمعية النسائية، وجمعية نهضة المرأة.

السادس والعشرون. إذا كانت هناك مؤسسة وطنية لحقوق الانسان في الدولة فما التدابير التي اتخذتها لمعالجة انتهاكات حقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين؟

- تم انشاء الهيئة الوطنية لحقوق الانسان بموجب القانون الاتحادي رقم / 12/ لسنة 2021 30 أغسطس2021 كمؤسسة مستقلة ذات شخصية اعتبارية تمارس نشاطاتها وفق مبادئ باريس المنظِّمة لدَور المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري في ممارسة مهامها وأنشطتها واختصاصاتها، وتهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته، وفقاً لأحكام الدستور والقوانين والتشريعات السارية في الدولة والمواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
- ومن الاختصاصات والمهام المناطة بالهيئة المشاركة مع السلطات و الجهات المختصة في وضع خطة عمل وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الدولة واقتراح آلية تنفيذها والعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان وتوعية أفراد المجتمع بها بما في ذلك عقد الندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش المتعلقة بحقوق الإنسان وتقديم المقترحات والتوصيات والمشورة إلى السلطات والجهات المختصة في كل ما من شأنه حماية وتعزيز حقوق الإنسان ومتابعتها إلى جانب تقديم اقتراحات إلى السلطات المختصة حول مدى ملاءمة التشريعات والقوانين للمواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان . وكذلك، رصد أي تجاوزات أو انتهاكات لحق من حقوق الإنسان والتأكد من صحتها وإبلاغها إلى السلطات المختصة إضافة إلى المشاركة في المحافل الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان.
- ومن أهداف الهيئة تعريف كافة أفراد المجتمع بحقوقهم التي كفلها القانون في دولة الإمارات العربية المتحدة، والقوانين المرعية والمواثيق والعهود الدولية المعنية، ومساعدتهم على اتخاذ الإجراءات التي تضمن لهم صون هذه الحقوق، وحمايتها في حال وقوع أي تجاوز عليها.

المجتمعات المسالة التي لا يهمش فيها أحد

السابع والعشرين. ما الإجراءات التي اتخذتها الدولة في السنوات الخمس الماضية لإقامة السلام والحفاظ عليه وتشجيع المجتمعات المسالمة التي لا يهمش فيها أحد من أجل التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن؟

اعتماد وتنفيذ خطة عمل وطنية معنية بالمرأة والسلام والأمن

- أطلقت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية أم الإمارات، الخطة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة لتنفيذ القرار/1325/ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في سابقة هي الأولى من نوعها على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك امتدادا لجهود دولة الإمارات بتعزيز مشاركة المرأة في السلام والأمن.والتي تهدف إلى النهوض بالمرأة، وفي تحسين حياة المرأة كجزء من بناء مجتمعات آمنة ومستقرة والإسهام بصورة مؤثرة في نشر وتعزيز ثقافة الحوار والسلام وتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية لمجتمعها والعالم أجمع.وصول دولة الإمارات إلى مستويات متقدمة في وضع دعم المرأة كركيزة أساسية من ركائز التنمية، ساهم في تصدر الدولة لعدد من المؤشرات العالمية المتعلقة بدعم حقوق المرأة وتمكينها، والتي تحققت بفضل الرؤية المستنيرة للقيادة الرشيدة لدولة الإمارات، التي حرصت على دمج حماية حقوق المرأة ومصالحها في قواعد وأنظمة وتشريعات الدولة، والرقي بها إلى إرادة وثقافة وطنية، وذلك بتعزيز قدرة المرأة على القيام بدورها في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ورفع مستوى مشاركة المرأة في اتخاذ القرار والإدارة ودعمها في أن تصبح قائدة في كافة المجالات.
- و تعمل ضمن منظومة عمل حكومية متكاملة على ضمان أن تحتل المرأة أهمية خاصة في مجالات تحقيق الأمن والاستقرار والسلام والعمل الشرطي على كافة المستويات، تحرص الدولة على تحقيق هذا الهدف من خلال تعزيز التشريعات وتبني

المبادرات الداعمة، والمشاركة الفاعلة في الجهود والمواثيق والمعاهدات الدولية للتغلب على كافة التحديات، ومن ضمنها المشاركة الفاعلة في صياغة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة في مجالات حفظ الأمن والسلام التي تم تدشينها برئاسة الاتحاد النسائي العام، بما يعزز من مكانة الدولة وسمعتها الطيبة في مجالات حماية المرأة وتقديم الدعم لها وتمكينها في كافة المجالات الأمنية والشرطية مع توفير كافة أشكال الدعم والمساندة لها في جميع ميادين العمل.

<u>دمج الالتزامات الخاصة بالمرأة والسلام والأمن في أطر السياسات والتخطيط والرصد الرئيسية على المستوى الوطني وفيما بين الوزارات.</u>

- قامت الدولة بدمج التزاماتها الخاصة بالمرأة والسلام والأمن ضمن الخطة الوطنية لدولة الإمارات استجابة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن، حيث أن الخطة تهدف إلى:
- تحقيق الاستجابة لاحتياجات النوع الاجتماعي في السياسات الخارجية
- منع التطرف العنيف ومكافحته
- تخطيط وتنفيذ منظومة الاستجابة للطوارئ وإدارة الأزمات
- إدماج التحليل المبني على النوع الاجتماعي ضمن نطاق جهود السلام الدولية
- تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال المساعدات الإنسانية
- تحقيق المشاركة الفعالة للمرأة في الوقاية من النزاعات
- زيادة مشاركة المرأة في أنشطة بناء السلام
- تدريب الضباط العسكريين من النساء في مجال التطوير المهني
- تعزيز مشاركة المرأة في المجال السياسي
- إن النجاحات التي حققتها دولة الإمارات في ملف التوازن بين الجنسين، جاءت نتيجة للتعاون البناء وتكاتف الجهود بين جميع الوزارات والجهات الحكومية على مستوى الدولة ، وهو ما يتم العمل عليه في خطة العمل الوطنية لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن التي يشرف عليها الاتحاد النسائي العام، تبني دولة الإمارات لهذا القرار الأممي وحرصها على تطبيقه على المستوى الوطني والعالمي لما للمشاركة المتوازنة للمرأة مع الرجل وخاصة في المواقع القيادية ومراكز صنع القرار من نتائج مؤثرة في تحقيق الاستدامة والأمن والسلام والاستقرار للجميع، مؤكدة حرص مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين على المساهمة الفعالة في هذه الجهود الوطنية المتكاملة للوفاء بالتزامات الدولة عالميا عبر مبادرات نوعية جديدة إضافة إلى الشراكات المثمرة محليا وعالميا.

<u>استخدام استراتيجيات الاتصال بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي لإذكاء الوعي بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن</u>

- تعمل حكومة دولة الإمارات على تطوير وتنفيذ حملات رسائل مختلفة لتشجيع دعم أهداف خطة العمل الوطنية الإماراتية، فضلاً عن تشجيع الدول الأخرى على تطوير خطط عملها الوطنية الخاصة بالمرأة والسلام والأمن، من خلال الشراكات المتعددة الأطراف على المستوى الدبلوماسي، وكذلك على المستوى الإقليمي مع الشركاء الأمنيين.
- تدعم الجهات المختصة في الدولة كل الجهود والمبادرات والتوجهات التي تدعو إلى تبني السياسات والبرامج الوطنية التي تبحث إدماج احتياجات المرأة في مختلف المجالات، وآلية التعامل معها ومعالجتها بما يتماشى مع المعايير الدولية، فعمدت إلى استخدام استراتيجيات الاتصال لترسيخ هذا الثقافة بين كل العاملين بر مختلف الوسائل الإعلامية المتاحة ورفع الجانب الثقافي والتوعوي لديهم في هذا المجال، ومازال لدينا العديد من الخطط الاستباقية لدعم هذا التوجه.

<u>زيادة مخصصات الميزانية لتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن</u>

- أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة اليوم عن توقيع اتفاقية لدعم تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، لتعزيز أصوات النساء والشباب وأصحاب الهمم في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة.وستساعد مساهمة دولة الإمارات البالغة 800 ألف دولار أمريكي على مدى سنتين، في تمويل مشاريع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام لزيادة تمثيل المرأة ومشاركتها الفعالة في عمليات حفظ السلام وفي عمليات ما بعد انتهاء النزاع، ولا سيما من خلال اضطلاعها بأدوار في صنع القرار والوساطة بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن التاريخي رقم 1325 (2000)، الذي أنشأ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، إذ يؤدي الدور الريادي للمرأة في مثل هذه العمليات إلى تعزيز استدامة اتفاقيات السلام والنمو الاقتصادي في أعقاب النزاعات، وستخصص المساهمة أيضًا لتقديم الدعم في عمليات الوساطة والسلام والحوار في جميع أنحاء العالم.
- تساند دولة الإمارات العربية المتحدة دور المرأة في بناء السلام باعتبارها قائدة وصانعة قرار ضمن أطر العمليات الرسمية وغير الرسمية، وذلك بصفتها عضوا مؤسسا في شبكة نقاط الاتصال الوطنية التابعة للأمم المتحدة المعنية بالمرأة والسلام والأمن، وإحدى الدول المشاركة في تقديم قرار مجلس الأمن /2242/، بالإضافة إلى كونها مستثمراً دولياً لما يزيد على 2 مليار دولار أمريكي في 113 دولة في مجال وضع البرامج ذات الصلة بحماية النساء والفتيات وتمكينهن، على أن تزيد نسبة المساعدات الخارجية المخصصة لتمكين وحماية النساء والفتيات إلى نسب عالية من إجمالي الأموال المخصصة خلال عام 2021، إذ تثق دولة الإمارات أن هذا الهدف، والذي يتضمن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين وحماية النساء والفتيات، لهو هدف يتوافق مع إعلان الأمم المتحدة بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الثامن والعشرين. ما الإجراءات التي اتخذتها الدولة في السنوات الخمس الماضية لزيادة قيادة المرأة وتمثيلها ومشاركتها في منع نشوب الصراعات وحلها وإقامة السلام والعمل الإنساني والاستجابة للازمات على مستويات صنع القرار في حالات النزاعات المسلحة وغيرها من النزاعات وفي المناطق الهشة والتي تشهد أزمات.

تعزيز ودعم مشاركة المرأة الهادفة في عمليات السلام وتنفيذ اتفاقيات السلام على جميع المستويات

- تجدر الإشارة إلى أن الخطة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، جاءت بعدما أحرزت الدولة تقدما محوريا في أجندة المرأة والسلام والأمن، خاصة بعدما حققت مبادرة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك لتمكين المرأة في السلام والأمن، إنجازات غير مسبوقة خلال عامين من تأسيسها، والذي أثمر عن تدريب أكثر من 300 امرأة من مختلف الدول العربية والآسيوية والأفريقية على عمليات حفظ السلام، الأمر الذي عزز من مشاركة المرأة الفعالة والمتكافئة كقوة فاعلة في إحلال السلام واستتباب الأمن، وزيادة فعالية قوات الأمن وتعميق معرفتها وفهمها للمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة.

تعزيز مشاركة المرأة المتكافئة في الأنشطة الإنسانية وانشطة الاستجابة للأزمات على جميع المستويات لاسيما صنع القرار

- تهدف الخطة الوطنية لدولة الإمارات ، إلى تحقيق الاستجابة لاحتياجات النوع الاجتماعي وأيضا في عمليات تخطيط وتنفيذ منظومة الاستجابة للطوارئ وإدارة الأزمات وإدماج التحليل المبني على النوع الاجتماعي ضمن نطاق جهود السلام الدولية، إلى جانب تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال المساعدات الإنسانية، وتحقيق المشاركة الفعالة للمرأة في الوقاية من النزاعات وفي زيادة مشاركتها في أنشطة بناء السلام وتدريب الضباط العسكريين من النساء في مجال التطوير المهني، فضلا عن تعزيز مشاركة المرأة في المجال السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ودعم أجندة المرأة والسلام والأمن من خلال البرامج الوطنية

والدولية، وتعزيز دور متخذي القرار لبناء قدراتهم في مجال دعم مساهمات المرأة في عملية بناء السلام. اعتماد نهج مراعية للمنظور الجنساني في العمل الإنساني والاستجابة للأزمات.

- أن الخطة الوطنية لدولة الإمارات تؤكد دعم الدولة لتمكين المرأة في كل القطاعات، والمساهمة الفعالة في ترسيخ دورها في حفظ الأمن والسلام، والعمل على إعداد كوادر نسائية على مستوى عال من التدريب الاحترافي، ليس فقط في المجال العسكري الميداني المحلي، ولكن أيضا في العديد من المبادرات الدولية في مختلف مجالات رسم السياسات، التي تكفل حقوق المرأة في مناطق النزاعات والحروب، وإشراكها في صياغة القوانين والمفاوضات السلمية، التي تكفل لها ولأسرتها جميع الحقوق المكفولة لها، بحسب المعاهدات والقوانين والتشريعات الدولية التي تضمن حقوق المرأة وأطفالها، بشكل يجعلها مؤهلة وقادرة على القيام بدور فاعل، في ترسيخ وحفظ أسس الأمن والسلام الإقليمي والدولي، وتحقيق السلم والتنمية حول العالم.

وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية عالية التأثير بشأن تنفيذ القرار 1325

- أطلقت الخطة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة لتنفيذ القرار /1325/ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ونتيجة لذلك أطلقت البعثة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة بالاشتراك مع معهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن، مبادرة مشتركة جديدة على هامش الأسبوع رفيع المستوى المعني بالمرأة والسلام والأمن تهدف إلى النهوض بدور المرأة في مرحلة إعادة الإعمار ما بعد النزاعات. وتم تطبيق المبادرة على مدى الأنثى عشر شهراً المقبلة التي ستسبق الذكرى العشرين لاعتماد قرار مجلس الأمن 1325 (2000) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.
- أعلنت الدولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في يوليو 2019 عن إطلاق الدورة الثانية من برنامج تدريب المرأة العربية على العمل العسكري وحفظ السلام خلال شهر يناير 2020 برعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، رئيسة الاتحاد النسائي العام ورئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة والرئيسة الأعلى لمؤسسة تنمية الأسرة، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووزارة الدفاع بالدولة والاتحاد النسائي العام. ويشكل البرنامج جزأً من جهود دولة الإمارات التي تهدف إلى النهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن وتعزيز الدور الهام الذي تؤديه المرأة في قطاع الأمن وفي تفعيل عمليات حفظ السلام، إلى جانب تزويد النساء المدنيات بالمهارات اللازمة لحماية أنفسهن ومجتمعاتهن في أوقات الصراع.

التاسع والعشرين. ما الإجراءات التي اتخذتها الدولة في السنوات الخمس الأخيرة لتعزيز المساءلة القضائية وغير القضائية عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الانسان للنساء والفتيات في حالات النزاعات المسلحة وغيرها من الأعمال الإنسانية أو الاستجابة للازمات؟

لا توجد نزاعات مسلحة في دولة الامارات العربية المتحدة.

تعزيز قدرة مؤسسات قطاع الأمن فيما يتعلق بحقوق الانسان ومنع العنف الجنسي والقائم على أساس الجنس والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي

- قامت الحكومة بتعديل قانون مكافحة التمييز والكراهية عام 2019 بإضافة التمييز على أساس (الأصل أو النوع) الي تعريف التمييز في هذا القانون، كما تم تعديل المادة 56 والمادة 70، 71 بقانون الأحوال الشخصية. وتم كذلك تعديل قانون العقوبات الاتحادي في عام 2021. قانون العقوبات الاتحادي يعاقب على المساس بجسم الإنسان وأي نوع من أنواع العنف والأذى (387)و 388) (394) و402 و403 و404 و 407) جرم التحرش الجنسي في المادة (413) ، وتم الغاء النص في قانون العقوبات الذي يتخذ ذريعة لتخفيف فالعقوبة في جرائم الشرف . كما صدر القانون الاتحادي في الحماية من العنف الأسري.

- استضافت الدولة مؤتمرات دولية منها "إنهاء العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس" بين عامي 2019 و2020، والتي جمعت مئات الملايين من الدولارات لتمويل البرامج المعنية بذلك. كما قدمت الدولة مساهمة بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي للاستجابة للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس من خلال صندوق الأمم المتحدة للسكان، حيث تم التعهد بـ 2 مليون دولار منها للتصدي للعنف الذي تعاني منه أقلية الروهينجا المسلمة، ولتعزيز الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية لضحايا العنف الجنسي.
- وابرمت الدولة اتفاقية مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة لتنفيذ مشاريع تركز على زيادة المشاركة الفعالة للمرأة وقيادتها في العمليات السياسية.

<u>اتخاذ تدابير لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال</u>

- تمكنت سلطات انفاذ القانون في الدولة خلال الأعوام السابقة بالتصدي لعدد من قضايا الاتجار بالبشر بموجب قانون الاتحادي رقم 51 لسنة 2006 في شأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر المعدل بالقانون الاتحادي رقم 1 لسنة 2015، كما نبين لكم عدد القضايا التي تم التعامل معها منذ اصدار القانون حتى عام 2020.
- وفيما يتعلق بتعزيز القدرات فقد أطلقت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وبالتعاون مع الجهات المعنية بمكافحة هذه الجريمة في الدولة، العديد من البرامج التدريبية للعاملين في هذا المجال باعتبارها أحد أولويات اللجنة الوطنية، وتهدف هذه البرامج الى اعداد كوادر مؤهلة للتعامل مع هذه الجريمة من خلال اكسابهم المهارات والخبرات العملية والعلمية اللازمة لتمكينهم في المساهمة في تعزيز جهود الدولة الرامية الى مكافحة جريمة الاتجار بالبشر وضمان حماية ضحاياها.
- كما قامت الجهات المعنية باتخاذ العديد من التدابير الوقائية لحماية المجتمع من الجرائم المنظمة العابرة للحدود، ومنها جرائم الإتجار بالبشر وتأتي هذه الإجراءات مع الأخذ في الاعتبار اعتماد أفضل الممارسات الممكنة لتسهيل وتيسير حركة المسافرون لدخولهم او خروجهم من الدولة وتتمثل التدابير الوقائية على النحو التالي :
- استخدام النظام الجنائي الموحد ونظام الإنتربول 7/24 للتدقيق على الأشخاص في المنافذ.
- استخدام تقنية بصمة العين وبصمة اليد للتعرف على الأشخاص المطلوبين أو الممنوع دخولهم أو مغادرتهم للدولة وكذلك بصمة الوجه والتأكد من مطابقة صورة المسافر مع صورته الشخصية على جواز السفر.
- استخدام أجهزة حديثة ومتطورة لكشف عمليات التزوير في المنافذ.
- وضع الضوابط الخاصة بإذن الدخول ومعايير الكفالة وتقييدها بدرجة القرابة أو الغرض الذي قدم من أجله الأجنبي للدولة بما يمنع فرصة للاستغلال في قضايا الإتجار بالبشر.
- اشتراط فصل الأطفال عن جوازات سفر ذويهم وحيازتهم لجوازات سفر مستقلة وذلك لإمكانية التحقق من هويتهم عند دخولهم للدولة او مغادرتهم لها بما يحقق مزيدا من الحماية لهم من الاستغلال.
- عدم السماح للأشخاص المضافين بتأشيرات الزيارة لأشخاص آخرين من دخول الدولة.
- عدم السماح للمخالفين بمغادرة الدولة مالم يتم تعديل وضعهم او دفع الغرامات المترتبة عليهم حسب الإجراءات وآليات العمل المتبعة في الإدارة المعنية .
- ومن التدابير المتخذة لمكافحة الإتجار بالبشر رصد المؤشرات وهي أدلة على احتمال وجود حالات اتجار بالبشر أو عمل جبري أحد أهم أولويات ومهام قطاع التفتيش العمالي بوزارة الموارد البشرية والتوطين، حيث يتم استقصاء المعلومات ذات العلاقة خلال المقابلات التي يجريها مفتشي العمل مع العمال خلال زياراتهم التفتيشية، على سبيل المثال يتم الاستفسار عن الجهة التي تولت دفع تكاليف الاستقدام، عدد ساعات العمل، مدى مطابقة العمل الذي يمارسه العامل مع العمل الذي تم تقديم عرض العمل بشأنه، مدى دورية و انتظام العمال لأجورهم والتي يتم مراقبة الانتظام فيها من خلال نظام حماية الأجور كذلك .فضلاً عن ذلك تطبق الوزارة نظام التفتيش الذكي والذي يضم مصفوفة متكاملة لجميع المخالفات أو الانتهاكات المحتملة لقانون العمل ، ويتم تغذيته بالمعلومات من خلال تقارير الزيارات التفتيشية وكذا الشكاوى و الاستفسارات العمالية التي يتم استلامها عبر مختلف قنوات التواصل مع العمال سواء عبر مراكز استلام الشكاوى أو إلكترونياً أو هاتفياً، ليقوم النظام

بمعالجة هذه البيانات ويحدد المنشآت ذات الخطورة العالية وفق مجموعة من المعايير، على سبيل المثال المنشآت التي تقدم الكثير من عمالها بشكاوي أو قام العديد من عمالها خلال الفترة المرجعية بالتوقف عن العمل أو تم إلغاء العديد من تصاريح العمال فيها، بعد ذلك يتولى قطاع التفتيش تنفيذ زيارات متوالية و أكثر تركيزا للاستفسار عن أوضاع العمال عن قرب و التأكد من عدم خضوعهم لأيا من مؤشرات العمل الجبري

- وبالنسبة لضحايا الاتجار لا يتم الإبعاد القسري للضحايا بل بعد الإنتهاء من إجراءات التقاضي أو عدم الحاجة لوجودهم لاستكمال الإجراءات يخيرونك ما بين البقاء في الدولة والبحث عن عمل أو الرجوع لأوطانهم أو لأوطان بديلة ويختار معظمهم الرجوع لأوطانهم أو لأوطان بديلة إن رأوا ذلك بسبب الكوارث الحروب أو الخوف من الأسرة حال نتج عن الإتجار حمل أو ولادة طفل، كما يتم تزويد الضحايا في حال رغبتهم بتذاكر سفر ومساعدة مالية من قبل مركز إيواء ومن قبل صندوق دعم الضحايا التابع للجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر.
- كما يقوم المركز بالفحوصات طبية فور دخول الضحية وتقديم الخدمات النفسية: حيث يوجد أخصائيين نفسيين لدراسة ومتابعة الحالات يوجد بالمركز موظفين أمن لحراسته 7/24 و توجد كاميرات مراقبة تعمل 7/24 و يوجد جرس للإنذار مربوط بالشرطة في حال حدوث أي طارئ أو خط في المركز . وكافة الوسائل من ناحية مواصفات المبنى ووجود موظفين على مدار الساعة. كما تقدم للضحايا الخدمات التالية :الدعم القانوني: حيث أن معظم الضحايا لا توجد لديهن أوراق ثبوتية فيقوم المركز بمخاطبة سفارة بلدانهن واستخراج جوازات أو وثائق سفر في حال رغبن في الرجوع إلى بلدانهن. كما يتم مرافقة الضحايا في مراحل التحقيق وجلسات المحاكمات.
- تتولى وزارة العدل حالياً رئاسة اللجنة الوطنية للإتجار بالبشر والتي تضم العديد من الجهات الاتحادية والمحلية، وصادقت الدولة على البروتوكول الخاص بالإتجار بالأشخاص ويتم التعاون الدولي بشكل وثيق مع الجهات النظيرة في البلدان الأخرى في هذا المجال ومن ذلك توقيع مذكرات تفاهم بين سلطات الدولتين ومثال ذلك توقيع مذكرة تفاهم مع دولة تايلاند ودولة الفلبين، وتسعى الدولة لتوقيع المزيد من هذه المذكرات لتوطيد التعاون وتبادل المعلومات.

الثلاثون. ما الإجراءات التي اتخذتها الدولة في السنوات الخمس الأخيرة للقضاء على التمييز ضد حقوق الأطفال الإناث وانتهاكها بما في ذلك المراهقات؟

تنفيذ سياسات وبرامج للحد من زواج القاصرات والزواج المبكر والزواج القصري

- نصت المواد (21) و (30) و (48) من قانون الأحوال الشخصية الإماراتي على الشروط المتعلقة بلزوم الزواج، وهي الشروط الآتية: أن يكون الزوجان مكتملا الأهلية للزواج بالعقل والبلوغ، حيث أن سن البلوغ هو تمام الثامنة عشرة من العمر لمن لم يبلغ شرعاً قبل ذلك. رضا وموافقة الزوجة وعدم الإكراه. أن يكون الرجل كفؤاً للمرأة وقت إبرام العقد. يترتب على عدم الكفاءة الواردة أعلاه إمكانية طلب فسخ العقد من قبل الزوجة أو وليها. أن يكون الزوجان لائقان من الناحية الصحية بناءً على شهادة لياقة تؤكد ذلك صادرة عن أحد المراكز المعتمدة في وزارة الصحة ووقاية المجتمع. ولا يتم عقد زواج الفتاة إلا برضاها وتوقيعها على العقد أمام مأذون رسمي مرخص، ويمكن التأكيد ضمن هذا الإطار على أنه لا وجود لظاهرة الزواج القصري أو المبكر للفتيات في دولة الإمارات.

تنفيذ سياسات وبرامج للقضاء على العنف ضد الفتيات، بما في ذلك العنف البدني والجنسي والممارسات الضارة مثل زواج القاصرات والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)

- في إطار تنفيذ سياسات وبرامج للقضاء على العنف ضد الفتيات سنت الدولة التشريعات الأزمة لحماية الفتيات الصغيرات أولا قانون حماية الطفل وقانون الحماية من العنف الأسري بالإضافة إلى العديد من القوانين الأخرى.، وكذلك تقوم الجهات

المختصة مثل وزارة التربية والتعليم بتثقيف الطابات من خلال توفير أساليب ومناهج في النظام التعليمي لرفع وعي الطالبات بكيفية حماية أنفسهم من الاستغلال الجنسي والعنف وكذلك إطلاق عدد من البرامج لحمايتهم.

- قامت الدولة بإطلاق أول خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. وتُركز الخطة على المشاركة الهادفة والفعالة للمرأة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام، فضلاً عن حماية المرأة من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.كما دعت دولة الامارات خلال عضويتها في مجلس الأمن إلى المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والفتيات والناجيات من العنف الجنسي، في عمليات صنع القرار. وفي هذا الصدد، أعلنت دولة الإمارات أنها بصدد إبرام اتفاقية مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة لتنفيذ مشاريع تركز على زيادة المشاركة الفعالة للمرأة وقيادتها في العمليات السياسية.

- بخصوص موضوع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث فإن التشريع في الدولة ينص على أن كل من يزاول المهنة يجب عليه تأدية واجبات عمله بما تقتضيه المهنة من الدقة والأمانة ووفقاً للأصول العلمية والفنية المتعارف عليها، وبما يحقق العناية اللازمة للمريض مع عدم استغلال حاجته لغرض تحقيق منفعة غير مشروعه لنفسه أو لغيره ودون التمييز بين المرضى كما يجب عليه الالتزام بالتشريعات النافذة في الدولة.
- وانطلاقا من ذلك فإن الأصول الفنية والعلمية لممارسة المهنة المتعارف عليها لا تسمح بالقيام بما من شأنه أن يدخل في نطاق تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وبالتالي مثل هذه الممارسات لا يتم القيام بها في المنشآت الصحية المرخصة في الدولة، إضافة إلى ذلك فإن التشريع الخاص بالمسؤولة الطبية يحضر القيام بأي إجراءات طبية أو عمليات جراحية غير ضرورية للمريض. وبالتالي فإن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث لا يدخل ضمن النطاق الفني والعلمي لممارسة المهن الصحية في الدولة ولا يعتبر عملاً ضرورياً تستوجبه حالة الصحية للأشخاص، لذا فهو عمل غير مسموح به في الدولة.
- وفي عام 2022 احتضنت العاصمة أبوظبي الإطلاق الرسمي للإعلان العربي لمناهضة جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة بمشاركة إماراتية وعربية ودولية واسعة.

<u>تنفيذ سياسات وبرامج للقضاء على عمالة الأطفال والاقرار بخدمات الرعاية غير مدفوعة الجر والعمل المنزلي الذي تضطلع به الأطفال الإناث والحد منه وإعادة توزيعة.</u>

- بالنسبة لعمالة الأطفال تحظر قوانين دولة الإمارات تشغيل الأطفال دون سن 15 سنة، أما بالنسبة للذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 18 سنة فيسمح لهم بالعمل بناء على شروط معينة وبعد الحصول على تصريح عمل للأحداث من وزارة الموارد البشرية والتوطين. يمكن للطلبة من المواطنين والوافدين المقيمين من عمر 15 فما فوق، العمل وتلقي التدريب لدى منشآت العمل المعتمدة في الدولة، بشرط كتابة عقد يوضح طبيعة العمل وأمور أخرى ذات صلة.
- تعترف دولة الإمارات بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي للمرأة وتقدره من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة. وفقاً للقانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2001 في شأن الضمان الاجتماعي تستحق الفئات التالية المساعدة الشهرية وفقاً لأحكام هذا القانون:(الأرملة، المهجورة، المواطنات المتزوجات من الأجانب الذين لا يستطيعون كسب لقمة العيش لأسباب خارجة عن إرادتهم).

<u>الحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها</u>

<u>الواحد الثلاثون. ما الإجراءات التي اتخذتها الدولة في السنوات الخمس الماضية لدمج المنظور الجنساني والشواغل ذات الصلة في السياسات البيئية، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والحفاظ على التنوع البيولوجي والحد من تدهور الأراضي؟</u>

<u>دعم مشاركة المرأة وقيادتها في إدارة البيئة والموارد الطبيعية وحكومتها</u>

- خلال استضافة الدولة مؤتمر الأطراف COP28 تعزيز مساهمة المرأة في قضايا التغير المناخي والبحث عن حلول مستدامة عالمياً لهذا التحدي، حيث وفرت المساعدة المالية لتحفيز حضور الوفود النسائية بشكل أكبر، وإقامة دورات تدريبية فنية، كما شهد يوم المساواة بين الجنسين في COP28 إعلان رئاسة المؤتمر عن شراكة جديدة تهدف إلى تحقيق انتقال منظم ومسؤول وعادل ومنطقي في قطاع الطاقة يراعي النوع الاجتماعي، ودعم هذه الشراكة أكثر من 60 طرفاً.
- شاركت المرأة الإماراتية في المشاريع البيئية وبمناصب قيادة مثل تشغيل أول محطة سلمية للطاقة النووية وصولاً إلى مسبار الأمل واستكشاف المريخ.
- وعن أهم الإنجازات في مجال البيئة قامت الدكتورة موزة الرضة المنصوري مدير إدارة المعلومات والعلوم والتوعية البيئية التي تعمل في هيئة البيئة بعمل رسم خرائط الموائل الطبيعية البرية والبحرية واستخدامات الأراضي والغطاء الأرضي لإمارة أبوظبي، حيث غطى المشروع، الذي يعتبر الأول من نوعه في العالم، من حيث الحجم ومستوى التفاصيل، إمارة أبوظبي بشكل كامل، وساهم استخدام التقنيات في معالجة الصور الفضائية والمسوحات الميدانية في الحصول على دقة البيانات التي تصل إلى 90% في الموائل البرية و75 % في الموائل البحرية، إذ ستسهم هذه البيانات في اتخاذ قرارات بيئية أكثر دقة.
- ساهمت الدكتورة موزة المنصوري بتطوير منصة ذكية تستخدم أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي لدعم قواعد البيانات البيئية في الإمارة وتطوير منصة خاصة بالألواح الرقمية الذكية للمدراء التنفيذيين بالهيئة لسرعة الوصول إلى قواعد البيانات بشكل مباشر إضافة إلى إنشاء البوابة المكانية للبيانات البيئية لنشر المعلومات البيئية للمجتمع والعالم وتعزيز الشفافية للمجتمع والمساهمة، فضلا
عن قيامها بتمثيل الهيئة في المحافل والمؤتمرات الخارجية والداخلية وحصد العديد من الجوائز.
- إطلاق تطبيق إلكتروني جديد للهواتف الذكية وموقع إلكتروني يحمل اسم "طبيعة أبوظبي" في معرض جيتكس 2022 لتوعية الجمهور بالمزيد عن الحياة البرية والبحرية وتسجيل مشاهداتهم لهذه الأنواع لتعزيز معرفتهم بأكثر من 4000 نوع من الحيوانات والنباتات التي تحتضنها إمارة أبوظبي حيث يعتمد التطبيق على علم المواطنة.
- وتقوم المرأة الإماراتية بالتغيير الإيجابي في المجال البيئي؛ ومتواجدة في العمل الميداني لمراقبة التنوع البيولوجي، (الطيور، والأسماك، والحشرات) في بيئاتها الطبيعية وهي تعمل في المجالات الفنية التي تشمل جمع وتحليل بيانات الهواء والمياه والتربة بهدف حماية صحة المجتمع وتقوم أيضاً بالأنشطة البيئية التوعوية والمجتمعية بالتعاون مع المدراس والجامعات.
- تلعب المرأة الإماراتية دوراً إستراتيجيا وتدخل في تصميم السياسات البيئية التي تعكس الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية حتى ارتقت لتتولى الأدوار القيادية في الدولة في العمل البيئي والمناخي، وفي كل حدث ومؤتمر عالمي تتواجد المرأة الإماراتية لتقود المفاوضات وتشارك في النقاشات وهدفها دائماً في جميع تلك المحافل ليس فقط تحقيق الاستدامة البيئية لدولتنا الحبيبة ولكن لكل من يعيش على كوكب الأرض.

<u>تعزيز الأدلة ورفع مستوى الوعي بشأن المخاطر البيئية والصحية الخاصة بنوع الجنس (مثل المنتجات الاستهلاكية والتكنولوجيات و التلوث الصناعي).</u>

- قامت المرأة الإماراتية بدورها في التغلب على مواجهة التحديات التي تعنى بالحفاظ على الموارد البيئية واستدامتها والتي تعمل الدولة على تحقيقها في إطار تشريعي وتنظيمي. ومن خلال ممارستها اليومية داخل الأسرة وخارجها، تقوم المرأة الإماراتية بدور مهم ومحوري يبدأ بتقديم التوعية والتثقيف البيئي لأفراد أسرتها ومجتمعها ومن بين هذه الممارسات إعادة تدوير النفايات واقتناء منتجات صديقة للبيئة، وغير ذلك من قرارات بيئية سليمة.
- تنظم هيئة البيئة - أبوظبي حملات توعية خاصة بالبيئة تهدف من خلالها إلى زيادة وعي المرأة بالقضايا البيئية للمحافظة عليها وحمايتها، باعتبار المرأة شريكا استراتيجيا فاعلا في منظومة البناء والتطور والتنمية المستدامة في المجتمع.

<u>تعزيز تعليم النساء والفتيات في مجالات العلوم والهندسة والتكنولوجيا وغيرها من التخصصات المتعلقة بالبيئة</u>

- طرحت الإمارات مبادرات وبرامج متنوعة لإشراك المرأة في العمل المناخي، وهي جهود تنسجم مع محور «أبطال العمل المناخي» ضمن حملة «استدامة وطنية» التي تم إطلاقها تزامناً مع الاستعدادات لاستضافة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ «COP28» حيث تسعى الحملة إلى التعريف بجهود أفراد من مجتمع دولة الإمارات يلتزمون بالمشاركة في مبادرات مبتكرة في مجال العمل المناخي لبناء مجتمع أكثر استدامة.
- وعلى صعيد دور المرأة في إحداث تغيير جذري في قضايا المناخ، استناداً إلى رصيدها التعليمي والمعرفي، تظهر مؤشرات التعليم في الدولة نمواً كمياً ونوعياً، حيث حققت الدولة المركز الأول عربياً والسادس عالمياً في جودة التعليم قبل الجامعي، وهو ما انعكس إيجاباً على مؤشرات تمكين المرأة في مجال التعليم، لتحظى النساء بنحو نصف مقاعد كليات الهندسة.
- وحسب إحصائيات مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين، فإن أكثر من 10000 من طلبة كليات التقنية العليا هم من الإناث، بينما تشكل الإناث نسبة 60% من الخريجين الإماراتيين في معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا في أبوظبي الذي يركز على تقنيات الطاقة المتقدمة والتنمية المستدامة.
- تضم منصة «السيدات للاستدامة والبيئة والطاقة المتجددة» عدة أنشطة وبرامج وملتقى سنوياً، وجميعها تهدف إلى تعزيز دور النساء والفتيات للمساهمة الفاعلة في العمل المناخي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة، وإلهام جيل جديد من النساء القياديات الواعيات بقضايا الاستدامة. ومنذ إطلاقها، عقدت منصة «السيدات للاستدامة والبيئة والطاقة المتجددة» منتديات رفيعة المستوى، حضرها أكثر من 2000 مشارك، أسهموا في تعزيز الاستدامة وتحقيق التوازن بين الجنسين، كما أعلنت «مصدر» العام الماضي تخريج 23 خريجة من برنامج «الرائدات» الذي يقام تحت مظلة المنصة.

الثاني والثلاثون. ما الإجراءات التي اتخذتها الدولة في السنوات الخمس الماضية لدمج المنظورات الجنسانية في السياسات والبرامج للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على التكيف البيئي والمناخي؟

دعم مشاركة النساء وقيادتهن، بما في ذلك النساء المتضررات من الكوارث في الحد من مخاطر الكوارث وسياسات وبرامج ومشاريع القدرة على التكيف المناخي والبيئي

- وفي اطار دعم مشاركة النساء ،ضم فريق الإمارات التفاوضي خلال مؤتمر الأطراف 28 عدداً كبيراً من الكفاءات النسائية الشابة والمُتخصصة في دبلوماسية المناخ والمفاوضات الدولية، على النحو الذي ينسجم مع دور المرأة الإماراتية الفاعل في تحقيق الاستدامة خصص مؤتمر COP28 الذي استضافت دولة الإمارات نسخته الـ 28 وضع قضية النساء والمساواة بين الجنسين في سياق العمل المناخي على رأس أولوياته، سعياً لدعم إشراك المرأة وتعزيز دورها في جهود مواجهة تغير المناخ.
- ومن البرامج والمشاريع التي قامت بها الدولة، فقد قدمت دولة الإمارات ، في إطار عضويتها في مجلس حقوق الإنسان وبالشراكة مع المملكة المتحدة مشروع قرار حول تعليم الفتيات اعتمده مجلس حقوق الإنسان في دورته الـ54 بدون تصويت، وركز القرار - وفي مبادرة هي الأولى من نوعها - على أثر تغير المناخ على تعليم الفتيات، وكذلك مواجهة التحديات التي تواجهها الفتاة بما فيها العنف. ودعا القرار إلى ضرورة تكثيف الجهود لمنع جميع أشكال العنف والتحرش ضد الفتيات في البيئة المدرسية بما في ذلك خلال حالات الأزمات والظواهر الطبيعية.
- تدعم دولة الامارات قضايا المرأة والخطط الاستراتيجية وفي حالات الكوارث والأزمات بالإضافة إلى دورها الحيوي في دعم أجندة المرأة والأمن والسلام وتدريب النساء العاملات في مجال حفظ السلام والمجتمع الدولي لبناء قدراتهم في مجال دعم مساهمات المرأة في عملية بناء السلام وتحقيق الاستجابة لاحتياجات النوع الاجتماعي ضمن نطاق جهود السلام الدولية وتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال المساعدات.

تعزيز وصول المرأة في حالات الكوارث إلى خدمات مثل مدفوعات الإغاثة والتأمين ضد الكوارث والتعويضات

- **أصدرت حكومة الدولة قرار رقم (22) لسنة 2008 ينص على صرف تعويض نقدي للمواطنين عن خسائرهم بسبب الكوارث الشخصية أو الطبيعية، والتي تشمل الحريق والغرق إلى جانب غيرها من الكوارث التي تحددها اللجنة العليا بالتنسيق مع الوزارات الأخرى.**
- **يكون مقدار المساعدة النهائية في حالة الخسائر في الممتلكات بسبب النكبات أو الكوارث العامة والخاصة بما لا يقل عن (50 %) ولا يزيد على (80 %) من قيمة الخسائر الفعلية.**
- **توفر الجهات المعنية في الدولة المساعدة العينية العاجلة مثل المأوى، والمأكل، والملبس. كما تقوم الوزارة خلال مدة لا تتجاوز يومين من تاريخ إخطارها بوقوع النكبة أو الكارثة، سواء كانت عامة أو خاصة بتدبير الإغاثة العاجلة لمعاونة الأسر المنكوبة ، وتكون المساعدة النقدية بواقع(300) درهم للفرد الواحد يومياً**
- **وتوجد خطة وطنية وبرامج حماية اجتماعية للمتضررين من الكوارث وتقوم فرق التدخل السريع وفرق الطوارئ والأزمات الوطنية والمحلية والجهات المختصة في إدارة عمليات الإنقاذ والإجلاء خلال الأمطار والسيول والظروف المناخية للحفاظ على الأرواح والممتلكات. وتقديم الدعم اللازم إلى جميع الأسر المتضررة في حالات الكوارث الطبيعية في مختلف مناطق الدولة، ونقل الأسر المتضررة إلى مواقع آمنة بالتعاون مع الجهات المحلية. وبعد انتهاء الكوارث الطبيعية يتم تقيم الضرر وتعويض المواطنين والمقيمين ومنهم النساء دون تمييز.**

تقديم وتعزيز وتنفيذ سياسات وتنفيذ القوانين والسياسات المراعية لاعتبارات المساواة بين الجنسين ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على التكيف المناخي والبيئي (على سبيل قوانين الكوارث التي تتصدى للمخاطر التي تواجهها النساء حالة حدوث كارثة)

- **تحت رعاية كريمة من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية "أم الإمارات". وخلال استضافة الدولة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي "COP28"، أطلقت وزارة الخارجية والتعاون الدولي والاتحاد النسائي العام ومكتب اتصال هيئة الأمم المتحدة للمرأة في دول مجلس التعاون الخليجي، مبادرة "التغيير المناخي والمساواة بين الجنسين". وذلك بهدف الدفع بأجندة العمل المناخي نحو الأمام ومواجهة أكبر تحد تواجهه البشرية على الإطلاق. التي شملت الآثار غير المتناسبة لتغيير المناخ على النساء والفتيات، بما في ذلك زيادة التعرض للكوارث الطبيعية وانعدام الأمن الغذائي، وعن دور المرأة في قيادة الأنشطة المتعلقة بالمناخ وعمليات صنع القرار والمشاركة فيها، وعن منظور النوع الاجتماعي لتمويل المناخ والابتكار والحاجة إلى سياسات مناخية مراعية لمنظور النوع الاجتماعي مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات ووجهات النظر الفريدة للنساء والفتيات.**
- **وتلتزم دولة الإمارات بتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة في المجتمع، ودورها الحيوي في تعزيز العمل المناخي، وفي إنجاح تطلعات الدولة في هذا المجال الهام وعلى أهمية إشراك المرأة في منظومة العمل الخاصة بالتغيير المناخي محليا وعالمياً.**
- **تقوم الجهات المختصة ومنها الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والازمات والكوارث بإعداد خطط واستراتيجيات وطنية لحماية جميع افراد المجتمع وتولي أهمية للفئات المستضعفة (الأطفال والنساء وكبارا لسنو والأشخاص من ذوي الإعاقة) وتعمل على حمايتهم وتأمين الحياة الكريمة لهم خاصة بما يتعلق حالات الطوارئ والازمات والكوارث . وتحقيق متطلبات ضمان استمرارية العمل خلال الأزمات والتعافي منها بالاستعداد والتخطيط المشترك مع الجهات المعنية بالفئات المذكورة، واستخدام كافة وسائل التنسيق والاتصال على المستويات الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص من أجل المحافظة على الأرواح والممتلكات.**
- **ويتم تدريب العاملين في مجال الاستجابة للكوارث على لتلبية متطلبات الفئات الهشة ومراعاة المنظور الجنساني، والتعاون في مجالات إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، وفق منظومة استمرارية الاعمال للمحافظة على تقديم خدماتها الأساسية على المستوى المحلي وبصوره تلبي تطلعات رؤية حكومة دولة الامارات نحو التميز والريادة في الخدمات للجمهور بكافة. وتقديم الدعم**

الفني والتقني لفريق عمل محور الحماية الاجتماعية ة في المنع الحماية والاستعداد والجاهزية والاستجابة والتعافي لحالات الطوارئ والأزمات والكوارث، لجميع فئات المجتمع.

- تتولى الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث تدريب متطوعي مركز دبي للتطوع في البرنامج التدريبي الخاص بمنتسبي البرنامج الوطني للتطوع في حالات الطوارئ والأزمات والكوارث على مستوى إمارة دبي وتدريب موظفي حماية الطفل والقيام بإشراكهم في التمارين والتدريبات في مجال الطوارئ والأزمات والكوارث التي يعدها وينفذها هيئة الطوارئ والازمات.
- تحرص الهيئة على ضمان جاهزية كافة المؤسسات الاتحادية والمحلية وفئات المجتمع للتعامل مع حالات الطوارئ والأزمات والكوارث. وأشار إلى أن فئة ذوي الاحتياجات الخاصة تعتبر من أكثر الفئات التي يجب علينا الاهتمام بها وضمان توفر أفضل التجهيزات والسبل والجاهزية في كافة الظروف، وأن الهيئة تضع هذه الفئات في مقدمة أولوياتها ضمن مساعيها لتطوير منظومة متكاملة لمواجهة الطوارئ والأزمات والكوارث وأكد ان الهيئة ستوفر كافة الإمكانيات اللازمة لإنجاح هذه الاتفاقية وتطويرها لتتضمن تقديم أفضل الحلول والاجراءات لتلك الفئات من المجتمع.
- كما قامت وزارة تنمية المجتمع بإطلاق مبادرة "اطمئنوا" لدعم أصحاب الهمم وأولياء أمورهم والعاملين معهم وتوعية المجتمع بآليات الاستجابة الدامجة لأصحاب الهمم في ظل الظروف الطارئة والتي تحقق استجابة آمنة وسريعة لظروف ومتغيرات الواقع الاجتماعي.

القسم الرابع: المؤسسات الوطنية والإجراءات

الثالث والثلاثون. يرجى وصف الاستراتيجية الوطنية أو خطة العمل التي اتبعتها الدولة لتحقيق المساواة بين الجنسين بما في ذلك اسم الاستراتيجية أو خطة العمل والفترة التي تغطيها وأولوياتها وتمويلها وموائمتها مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بما في ذلك الغايات الواردة في اطار الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة.

- قامت دولة الامارات بإطلاق العديد من السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين وذلك بناء على الأدلة العلمية فان استشراف المستقبل يتطلب من المؤسسات بعمل مواءمة فيما بينها لتحقيق مستهدفات نموذج التنمية 2030 . كما تقوم الدولة باستمرار بموائمة تشريعاتها الخاصة بالمرأة بما يتناسب مع محيطها الوطني ومع اهداف التنمية المستدامة ومن توسيع نطاق المشاركة على المستوى الوطني والدولي والتفاعل مع أهداف التنمية المستدامة جميعها. تم تشكيل اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب القرار الصادر من مجلس الوزراء في يناير 2017، وترأس اللجنة معالي ريم بنت إبراهيم الهاشمي وزيرة الدولة لشؤون التعاون الدولي، ويتولى المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء الأمانة اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، وتضم اللجنة في عضويتها وزارة شؤون مجلس الوزراء، ووزارة الخارجية، و 15 جهة حكومية على المستوى الاتحادي، ويتشارك جميعهم مسؤولية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، ورصد التقدم المحرز بشأن الأهداف، وإشراك أصحاب المصلحة المعنيين، ورفع التقارير الدورية عن إنجازات الدولة.
- ومن أهم الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين الإستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة 2015–2021. تتضمن الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2015-2021 أربع أولويات أساسية هي:
- الحفاظ على استدامة الإنجازات التي تحققت للمرأة الإماراتية، والاستمرار في تحقيق المزيد من المكتسبات لها
- الحفاظ على النسيج الاجتماعي، وتماسكه من خلال تكامل الأدوار بين الرجل والمرأة، لبناء مجتمع قوي ومتماسك قادر على مواكبة التغيرات المستجدة
- توفير مقومات الحياة الكريمة والآمنة والرفاه الاجتماعي بأسس عالية الجودة للمرأة
- تنمية روح الريادة والمسؤولية، وتعزيز مكانة المرأة الإماراتية في المحافل الإقليمية والدولية.

- وقد حققت الإستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة الإماراتية 2015-2021، التي أطلقها الاتحاد النسائي العام، بتوجيهات سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك "أم الامارات"، جملة من الأهداف الكبرى بمسيرة المرأة الإماراتية، التي عززت من قوة تنافسية دولة الإمارات العربية المتحدة في ملف دعم وتمكين المرأة، بعد أن تم إعدادها وفق أحدث المناهج في التخطيط الاستراتيجي التنموي بإجمالي 518 محصله موزعة على 153 مشروعا، 174 مبادرة، و191 دراسة، بمشاركة 155 جهة وطنية، تضمنت "33 جهة اتحادية، 72 جهة محلية، 12 مؤسسة مجتمع مدني، 6 جهات شبه حكومية، 21 جهة من القطاع الخاص، 11 جهة من التعليم العالي"، إذ حققت الجهات المحلية أعلى نسبة من الأهداف والتي بلغت 38.8% بواقع 127 مشروعا ومبادرة وهدفا تشغيليا، فيما أحرزت مؤسسات المجتمع المدني نسبة بلغت 28.4% بواقع 93 مشروعا ومبادرة وهدفا تشغيليا، كما حققت الجهات الاتحادية نسبة بلغت 24.5% بواقع 80 مشروعا ومبادرة وهدفا تشغيليا، وقد حقق القطاع الخاص نسبة بلغت 8.3% بواقع 27 مشروعا ومبادرة وهدفا تشغيليا. وساهمت حزمة المشاريع والمبادرات والأهداف التشغيلية التي قدمتها الجهات الحكومية بالدولة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تحقيق 9 أهداف من أهداف التنمية المستدامة، والتي اشتملت على 83 مشروعا ومبادرة وهدفا تشغيليا داعما لتحقيق الهدف التنموي للصحة الجيدة والرفاه، و79 مشروعا ومبادرة وهدفا تشغيليا لتحقيق الهدف التنموي التعليم الجيد، و167 مشروعا ومبادرة وهدفا تشغيليا في تحقيق الهدف التنموي المساواة بين الجنسين، و42 مشروعا ومبادرة وهدفا تشغيليا في تحقيق الهدف التنموي العمل اللائق ونمو الاقتصاد، و81 مشروعا ومبادرة وهدفا تشغيليا للحد من أوجه عدم المساواة، و10 مشاريع ومبادرات وأهدف تشغيلية لتحقيق الهدف التنموي مدن ومجتمعات محلية مستدامة، و5 مشاريع ومبادرات وأهدف تشغيلية لتحقيق الهدف التشغيلي الاستهلاك والإنتاج المسؤولان،و75 مشروعا ومبادرة وهدفا تشغيليا لتحقيق الهدف التنموي للسلام والعدل والمؤسسات القوية، و23 مشروعا ومبادرة وهدفا تشغيليا لتحقيق الهدف التنموي في عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.
- السياسة الوطنية لتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة 2023 –2031طلقت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك (أم الإمارات) ، رئيسة الإتحاد النسائي العام، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية ، السياسة الوطنية لتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة 2023 –2031، بناءً على قرار مجلس الوزراء، بمناسبة يوم المرأة الإماراتية لعام 2023 تحت شعار "نتشارك للغد".وجاءت السياسة ترجمة لرؤية سموها في تحقيق مشاركة المرأة العادلة والشاملة للتأثيرفي جميع المجالات وتعزيز جودة الحياة في المجتمع لتقدم إطارعام ومرجعي وإرشادي لمتخذي القرارفي مؤسسات الحكومة الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بما يضمن تعزيز جهود تمكين وريادة المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- وقدمت حكومة الامارات ضمن آلياتها المتخصصة بشؤون المرأة مثل الاتحاد النسائي العام بتقديم العديد من المبادرات والمشاريع والبرامج الموجهة لخدمة المرأة، حيث انطلقت مسيرته من رؤية ثاقبة تقوم على رسالة وأهداف واضحة وضعت بعناية فائقة تلبي احتياجات المرأة وتتناغم مع مئوية 2071 لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة واستراتيجية حكومة أبوظبي 2030 في دعم جهودهما لإعداد المرأة القادرة على خدمة وطنها والحفاظ على مكتسباته، وذلك في سبيل تحقيق أعلى مستوى من الرعاية والحماية وتحقيق العدالة والمشاركة الفعالة، وتعد الإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2002 والإستراتيجية الثانية لتمكين وريادة المرأة 2015-2021 وهي من أبرز المبادرات التي أطلقها الاتحاد النسائي العام. ، وتم تقيم هذه الاستراتيجية للارتقاء بوضع المرأة الإماراتية. ولقد كشفت المراجعة الشاملة للإستراتيجية الثانية 2015- 2021 ان الإنجازات التي تحققت على كافة الصعد فاقت التوقعات ولم تشكل التحديات أية إعاقة بل تم الوصول لمستويات جعلت العالم ينبهر بما تحقق للمرأة الإمارتية من مكاسب وإنجازات في فترة قصيرة من عمر الدول ،كما يظل الاتحاد النسائي العام ملتزم بتحقيق رؤيته في تحقيق المبادئ العشرة لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الخمسين عاماً والأهداف الإستراتيجية، وتعزيز الشراكات مع المؤسسات الحكومية الاتحادية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية لنساهم في جعل دولة الإمارات العربية المتحدة في مصاف الدول المتقدمة في مجال تمكين المرأة.
- التوجهات الرئيسية للسياسة الوطنية لتمكين المرأة 2023 – 2031.أولا. بناء أسره مترابطة متماسكة وداعمة لتعزيز دور المرأة في المجتمع، التي تفرعت منها 8 توجهات تشمل: وضع برامج لتعزيز التماسك الأسري ودعم قيام المرأة بدورها في الأسرة، وضمان

توافر والوصول إلى شبكات دعم مجتمعية للمرأة للتعامل مع التحديات ومتطلبات الحياة، وضمان توافر الخدمات الخاصة بمتطلبات الحياة بصورة موثوقة وآمنة وسهلة وتراعي خصوصية المرأة والأسرة، ودعم دور ومسؤوليات أولياء الأمور من ذوي الإعاقة من المتعلمين من خلال تصميم مناهج وتجارب تعليمية مناسبة، وتعزيز الصحة النفسية للمرأة في مواجهة المتغيرات المجتمعية وتمكين حصولها على خدمات العلاجية والاستشارية والتأهيلية النفسية، واستمرارية وتطوير وتقديم برامج الصحة الوقائية والعلاجية الخاصة بالمرأة التي تتناسب مع احتياجاتها الحالية والمتوقعة، وتطوير مرافق عامة وخاصة رياضية تتناسب معا اهتمامات المرأة في الرياضة وتمكين استخدامها بما يراعي احتياجات وخصوصية المرأة، وإنشاء مراكز لحماية المرأة والأطفال المعنفين وتطوير وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة من المراكز القائمة.

- ثانيا. إدماج المرأة في سوق العمل والقطاعات المستقبلية بصورة متوازنة تراعي أدوارها واحتياجاتها، والذي تتفرع منه 4 توجهات هي: "زيادة فرص العمل القائمة على أنظمة عمل تتواءم مع الأدوار المختلفة للمرأة، وتطوير وتطبيق أنظمة ومعايير وممارسات استرشادية لبيئة العمل المثالية للمرأة، وضمان تفعيلها وتشجيع سوق العمل على تبنها ودعم تأسيس المرأة مشاريع مبتكرة ضمن القطاعات المستقبلية واستدامة تلك المشاريع بما يتناسب مع طبيعة التحديات التي تواجهها في سوق العمل ودورها الحالي، وبناء ثقافة مجتمعية تثق بإمكانيات المرأة وتدعمها وتمكنها للقيام بدورها السياسي والاقتصادي.
- ثالثاً. تطوير القدرات وتعزيز المهارات المستقبلية لدى المرأة، والذي تفرع منه 4 توجهات هي: تطوير مهارات ريادة الأعمال لدى الفتيات وربات المنازل والعاملات الراغبات في ذلك، وتوفير التعليم المستمر واكتساب المهارات المستقبلية والتدريب المهني والتقني للمرأة، وتشجيع ودعم تطوير مؤهلات وبرامج أكاديمية للتجارة والتقنيات الرقمية تستهدف المرأة، وتطوير وتوفير برامج لمختلف المهارات الحياتية الداعمة للمرأة وتعزيز جودة حياتها.
- التوجهات الرئيسية الممكنة للسياسة الوطنية لتمكين المرأة: تشتمل التوجهات الرئيسية الممكنة للسياسة الوطنية لتمكين المرأة على توجهان يتضمن الأول تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية الداعمة والممكنة لجودة حياة المرأة، والذي تفرع منه 3 توجهات هي: تصميم قوانين وتشريعات ولوائح تنظيمية استباقية وتطوير القائم منها وفقا للسيناريوهات المحتمل حدوثها فيما يخص التمييز ضد المرأة، وضمان إنفاذ القوانين والتشريعات الخاصة لحماية المرأة من العنف والاعتداء والتمييز في العمل والأسرة، وتطوير القوانين والتشريعات واللوائح الاتحادية والمحلية التي تدعم حصول المرأة على منافع اجتماعية.
- أما التوجه الثاني فيتمثل في تعزيز العمل المؤسسي والشراكات على المستوى الوطني والدولي، والذي تفرع منه 5 توجهات تشمل: "ضمان توافر البيانات الوطنية بحسب الجنس ومشاركتها مع الجهات المعنية بما يدعم اتخاذ القرارات، ودعم تأسيس إطار إحصائي متكامل للمرأة وإجراء الدراسات لتوجيه السياسات العامة والبرامج المعنية، وتعزيز وتطوير العلاقات والشراكات مع الهيئات والمنظمات الإقليمية فيما يخص مجال تمكين المرأة وتحقيق التوزان، وضمان تبني نهج تشاركي في العمل مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق الأجندات الداعمة للمرأة والتي تعتمدها الدولة، وتعزيز التكامل في الأدوار ضمن القطاع العام المعني بالمرأة وحوكمة شؤونها.
- -المقارنات المعيارية لجهود تمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة: تسعى السياسة الوطنية لتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة (2023-2031) إلى تعزيز تنافسية الدولة في المؤشرات العالمية وخاصة فيما يتعلق بتقليص الفجوة بين الجنسين ومن هذا المنطلق ولأغراض التخطيط الإستراتيجي للسياسة، فقد تم الاستناد إلى مؤشرات الفجوة العالمية بين الجنسين 2022 الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي لإجراء المقارنات المعيارية لمعرفة التصنيف والترتيب العالمي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

<u>الرابع والثلاثون. يرجى وصف النظام الذي تنتهجه الدولة في تتبع النسبة المخصصة من الميزانية الوطنية للاستثمار في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (وضع ميزانية مراعية للمنظور الجنساني) بما في ذلك النسبة التقريبية من الميزانية الوطنية التي تستثمر في هذا المجال.</u>

- تمت الإجابة على الميزانية المخصصة للمرأة في دولة الامارات العربية المتحدة في السؤال التاسع يرجى الرجوع إليه.
- تعمل دولة الإمارات بالاشتراك مع الدول الأخرى ومن خلال الأمم المتحدة على تعزيز حقوق النساء والفتيات في كل مكان.
- لا ترتبط المساعدات الإنسانية التي تقدمها دولة الإمارات بالتوجهات السياسية للدول المستفيدة منها، ولا البقعة الجغرافية، أو العرق، اللون، الطائفة، أو الديانة، بل تراعي في المقام الأول الجانب الإنساني الذي يتمثل في احتياجات الشعوب، والحد من الفقر، والقضاء على الجوع، وبناء مشاريع تنموية لكل من يحتاج إليها، وإقامة علاقات مع الدولة المتلقية والمانحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتجسد هذه السياسة الإنسانية لدولة الإمارات، تطبيقاً عملياً لثقافة التسامح والتعايش التي تتبناها الدولة.
- وقدمت الإمارات أكثر من 46 مليون دولار مساهمات طوعية للهيئة الأمم المتحدة للمرأة، لترسخ مبدأ المساواة بين الجنسين وكواحدة من أكبر ممولي الهيئة عالمياً والمساهم الرئيس على مستوى المنطقة.

الخامس والثلاثون. ما الآليات الرسمية القائمة لمختلف الجهات المعنية للمشاركة في تنفيذ ورصد إعلان منهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

المنظمات المعنية بالمرأة ومنظمات المجتمع المدني

- الآليات الرسمية المعنية للمشاركة في تنفيذ ورصد إعلان منهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 هي عدة جهات يأتي على رأسها الاتحاد النسائي العام ويضم عدد من الجمعيات النسائية وهي يضم في عضويته الجمعيات النسائية المؤسسة له وهي: جمعية النهضة النسائية، وجمعية الاتحاد النسائية، وجمعية أم المؤمنين، والجمعية النسائية ، وجمعية نهضة المرأة.

  ومجلس التوازن بين الجنسين ووزارة تنمية المجتمع بالإضافة الوزارات الاتحادية والجهات المحلية في كل امارة في الدولة.
- مجلس التوازن بين الجنسين.

جهات فاعلة أخرى بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة

- أما فيما يتعلق بالخطة المستدامة لعام 2030، فتقع تحت اختصاص اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة التي تقوم على عمل البيانات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة مع أعضاء اللجنة والتي تهدف إلى قياس التقدم في مؤشرات الأهداف الأممية على الصعيد الوطني وضمان دقة انعكاسها على مواقع المنظمات الدولية. وجميع الخطط الوطنية والسياسات والاستراتيجيات تشمل جميع فئات المجتمع وتشمل المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.
- كما يتم العمل المشترك بين جميع الجهات الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة، وتكثيف الجهود الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والعمل على دعم الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص لتحقيق مستهدفات أجندة التنمية المستدامة في الدولة.
- الجدير بالذكر، أنه تم تشكيل اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة بهدف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، ومواءمة أولويات دولة الإمارات مع الأهداف الأممية، وتبادل الخبرات مع الشركاء محلياً ودولياً، لتوسيع دائرة المشاركين الفاعلين في تنفيذ أجندة الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة.
- كما تم إطلاق منصة البيانات الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة لأهداف التنمية المستدامة تهدف إلى رصد وتسجيل ما تحرزه الدولة من تقدم فيما يخص أهداف التنمية المستدامة، بشكل يماثل من حيث المفهوم والغاية منصة البيانات المفتوحة التابعة للأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة.

السادس والثلاثون يرجى وصف كيفية مساهمة الجهات المعنية في اعداد هذا التقرير الوطني

- إن هذا التقرير هو نتاج نهج تشاركي وحوار تشاوري وتعاون بين كافة الجهات المعنية بقضايا المرأة في الدولة لمتابعة ورصد تنفيذ اعلان منهاج عمل بيجين، وفي هذا السياق ترأس الاتحاد النسائي العام باعتباره الآلية الوطنية المعنية بتمكين وريادة المرأة، فريق إعداد هذا التقرير الذين يمثلون 35 مؤسسة من المؤسسات الاتحادية والمحلية في الدولة بالإضافة إلى الهيئات المعنية بالمرأة ومؤسسات المجتمع المدني.

السابع والثلاثون يرجى وصف خطة العمل والجدول الزمني اللذين اتبعتهما الدولة لتنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة و توصيات الاستعراض الدوري الشامل أو آليات أخرى لحقوق الانسان تابعة للأمم المتحدة وتعالج عدم المساواة بين الجنسين/ التمييز ضد المرأة

- اما فيما يخص استعراض دولة الامارات العربية المتحدة أمام اللجنة المعنية بالقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة فترأست معالي حصة بنت عيسى بوحميدي وزيرة تنمية المجتمع في 21و22 يونيو2022، وفد دولة الإمارات، المشارك في جلسة استعراض التقرير الدوري الرابع حول القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).
- اتبعت الدولة منهجية في تنفيذ توصيات لجنة (السيداو) وذلك من خلال اللجنة الدائمة لحقوق الانسان التابعة لوزارة الخارجية في دولة الامارات وبالتنسيق مع الجهات المعنية بملف المرأة في الدولة ويتم عقد اجتماعات بصفة دورية للوقف على التوصيات وتنفيذها من خلال جدول زمني محدد وتقوم كل جهة بتنفيذ التوصيات التابعة لها خلال فترة زمنية محددة ومن ثمة مراجعتها مع اللجنة. وتنطبق ذات الآلية على تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

القسم الخامس: البيانات والإحصاءات

ماهي أهم المجالات التي حققت فيها الدولة أكبر قدر من التقدم على مدى السنوات الخمس الماضية في ما يتعلق باحصاءات الجنسين على المستوى الوطني؟

- جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول عربيا في تقرير الفجوة بين الجنسين 2022 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وحصولها على المركز الأول عالميا في 5 مؤشرات فرعية. جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول عربيا في تقرير الفجوة بين الجنسين 2023 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وحصولها على المركز الأول عالميا في 3 مؤشرات فرعية ضمن هذا التقرير:
  1. معدل التحاق الفتيات بالتعليم الجامعي
  2. نسبة النوع الاجتماعي عند الولادة
  3. التمثيل البرلماني للمرأة
- وبين التقرير أن دولة الإمارات هي الأفضل عالميا في تمثيل المرأة في البرلمان، حيث تمثل المرأة نسبة 50% من عدد أعضاء المجلس الوطني الاتحادي. كما أن المرأة الإماراتية تمثل نسبة كبيرة في سوق العمل والوظائف التخصصية ووظائف المستقبل. جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز السابع عالميا والأول إقليميا في مؤشر المساواة بين الجنسين في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام2024. وبذلك تكون قد حققت قفزات نوعية حيث كانت في المرتبة 49 عالمياً بمؤشر التوازن بين الجنسين عام 2015، وتقدمت إلى المركز 11 عالمياً في النسختين 2021 و2022 لهذا المؤشر.

إصدار القوانين أو اللوائح أو البرامج الإحصائية الاستراتيجية التي تحدد تطوير إحصاءات جنسانية

- قامت حكومة دولة الامارات العربية المتحدة بإصدار استراتيجية التوازن بين الجنسين لدولة الإمارات 2026 تهدف استراتيجية التوازن بين الجنسين- 2026 إلى سد الفجوة في التوازن بين الجنسين في جميع القطاعات، وتحسين تصنيف دولة الإمارات في تقارير التنافسية العالمية المرتبطة بالتوازن بين الجنسين. كما تهدف الاستراتيجية إلى تعزيز التوازن بين الجنسين في مواقع صناعة القرار وترسيخ مكانة الدولة وريادتها في تشريعات التوازن بين الجنسين.
- كما تم تعديل القانون الخاص بتأسيس مركز الإحصاء – أبوظبي بالقانون رقم (7) لسنة 2008 وذلك لتنظيم وتطوير العمل الإحصائي في إمارة أبوظبي، وأعيد تنظيم المركز بالقانون رقم (5) لعام 2021 وتضمَّن نقل تبعيته لمكتب أبوظبي التنفيذي. وفي أبريل 2023، وبموجب قرار المجلس التنفيذي رقم (39) لسنة 2023، انتقلت تبعية المركز لدائرة التمكين الحكومي – أبوظبي. ويدعم المركز متخذي القرار الحكومي ويتبنى منظومة لامركزية في العمل الإحصائي، وللمركز شخصية قانونية مستقلة ويتمتع بالاستقلال المالي والأهلية القانونية الكاملة للتصرف بشكل يتناسب مع توجهات الإمارة نحو التنمية المستدامة والتخطيط الاستراتيجي. ويضطلع المركز بمهام تطوير وبناء منظومة إحصائية متكاملة لإمارة أبوظبي من خلال تنظيم وتوحيد وإدارة كافة جوانب العمل الإحصائي في الإمارة. ويتضمن ذلك بناء وتنظيم الأطر الإحصائية لكافة الأنشطة والقطاعات وتحديثها دوريًا، والإشراف الفني على أعمال الإحصاء ونظم البيانات الإحصائية للجهات الحكومية لتوفير الدعم اللازم لها لتقديم إحصاءات موثوقة، إلى جانب قيام المركز بجمع وتصنيف وتخزين وتحليل ومعالجة وأرشفة ونشر وحماية البيانات الإحصائية الخاصة بإمارة أبوظبي من مصادر البيانات. كما يتولى المركز مسؤولية إجراء التقديرات والإسقاطات والاستقراءات، والتنبؤات المستقبلية، وتطويرها ونشرها. وللمركز أهلية التعاقد مع أية جهة أو شركة داخل الإمارة أو خارجها للقيام بأنشطة جمع البيانات والأنشطة الإحصائية الأخرى

<u>انشاء آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات في ما يتعلق بالإحصاءات الجنسانية (مثل فريق عمل تقني ولجنة مشتركة بين الوكالات).</u>

- تم اطلاق استراتيجية الحكومة الرقمية لدولة الإمارات - 2025يتمثل الهدف الرئيسي لاستراتيجية الحكومة الرقمية - 2025 في إنشاء التزام حكومي واسع عبر كافة القطاعات لتضمين الجوانب الرقمية في كافة الاستراتيجيات الحكومية. صُممت الاستراتيجية وفقا لـ 8 أبعاد هي: تعزيز الشمولية وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب، المرونة، التناغم مع العصر الرقمي، التركيز على احتياجات المتعاملين، استخدام التقنيات الرقمية في تصميم الخدمات وقنوات الخدمة، الاعتماد على البيانات، وتعزيز مبدأ الحكومة المفتوحة، والاستباقي وتشمل كذلك الإحصاءات الجنسانية.

<u>التاسع والثلاثون. ماهي أولوياتك الدولة لتعزيز الإحصاءات الجنسانية الوطنية خلال السنوات الخمس المقبلة؟</u>

<u>تصميم القوانين أو اللوائح أو البرامج الإحصائية الاستراتيجية التي تعزز تطوير الإحصاءات الجنسانية</u>

- اطلاق استراتيجية التوازن بين الجنسين في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2026"، التي تهدف لتحقيق ريادة الإمارات و تمكين المرأة. ، وما وصل إليه التوازن بين الجنسين في الدولة وتقدمها بالمؤشرات العالمية.
- تقوم دولة الامارات بتطوير المعايير الإحصائية وفقا للمعايير الدولية كما أن النظام الإحصائي في دولة الإمارات بدعم المراكز الإحصائية المحلية، وتم توظيف التكنولوجيا لدعم البرامج الإحصائية الاستراتيجية وكذلك الحلول الرقمية وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وحولت النظام من مجرد جامع للمعلومات والبيانات، إلى منظومة متكاملة لدعم التخطيط الاستراتيجي، وابتكار الحلول الاستباقية للتحديات المستقبلية المتوقعة، بالاعتماد على منهجية علمية وعملية في تحليل البيانات.
- تجسد الريادة الإماراتية في التحول الرقمي للمنظومة الإحصائية، والموقع العالمي المتقدم الذي وصلت إليه، على تعزيز المشاركة الفاعلة للدولة في جهود الارتقاء بالعمل الحكومي بشكل عام، وتعزيز إمكانات القطاع الإحصائي على المستويين الوطني والدولي. اختارت منظمة الأمم المتحدة، دولة الإمارات عضواً في اللجنة الإحصائية، إحدى اللجان الفنية الثماني التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة، لدورتها المقبلة 2025 - 2028، في عضوية هي الأولى من نوعها للدولة منذ تأسيس اللجنة عام 1946.

انشاء آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات في ما يتعلق بالإحصاءات الجنسانية (مثل فريق عمل تقني ولجنة مشتركة بين الوكالات)

- **إن مجلس التوازن بين الجنسين بالتعاون مع الإتحاد النسائي العام هو الآلية المشتركة فيما يتعلق بالإحصاءات الجنسانية للتوازن بين الجنسين بالتعاون مع مؤسسات الدولة المختلفة جهود وتعاون وزارات ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.**
- **إن استراتيجية التوازن بين الجنسين في دولة الإمارات العربية المتحدة 2026، التي تم تصميمها وتطويرها على مدى عام كامل بالتعاون والتنسيق مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء والتشاور مع الشركاء الاستراتيجيين من الوزارات والجهات الاتحادية واستلهاماً من خطة الخمسين عاماً القادمة في الدولة.**

استخدام بيانات أكثر مراعاة لاعتبارات المنظور الجنساني في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج والمشاريع

- **يعمل مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين على تصميم إطار قياس لنتائج الاستراتيجية يتضمن النتائج ومؤشرات الأداء الرئيسية ونقاط البيانات المصنفة التي جرى تحديدها بالتعاون بين المجلس والجهات المعنية من القطاعين الحكومي والخاص، لكل ركيزة من الركائز الاستراتيجية، لضمان التحسين المستمر للاستراتيجية وتقييم مستوى التقدم المتحقق بشكل عام في التوازن بين الجنسين، كما ستتم مواءمة مؤشرات الأداء الرئيسية للاستراتيجية مع مؤشرات الأداء الرئيسية على مستوى الدولة وكذلك مع مؤشرات الأداء الرئيسية للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة والتنافسية، كما تم إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والتعاون مع منظمات ومؤسسات دولية في تصميم وتطوير الآليات والبيانات المستخدمة في الاستراتيجية لضمان مراعاة منظور النوع الاجتماعي في كل مجالات السياسات. وأفضل الممارسات، بحيث يتم تطبيق أفضل المعارف والبيانات المتوفرة من مصادر متنوعة كأساس للتشريعات والسياسات الجديدة والتحسينات التشريعية والقانونية.**

الاربعون. ما المؤشرات الجنسانية التي وضعتها الدولة ضمن أولوياتها لرصد التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة؟

- **تركز دولة الإمارات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي من شأنها تمكين الوصول إلى الطاقة النظيفة والحصول على غذاء كاف بأسعار معقولة، والتعليم ذي الجودة، والرعاية الصحية، والنمو الاقتصادي المستدام، والأنظمة البيئية السليمة، وزيادة كفاءة الموارد، بوصفها جميعا قضايا يتردد صداها بقوة في دولة الإمارات. كما تعهدت دولة الإمارات "بألا تترك أحدا خلف الركب" وبالانتقال بالعالم إلى مسار مستدام ومرن.**
- **تم تشكيل لجنة وطنية للوقوف على الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (المتعلق تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات) وسد الثغرات، قامت اللجنة بالعديد من الجهود سواء على مستوى التشريعات أو المبادرات .**
- **الإنجازات: إصدار الدليل العالمي لأفضل ممارسات التوازن بين الجنسين، والذي يعتبر مرجع عالمي يتضمن نماذج تشريعية عالمية وسياسات عملية ناجحة لكيفية تضمين منظور النوع الاجتماعي وأفضل الممارسات في الحكومات وأفضل الممارسات في تصميم سياسات وبرامج وأطر مستجيبة للنوع الاجتماعي لتعزيز التوازن الهادف بين الجنسين في جميع أنحاء العالم.**
- **استجابة لأهداف التنمية المستدامة تم اضافة حظر التمييز على اساس الجنس في قانون التمييز والكراهية، كما يحضر قانون تنظيم العمل جميع انواع التمييز ضد المرأة العاملة والحصول على جميع الحقوق بالتساوي ويحظر التمييز في الوظائف ذات المهام الوظيفية الواحدة.**

الواحد والأربعون. ماهي تصنيفات البيانات التي توفرها المسوحات الرئيسية في الدولة ؟

- تقوم الجهات الرسمية المعنية في الدولة بتباع تصنيفات المعلومات والبيانات الإحصائية داخل الأراضي الإماراتية مثل إجراء إحصاء سكاني، بالإضافة إلى مسوحات اقتصادية واجتماعية سواء على صعيد المجتمع ككلّ أو من خلال دراسة شريحة معينة بشكل دوريّ وبالتعاون مع وزارة التخطيط الاتحادية. الإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية عبر مجموعة من الميزات والتقنيات الحديثة ووفق خطة استراتيجية لدعم المستخدمين من كافة القطاعات بحلول تقنية متطورة.

القسم السادس: الاستنتاجات والخطوات القادمة

الدروس المستفادة من عملية المراجعة وكيفية تطبيقها للتغلب على التحديات الجارية واللاحقة التي تواجه تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في الدولة

- منذ تأسيس دولة الامارات العربية المتحدة أصبحت جزء من المجتمع الدولي من خلال انضمامها لمنظومة الأمم المتحدة وتصديقها على الاتفاقيات الدولية ومنها الاتفاقيات الخاصة بالمرأة، أرست حكومة الامارات القواعد التشريعية والقانونية خلال العقود الماضية لحقوق الانسان ومنها المرأة، وفقا للاتفاقيات الدولية والمعاهدات التي تصادق عليها الدولة. والتي قامت بعمل موائمة لقوانينها الوطنية وبما يتناسب مع هويتها وثقافتها الإسلامية العربية، حيث نصت المادة 125 من الدستور، التي اوجبت على السلطات جميعاً اتخاذ التدابير لتنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يبرمها الاتحاد بما في ذلك اصدار القوانين واللوائح والقرارات اللازمة.
- أصدرت دولة الامارات مجموعة من القوانين المنفذة للاتفاقيات الدولية. مثل قانون حقوق الطفل وقانون حقوق ذوي الإعاقة وقانون مكافحة التمييز وقانون العمل وقانون حماية الأجور والمساواة في الأجور بين الرجل والمرأة وقانون عمال الخدمة المنزلية وقانون مكافحة الاتجار بالبشر (تم ذكر هذه القوانين بالتفصيل في معرض هذا التقرير) بما يضمن تطبيق نصوص الاتفاقيات الدولية من قبل السلطات والافراد بالمجتمع.
- تتميز الضمانة الدستورية لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة بأن الحقوق والحريات جاءت مكفولة في نصوص قانونية وردت في صلب الدستور الأمر الذي يضفي سموا على التشريعات والقوانين العادية ويعطيها صفة الإلزام ويمنع إمكانية قيام جدل حول قيمتها القانونية، خاصة وأنها جاءت متسقة مع العديد من المعايير التي اقرها المجتمع الدولي في مجال حقوق الانسان، كما أفرد الدستور الباب الثالث منه للحريات والحقوق والواجبات العامة وأورد العديد من النصوص (المواد من 25 الى 44) التي تكفل حماية هذه الحريات والحقوق، وفضلا عن ذلك فقد تضمن الباب الثاني من الدستور "الدعامات الاجتماعية والاقتصادية الاساسية للاتحاد".
- تمت عملية المراجعة على الخطة الإستراتيجية الثانية لتمكين وريادة المرأة 2015-2021 وهي من أبرز المبادرات التي أطلقها الاتحاد النسائي العام تحت رعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك أم الامارات ورئيسة الاتحاد النسائي العام، وتم تقيم هذه الاستراتيجية للارتقاء بوضع المرأة الإماراتية. ولقد كشفت المراجعة الشاملة للإستراتيجية الثانية 2015- 2021 ان الإنجازات التي تحققت على كافة الصعد فاقت التوقعات ولم تشكل التحديات أية إعاقة بل تم الوصول لمستويات جعلت العالم ينبهر بما تحقق للمرأة الإمارتية من مكاسب وإنجازات في فترة قصيرة من عمر الدول ،كما يظل الاتحاد النسائي العام ملتزم بتحقيق رؤيته في تحقيق المبادئ العشرة لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الخمسين عاماً والأهداف الإستراتيجية، وتعزيز الشراكات مع المؤسسات الحكومية الاتحادية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية لتساهم في جعل دولة الإمارات العربية المتحدة في مصاف الدول المتقدمة في مجال تمكين المرأة.
- لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في الدولة الذي هو حقاً أساسياً من حقوق الإنسان وأيضاً عاملاً حاسماً في التعجيل بتحقيق التنمية المستدامة، تم إنشاء مجلس التوازن بين الجنسين لتعزيز الدور الريادي للمرأة الإماراتية

في تنمية الدولة، وضمان تطبيق أفضل الممارسات من قبل المؤسسات الاتحادية لتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين. كما أدخلت الدولة قوانين ومبادرات لحماية حقوق المرأة، وتوفير فرص عمل متساوية، وضمان العيش الكريم، وتعزيز إبداعها في المجالات المستدامة والتنموية.

- ومن الاستنتاجات استضافت الإمارات في أكتوبر 2019تحت رعاية كريمة من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، حفل وندوة إطلاق الوثيقة العربية لحقوق المرأة، بتنظيم من المجلس الوطني الاتحادي بالتعاون مع البرلمان العربي، وذلك تقديرا للدور الرائد للدولة ولسجلها الحافل بالمنجزات الحضارية في مسيرة تمكين المرأة وإعلاء شأنها في مختلف شؤون ومناحي الحياة وكجزء من عقد العمل من أجل التنمية المستدامة.

<u>الإجراءات ذات الأولوية لتسريع تنفيذ اعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة عمل عام 2030 وبالأخص كجزء من عقد العمل من أجل التنمية المستدامة</u>

- قامت دولة الامارات العربية المتحدة بإجراءات ذات أولوية من خلال التمكين المستمر والفعال للمرأة في مجموعة المجالات ذات الأولوية لتحقيق تقدم حقيقي فيفي التزام الدولة بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين على المستوى المحلي مثل الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة التي تم انشائها قبل ثلاثة عشر عاماً برعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، وذلك من خلال دعم سموها للاستمرار والدفع قدماً بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- ومن الإجراءات لتسريع التنمية المستدامة أعلنت حكومة دولة الامارات عن إطلاق منصة سنوية لجمع قيادات الحكومات، والأكاديميين البارزين، وصناع السياسات، والعاملين في مجال المساواة بين الجنسين، وممثلي القطاع الخاص من أكثر من 125 دولة من أجل استعراض التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة.
- استطاع الاتحاد النسائي العام منذ تأسيسه في 27 أغسطس 1975 من تقديم العديد من المبادرات والمشاريع والبرامج الموجهة لخدمة المرأة تم ذكرها باستفاضة في هذا التقرير، حيث انطلقت مسيرته من رؤية ثاقبة تقوم على رسالة وأهداف واضحة وضعت بعناية فائقة تلبي احتياجات المرأة وتتناغم مع مئوية 2071 لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة واستراتيجية حكومة أبوظبي 2030 في دعم جهودهما لإعداد المرأة القادرة على خدمة وطنها والحفاظ على مكتسباته، وذلك في سبيل تحقيق أعلى مستوى من الرعاية والحماية وتحقيق العدالة والمشاركة الفعالة.
- لتحقيق التنمية المستدامة والهدف الخامس، عززت الدولة من خلال وزارة الاقتصاد تعاونها مع الجهات التي تدعم المساواة بين الجنسين والتمكين لزيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة، لاسيما في قطاع ريادة الأعمال، وقد تم إطلاق مبادرات عديدة من أجل تقليل بشكل كبير الفجوة بين الجنسين وإبراز المساهمة الكبيرة للمرأة في النمو الاقتصادي.
- كما أن الجهات المعنية في الدولة بمهمة النهوض بالمرأة في دولة الإمارات تقوم بتطبيق القوانين التي تفرض مشاركة المرأة في مجالس الإدارة الحكومية وتعمل على تحقيق الشامل للمساواة بين الجنسين الذي يعتبر عنصراً أساسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة 2030.

انتهى